

# التعليق النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي

إعداد :

خلدون جميل إسكندر الحنيطي

إشراف :

الأستاذ الدكتور : سلمان محمد القضاة

حقل التخصص :

اللغة العربية - اللغة والنحو

## التعليق النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي

إعداد :

خلدون جميل اسكندر الحنيطي

بكالوريوس لغة عربية ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤م

ماجستير لغة ونحو ، جامعة مؤتة ، ١٩٩٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص

اللغة والنحو في جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن

وافق عليها :

رئيساً ..... سلمان محمد القضاة

أستاذ دكتور في اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

عضواً ..... سمير شريف ستيتية

أستاذ دكتور في اللسانيات ، جامعة اليرموك

عضواً ..... يوسف مسلم أبو العدوس

أستاذ دكتور في البلاغة والنقد ، جامعة اليرموك

عضواً ..... يحيى قاسم عباينه

أستاذ دكتور في اللغة والنحو ، جامعة مؤتة

عضواً ..... عبد القادر مرعي الخليل

أستاذ دكتور في الصوتيات ، جامعة مؤتة

تاريخ تقديم الأطروحة

٢٤ ربيع أول / ١٤٢٤هـ - ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٣م

إلى أبي وأمي  
والجنة متواهما ...

إلى أمي من فققت ... أمي وأبي  
طيب الله ثراهما ...  
وجعل الجنة متواهما ...

خدون الحنيطي

## شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور سلمان القضاة الذي لم يأل جهداً في متابعة الرسالة ، وتصويب ما فيها من أخطاء ، فكان مثال الأب الحاني والمرشد المثالي في تقديم كل ما يلزم الرسالة من مشورة ونصح وإرشاد حتى اكتملت بالصورة التي عساها أن تنال القبول والرضى .

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور سمير ستيتية ، والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس ، والأستاذ الدكتور يحيى عباينة ، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ، لقبولهم مناقشة هذا العمل بكل سعة صدر ، ولتجشّمهم عناء قراءة البحث وتوجيهه ، فجزاكم الله عني كل الخير . إنه نعم المولى ونعم النصير .

خلدون الحنيطي

## الخلاصة

التعليل النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي ، خلدون جميل الحنيطي . رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك . ٢٠٠٣م ، (المشرف : أ.د. سلمان القضاة) .

هدفت الدراسة إلى بيان مصطلح العلة ونشأتها وأقسامها ، وأثر التعليل في الدرس النحوي ، ونظرة القدماء والمحدثين إليه ، وتأثر العلة بعلمي الفقه والفلسفة عند النحاة عامة ، وعند ابن الوراق خاصة ، موضحة أقسام العلة عند ابن الوراق ؛ اعتماداً على الأمثلة الواردة في كتابه (علل النحو) .

ولمّا كان البحث عن الأسباب من الطبيعة البشرية ، فقد وجدنا النحاة منذ البدء قد عمدوا إلى تعليل الظواهر اللغوية طلباً للمعيارية ، وهذا ما نجده عند الخليل وسيبويه والمبرد . واتسمت تعليلاتهم بالاهتمام بالمعنى والبعد عن البرهان المنطقي ، والعناية بإقرار الحكم النحوي ، معتمدين على الاستعمال اللغوي عند العرب . غير أن بعض النحاة بعد ذلك قد توسعوا في التعليل متأثرين بعلم الفلسفة خاصة في القرن الرابع الهجري ، كالزجاجي وابن الوراق ، فنجد أن ابن الوراق قد استخدم المقدمات المنطقية، والمصطلحات الفلسفية ، وشاع عنده الجدل المنطقي ، فكثرت التقسيمات النظرية للعلة ، مضافاً إلى ذلك تعدد الأوجه الإعرابية . كما تأثر ابن الوراق بعلم الفقه ، فاستخدم أسلوب السبر والتقسيم ، وبناء القاعدة النحوية على السماع والإجماع والاختيار ... إلخ . ولكي يكون أمر التعليل أكثر وضوحاً عند ابن الوراق فقد قسّمتُ العلل عنده إلى قسمين : علة معنوية ، كعلة اللبس ، وأخرى لفظية ، كعلة الثقل ، ذاكراً أن بعض العلل قد تكون لفظية ومعنوية في الوقت نفسه ، كعلة التناقض والتوهم ، موضحاً أن العلل تتفاوت في استخدامها عنده ، فقد أكثر من استخدام علة الخفة في حين أنه لم يكثر من استخدام علة النقيض مثلاً . وهذا الأمر راجع إلى الاستعمال اللغوي عند العرب .

## مدخل

التعليل النحوي قديم قدم درس النحوي ،حيث إن النحاة اعتمدوا على العلة النحوية في تفسير الظواهر النحوية ،وجعلها تتصف بالاطراد والمعيارية . وهذا ما نجده عند الخليل وسيبويه والفارسي ،وابن جني ... إلخ .

غير أن حديثهم عن العلة جاء متناثراً في الأبواب النحوية ،باستثناء ما نجده عند بعضهم ،كالزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) ،وابن الوراق في كتابه : (علل النحو) ، ومن انتهج نهجهما .

ولكتاب ابن الوراق أهمية كبيرة في التعليل النحوي ، إذ إنه قد تخصص بدراسة العلة في جميع الأبواب النحوية نظرياً وتطبيقياً .

وبهذا يوفر لنا اكتشافه وثيقة لا يغنيها عنها - بما فيه من شمول وإحكام في التصنيف ،وتشعب في العلل - أي تصنيف نحوي آخر ، كالإيضاح للزجاجي ؛ إذ إن هذا الكتاب - أي الإيضاح - لا يقدم إلا جزءاً من العلل فقط .

وعلى الرغم من أهمية كتاب (علل النحو) فهو حديث النشر ،فقد نشرته لأول مرة (مها مازن المبارك) ، عام ٢٠٠٠م ، ثم نشره (محمود الدرويش) ، عام ٢٠٠٢م ، وحققه محمود نصار ، ونشره مع مقدمة سنة ٢٠٠٢م .

والذين كتبوا عن العلة عند ابن الوراق قليلون على الرغم من أنه معاصر للزجاجي ،فقد وجدت بعض اللغات القليلة عند محققي الكتاب ، وعند عبد القادر المهيري الذي كتب بحثاً في حوليات الجامعة التونسية باسم : (علل النحو لابن الوراق) . هذا بالإضافة إلى من تناول العلة بوجه عام ؛ كما في كتاب (النحو العربي ، العلة النحوية) لمازن المبارك ، و(التعليل اللغوي عند

الكوفيين) لجلال شمس الدين ، و (نظرية التعليل في النحو العربي) لحسن الملوخ و(أصول النحو العربي ) لمحمد عيد ، و (الأصول) لتمام حسان ، و (الأصول اللغوية في كتاب الخصائص) لمحمد الحجوج ، مضافاً إليها الأبحاث المنتشرة في المجالات والحواليات ؛ وذلك نحو : (العلة النحوية) لخديجة الحديثي ، و (التعليل النحوي عند البصريين) ليحيى عابنه ، و (العلة النحوية بين النظرية والتطبيق) لنهاد حسن .

هذا ما دفعني إلى تناول موضوع العلة النحوية عند ابن الوراق موضحاً علاقتها باللغة ، وتأثيرها بالفقه والفلسفة ، وأقسامها عند ابن الوراق .  
وتهدف الدراسة إلى بيان ما يلي :-

- تعريف العلة النحوية ، ونشأتها وأقسامها ، ونظرة القدماء والمحدثين إليها .
- تأثير العلة بعلمي الفقه والمنطق عند النحاة .
- تأثير العلة بهذين العلمين عند ابن الوراق .
- أقسام العلة النحوية عند ابن الوراق موضحاً ذلك بالأمثلة الواردة في كتاب (علل النحو) .

أما خطة البحث الموصلة إلى هذه الأهداف ، فهي كما يلي :-

**المهاد :** يتضمن ما يلي :-

- أ - تعريف العلة النحوية لغة واصطلاحاً .
- ب - نشأة التعليل النحوي .
- ج - أقسام العلة النحوية .
- د - أثر التعليل في الدرس النحوي .
- هـ - نظرة المتقدمين والمحدثين إلى التعليل النحوي .

## الفصل الأول : الدراسة النظرية للعلّة النحوية :-

١- العلة بين اللغة والدراسة النحوية في القرنين : الثاني والثالث .

٢- تأثر العلة النحوية بعلم المنطق والفلسفة بعد القرن الثالث .

٣- تأثر العلة النحوية بعلم الفقه .

٤- تأثر ابن الوراق بعلمي الفقه والفلسفة .

## الفصل الثاني : العلل المعنوية عند ابن الوراق :-

يتضمن الفصل حديثاً عن العلل المعنوية عند ابن الوراق ، وذلك نحو : الحمل على

المعنى ، والتوكيد ، والنقيض ، والشبه .

## الفصل الثالث : العلل اللفظية عند ابن الوراق :-

يتضمن حديثاً عن هذه العلل ، نحو : السماع ، والاشتقاق ، والنظير ، والأصل ،

والخفة ، والنقل .

وحاولت قدر جهدي ترتيب العلل الواردة في الفصلين الثاني والثالث حسب التشابه أو

التناقض ، كان أذكر علة الفرق ثم أتبعها بعلة الفصل ، للشبه الواضح بينهما ، أو أذكر علة

الاستغناء ، ثم أذكر علة الافتقار ، للتناقض الواضح بينهما .

الخاتمة : تتضمن النتائج التي آلت إليها الدراسة :-



## ابن الوراق : لمحة عامة :

ابن الوراق هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن عباس البغدادي، المعروف بابن

الوراق، فقيه، أصولي نحوي<sup>(١)</sup>.

ومن شيوخه أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم (ت ٣٥٤هـ)، ومن تلاميذه الحسن ابن

إبراهيم الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن الوراق جيد التعليل في النحو، وهو إمام فسي العربية<sup>(٣)</sup> توفي سنة

(٣٨١هـ)<sup>(٤)</sup> ومن مصنفاته : شرح كتاب سيبويه فقد أشار إليه هو نفسه<sup>(٥)</sup>، ولم أجد أحداً من

مؤرخي النحو أشار إليه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول، والهداية، ومنهاج الفكر في

الخیل<sup>(٦)</sup>.

وهو بصري النزعة؛ إذ يذكر محقق الكتاب الدكتور محمود الدرويش أن ابن الوراق

كان ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه، فهو إذا ذكر البصريين قال عنهم : (أصحابنا)، وإذا

ذكر آراءهم أيدها، ونصرها على الكوفيين<sup>(٧)</sup>.

(١) إنباه الرواة على أبناء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم

بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٦/٣. سينكر مستقبلاً باختصار : إنباه الرواة .

(٢) بغية اللوعة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أبو الفضل

إبراهيم، بيروت، المكتبة المصرية، (سنة النشر غير معروفة)، ١٣٠/١، سينكر مستقبلاً باختصار : بغية اللوعة .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٩، ١٩٩٠م، ٢٢٥/٦ .

(٥) علل النحو، أبو الحسن محمد عبد الله بن عباس بن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، بغداد،

بيت الحكمة، ٢٠٠٢م، ص ١٦٠ .

(٦) للفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة،

١٩٩٠م، ص ٩٥ .

(٧) انظر التفصيل : علل النحو، ابن الوراق، ص ٤١ (مقدمة المحقق) .

والناظر في كتاب (علل النحو) لابن الوراق يجد أنه استعرض فيه مسائل النحو أجمعها من وجهة نظر تحليلية، ولذا فقد قدّم هذا الكتاب صورة شاملة للعلّة النحوية أبرزت مدى تشعب العلة وإحاطتها بكل المسائل والقواعد، وبهذا يوفر لنا اكتشافه وثيقة لا يغنيها عنها - بما فيه من شمول وإحكام في التصنيف، وتشعب في العلل - أي تصنيف نحوي آخر (١).

واعتمد ابن الوراق في كتابه منهجاً لا يختلف عن مناهج كتب النحو، وضمّنه جميع القواعد التي تحتويها هذه الكتب عادة. وهذا ما مكّنه من استعراض أنواع العلل النحوية جميعها، ومن الإحاطة بمادة التعليل ملتزماً بما يسميه ابن جني بالاحتياط في وصف العلة (٢)؛ أي تقديمها بطريقة تكون خالصة من التناقض سالمة من الدور؛ وذلك لكي تصد كل الاعتراضات، وتدحض كل ما قد يردّ بها المجادل، وبهذا يتسع مجال التعليل في المسألة الواحدة، وتتولد العلل بعضها عن بعض فتكون بمنزلة الشبكة التي يراد منها الشمول والإحاطة (٣).

بعد هذا العرض نخلص إلى أمرين هما :

الأول : أن ما جمعه لم يكن من ابتكاره، ولكن تأليفه يبقى طريفاً بطريقته في التصنيف (٤).

الثاني : إن دلّ هذا العرض الموسّع للأبواب النحوية على شيء فإنما يدل على أن الرجل قد استقصى العلل النحوية، وهذا ما سنوضحه في الفصلين الثاني والثالث .

(١) علل النحو لابن الوراق ، عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد (٢٠) ، ١٩٨١م ، ص ٥٠ .

(٢) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٠م ، ١/١٤٦ .

(٣) علل النحو لابن الوراق ، عبد القادر المهيري ، ص ٥١ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٥١ .

## المهاد

- التعليل النحوي لغة واصطلاحاً .
- نشأة التعليل النحوي .
- أقسام العلة النحوية :-
  - أ - العلة الموجبة والعلة المجوزة .
  - ب- العلة المتعدية والعلة القاصرة .
  - ج- العلة اللفظية والعلة المعنوية .
  - د - العلة التي تطرد على كلام العرب ،والعلة التي تظهر حكمتهم .
  - هـ- العلة التعليمية ،والعلة القياسية ،والعلة الجدلية النظرية .
- أثر التعليل في الدرس النحوي :-
  - أ - تفسير الواقع اللغوي .
  - ب- اطراد الأحكام النحوية .
  - ج- التناقض بين المسموع والمعيار .
  - د -ظاهرة الخلاف النحوي .
- نظرة المتقدمين والمحدثين إلى التعليل النحوي .

## أولاً :- التعليل النحوي لغة واصطلاحاً :

العلة لغة : المرض ، علل ، يعل : أي : مرض . والعلة السبب ، يقال : وهذا علة لهذا ؛ أي : سببه (١).

والعلة أيضا عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ، ومنه سمي . المرض علماً ، وهي ما يتوقف عليه الشيء (٢).

والتعليل اصطلاحاً تبين علة الشيء (٣). والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يبين علة

الإعراب أو البناء وفق أصوله العامة (٤)، فهو تفسير ؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد أو

غير المراد من اللفظ نحويّاً سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر (٥)، فمن الظاهر

تعليل رفع كلمة (زيد) في الجملة : (جاء زيد) بأنها فاعل ، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (

إنّ) المخففة الناصبة للمضارع مع أنّ الأصل النظري لعملها الجزم ، بأنها شابته ( أنّ )

الناصبة للاسم فنصبته (٦).

وتقييد التفسير بأنه اقتراني يشير إلى أنّ لعملية التعليل ركنين : العلة والمعلول (٧).

فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويّاً ، ويسمى بعض النحويين سبباً (٨).

(١) لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، بيروت ، دار صادر ، (سنة النشر

غير معروفة) ، ٤٧١/١١.

(٢) الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، (ت ١٠٩٤هـ) ، قابله ووضع فهرسه عدنان درويش ، ومحمد

المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٩٣م ، ٢٢٣/٣ .

(٣) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ٢٢٨ .

(٤) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، حسن خضير عيد الملخ ، عمان - الأردن ، دار الشروق ،

ط ١ ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٩ . سينكر مستقبلاً باختصار : نظرية التعليل في النحو العربي .

(٥) شرح المفصل ، موفق الدين علي بن يعيش ، (ت ٦٨٠هـ) ، بيروت ، دار الكتب ، ١٩٧٢م ، ٢٢٥/٣ .

(٦) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملخ ، ص ٣٠ .

(٧) السابق نفسه ، ص ٣١ .

(٨) انظر مثلاً : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي ، (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق ،

عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٦م ، ٦٢/١ . سينكر مستقبلاً باختصار : توضيح

المقاصد .

وعلى هذا فالعلة النحوية هي محاولة لتفسير الظواهر الإعرابية والنحوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وذلك مثل تعليل العلماء السابقين :  
لِمَ دخل التتوين الأسماء، ولم يدخل الأفعال<sup>(١)</sup>.

---

(١) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الأذقية، مطبوعات جامعة تشرين، ١٩٧٩، ص ١٠٨، والتعليل النحوي عند البصريين اصطلاحاً واستعمالاً وتطبيقاً، يحيى عباينة، مجلة جامعة تشرين، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ١٩٩٥، ص ٨٤. سينكر مستقبلاً باختصار: التعليل النحوي عند البصريين.

## ثانياً : نشأة التعليل النحوي :-

لما كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن سبب لكل ما يراه ، وما يحيط به من مظاهر الحياة وجدناه يطبق ذلك على كل ما يمر به ، وعلى مدى حياته ، وتطور إدراكه ، وعلى اختلاف العلوم التي يتعلمها . يعلل الظواهر الطبيعية في الأحياء والجوامد ، ويعلل الظواهر العقائدية ، ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداة للتفاهم . ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغة إلى البحث عن علة لكل ما يراه من أحكام ... حتى نكون مدركين للغة ، وواقعها . لذلك ليس بدعاً أن نرى نشوء العلة النحوية مصاحباً لنشوء البحث النحوي ، ووضع أحكامه وقواعده ، وليس مستغرباً أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل <sup>(١)</sup> .

فابن جني ، (ت ٣٩٢هـ) يرى أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أول من نقل التعليل عن العرب ، وأورد نصاً عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) عن أبي عمرو أنه قال : " سمعت رجلاً من اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ) ؛ فقلت له : أنتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة " <sup>(٢)</sup> .

وليس علة النحويين ثابتة واجبة ، إنما هي علة تختلف باختلاف واضعها ، وتفسيره للموضع الذي يُعللّه ... وعلى هذا تختلف العلة التي يضعها كل منهم ، مما أدى إلى تعدد الأحكام وتشعب الآراء <sup>(٣)</sup> ؛ فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) يبين لنا نشوء التعليل ، ويبين لنا الدافع له إلى هذه التعليقات ، فقد روى الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) عن بعض شيوخه : " أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلة التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب

(١) العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٣م ، ص ٢٥ . سينكر مستقبلاً باختصار : العلة النحوية .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق ، مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط ١ ، ١٩٧٨م ص ٦٦ . سينكر مستقبلاً باختصار : الإيضاح .

(٣) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٢٦ .

أخذتهما ، أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبه النظم ، والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق اليقين ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا ، لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت له ، وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو وهي أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها <sup>(١)</sup> .

لهذا نجد أن سيويوه ، (ت ١٨٠هـ) يكثر من التعليقات التي نُسبَ أكثرها إلى شيخه الخليل الذي كان أول من بسط القول في العلل النحوية ، وكانت تعليقاته تسيل سيلاً من غير تعقيد ، ولا اضطراب ، ولا فلسفة ، بحيث تتابع هذه التعليقات في المسألة الواحدة بقوة ودقة <sup>(٢)</sup> .

لقد أخذت المدارس النحوية جميعاً منذ الخليل بمبدأ التعليل ، فكل حكم يُعلل ، ولم يكتفوا بما سهل من العلل ، وإنما أخذوا يبحثون عن كوامن العلل ، وخفياتها ودقائقها . وكل نحوي بصري ، أو كوفي ، أو بغدادي يجري ملكاته الذهنية ، ومواهبه العقلية في استنباط علل جديدة لم يُعلل بها السابقون على حسب ما اخترن عقله من قوة البرهان . وبذلك فُتح باب التعليل أمام النحاة ، فأخذ كل متعمق في علم النحو يستنبط ما يستطيع من غرائب تجاوزت أحكام الإعراب

(١) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ٦٦ .

(٢) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٢٦ .

الظاهرة ، وتجادلوا فيها طويلاً مفضين في كثير من جدالهم إلى فروض وهمية حتى عقّدوا مصنفاتهم تعقيداً شديداً<sup>(١)</sup>.

واستفحل أمر هذه الظاهرة في القرن الرابع الهجري . ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق امتزاجاً واضحاً عند الرماني (ت ٣٨٤هـ) الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء " . وقال فيه أحد شيوخ أبي حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) من أهل المغرب " إياكم و تعاليل الرماني والوراق ونظرائهما "<sup>(٢)</sup>. وهذا دليل على أن بعض النحاة كانوا يجدون في الإيغال في العلل ضرباً من المنطق الذي لم يكن أبناء اللغة على وعي به وهم ينشئون كلامهم .

وعلى الرغم من اهتمام الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥هـ) بالعلة النحوية فإنهما لم يخصاها بالبحث ، وإنما جاءت متناثرة في مؤلفاتهما .

وقد عُدَّ محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ) من أوائل الذين أفردوا العلة بالبحث<sup>(٣)</sup>، فقد ذكرت كتب التراجم كتاباً له باسم (العلل في النحو)<sup>(٤)</sup>.

وما إن جاء القرن الرابع الهجري حتى سيطرت النزعة العقلية على الدراسة النحوية التي اعتمدت على القياس والتعليل اعتماداً كاملاً حتى قال ابن جني " إذا بطل أن يكون النحو رواية ، ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقلاً "<sup>(٥)</sup>.

(١) العلة النحوية ، خديجة الحديدي ، ص ٢٦ .

(٢) بغية الوعاة ، السيوطي ، ص ٣٤٤ .

(٣) العلة النحوية ، خديجة الحديدي ، ص ٢٧ .

(٤) الفهرست ، ابن النعم ، ص ٨٤ .

(٥) الخصائص ، ابن جني ، ٣٦١/١ .



ومن كتب علل النحو التي ألفت في القرن الرابع الهجري ما يلي :-

- علل النحو ————— : الحسن بن عبد الله الأصبهاني (ت ٣١٠هـ) (١).
- نقض علل النحو ————— : الحسن بن عبد الله الأصبهاني (٢).
- العلل في النحو ————— : هارون بن الحائك ، وهو من معاصري الزجاجي (٣).
- المختار في علل النحو : محمد بن أحمد بن كيسان ، (ت ٣٢٠هـ) (٤).
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٣٧هـ) .
- المجموع من علل النحو : محمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان ، (ت ٣٤٥هـ) (٥).
- علل النحو ————— : أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق ، (ت ٣٨١هـ) ، وهو موضوع بحثنا .
- تقسيمات العوامل وعللها : أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، مات مقتولاً في مصر سنة (٣٩١هـ) (٦).
- علل التنبيه ————— : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (٧).
- شرح علل النحو : أبو العباس أحمد بن محمد المهلبي ، وهو مقيم بمصر على عهد ابن النديم (٨).

- العال ————— ل : إسماعيل بن محمد النحوي (٩) .

(١) الفهرست ، ابن النديم ، ص ٨٩ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٨٩ . لم يذكر سنة وفاته .

(٣) البغية ، السيوطي ، ٥٩/١ .

(٤) السابق نفسه ، ٣١٩/٢ .

(٥) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، (ت ٦٢٦هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣ ، ١٣٩/١٧ .

(٦) البغية ، السيوطي ، ٥٨٤/١ .

(٧) تاريخ الأديب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة رمضان عبد التواب ، مصر ، دار المعارف ، (سنة النشر غير معروفة) ، ٢٤٨/٢ .

(٨) (٩) الفهرست ، ابن النديم ، ص ١٦٧ . لم اهتمد إلى تحديد سنة وفاته ، ولكن ابن النديم يجعله متأخراً ، مما يعني أنه من القرن الرابع على الأرجح ، ص ١٦٧ على التوالي .

هذا زيادة على كتب أخرى ألفت في العلة النحوية بعد القرن الرابع الهجري<sup>(١)</sup>، منها :

- نتائج الفكر في علل النحو<sup>(٢)</sup>، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت ٥٨١هـ).

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت ٦١٦هـ)

وسمّاه بعضهم : اللباب في علل النحو<sup>(٣)</sup>، واللباب في النحو<sup>(٤)</sup>، واللباب في البناء والإعراب<sup>(٥)</sup>.

- الإعراب عن علل الإعراب، أبو البقاء العكبري الذي ذكر سابقاً، فقد أشار إليه العكبري في

كتابه (إملاء ما منَّ به الرحمن)<sup>(٦)</sup>.

والجدير بالذكر أن أكثر هذه الكتب مفقودة ما عدا خمسة كتب هي : (الإيضاح في علل

النحو) للزجاجي، و(علل النحو) لابن الوراق، و(علل التنثية) لابن جني، و(اللباب في علل

البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، و(نتائج الفكر في علل النحو)، للسهيلي.

يضاف إلى كل ما تقدم ذكره من كتب اختصت بالعلة النحوية الكتب التي احتوت على

أبواب وفصول اختصت بالعلة، كما في كتاب سيبويه<sup>(٧)</sup> والخصائص لابن جني<sup>(٨)</sup>، ولمع الأدلة

<sup>(٩)</sup> لأبي بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والافتراح<sup>(١٠)</sup> للسيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ).

<sup>(١)</sup> انظر التفصيل : علل النحو، ابن الوراق، ص ١٤-١٦ (مقدمة المحقق).

<sup>(٢)</sup> هو الاسم الثاني لكتابه : نتائج الفكر في النحو. انظر : نتائج الفكر، السهيلي، ص ١٩، (مقدمة المحقق).

<sup>(٣)</sup> البغية، السيوطي، ٣٩/٢.

<sup>(٤)</sup> إنباه الرواة، القفطي، ١١٧/٢.

<sup>(٥)</sup> البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، إعداد : عماد عامر، دار الحديث، القاهرة

١٩٩٤م، ٨٥/١٣.

<sup>(٦)</sup> النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر، عمان، وزارة الثقافة والشباب، ط ١، ١٩٨٥م، ص ١٠.

<sup>(٧)</sup> انظر، ٣٠٧/٤.

<sup>(٨)</sup> انظر : ٤٨/١-٤٩، ١٦٤-١٦٦، ١٦٦-١٦٩، ١٧٣-١٨٤، ١٨٦-١٨٤.

<sup>(٩)</sup> انظر : ص ١٠٥، و ١١٢، و ١٥٥، و ١١٧، و ١٢١، و ١٢٥.

<sup>(١٠)</sup> انظر : ص ٤٦، و ٥٠، و ٥١، و ٥٤، و ٥٥، و ٥٦، و ٥٨.

### ثالثاً : أقسام العلة النحوية :-

لقد كثرت تقسيمات العلة عند النحاة ، ولتوضيح ذلك نعرض ما يلي :-

ذكر ابن جنبي أن العلة قسمان : علة موجبة ، وعلة مجوزة ، فالعلة الموجبة هي التي لا نملك إلا الخضوع لها ؛ كرفع الفاعل أو نصب المفعول به <sup>(١)</sup>؛ يقول ابن جنبي : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ؛ كنصب الفضلة ... وغير ذلك ، فعمل هذه الداعية موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مقاد كلام العرب " <sup>(٢)</sup>.

أما العلة المجوزة فقد ذكرها ابن جنبي بقوله " وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ، ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة جواز لا علة وجوب ، إلا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها ، وأن كل ممال لعله من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه ، فهذه إذاً علة الجواز ، لا علة الوجوب " <sup>(٣)</sup>.

والعلة قد تكون متعدية وقد تكون قاصرة <sup>(٤)</sup>؛ فالعلل المتعدية هي التي تجري مع معلولاتها ، فلا تختلف في أي حالة ؛ كتعليل رفع اسم كان ونصب خبرها بعلة الشبهه بالفاعل والمفعول ، وهو شبه لا يتخلف في مختلف صور تركيب كان واسمها وخبرها <sup>(٥)</sup>.

وأما العلة القاصرة فهي العلة التي يقتصر في التعليل بها على العبارة الواردة ، فلا يجوز أن يعلل بها غيرها <sup>(٦)</sup>؛ وذلك نحو أن يُجعل لـ (عسى) اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، كما في

(١) التعليل النحوي عند البصريين يحيى عباينة ، ص ٩٠ .

(٢) الخصائص : ابن جنبي ، ١٦٤/١ .

(٣) السابق نفسه ، ١٦٤/١ .

(٤) المرتجل في شرح الجمل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ) ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، دار الحكمة ، ١٩٧٢م ، سيذكر مستقبلاً باختصار : المرتجل .

(٥) نظرية التعليل في النحو العربي : د. حسن الملق ، ص ١١٠ .

(٦) العلة النحوية : د. خديجة الحديثي ، ص ٩ .

قولهم : (عَسَى الْغُؤَيْرُ أَبُوَسَاً) <sup>(١)</sup> فإن (عسى) جرت مجرى (صار) فجعل لها اسم مرفوع وخبر منصوب ، ولا يجوز أن تجري مجراها في غير هذا الموضع <sup>(٢)</sup>.

وتقسم العلة من حيث اللفظ والمعنى إلى علة لفظية ، وأخرى معنوية ، ولعل العلة اللفظية أكثر شيوعاً من العلة المعنوية <sup>(٣)</sup> ، فقد خصّ سيبويه في كتابه باباً سماه : (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ ، لا في المعنى ، لاتساعهم في الكلام ، وللإيجاز) <sup>(٤)</sup>.

ومن العلة اللفظية علة الاستخفاف ، ومثالها قول سيبويه : "وقالوا : شححت ، كما قالوا : بخلت ، وذلك لأن الكسرة أخفّ عليهم من الضمة" <sup>(٥)</sup>.

ومن العلة المعنوية علة المبالغة ، ومثالها قول ابن الوراق : "وأما قوله رجل صرورة للذي لم يحجج ، ورجل علامة ، ونسابة ، وإنما ألحقوا هذه الهاءات للمبالغة" <sup>(٦)</sup>.

ويرى ابن يعيش (ت ٦٨٠هـ) أن الحمل على اللفظ أكثر <sup>(٧)</sup> ، ويرى الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ) أن مراعاة اللفظ أولى من مراعاة المعنى ، وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) : "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدئ بالحمل على اللفظ" <sup>(٨)</sup>.

وعلّل ذلك بأن اللفظ هو الشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت

<sup>(١)</sup> يضرب هذا المثل للرجل يقال له : لعل الشرّ يأتي من قبلك ، مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق محمد عبد الحميد ، دمشق ، دار النصر ، (سنة النشر غير معروفة) ، ١٧/٢ ، والشاهد جريان (عسى) مجرى (صار) ، العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٩ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ص ٩ .

<sup>(٣)</sup> نظرية التعليل النحوي العربي ، حسن الملح ص ١١٣ .

<sup>(٤)</sup> الكتاب ، أبو بشر عمرو بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٩٢م ، ٢١١/١ .

<sup>(٥)</sup> السابق نفسه ، ٢٢٦/٢ .

<sup>(٦)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٨٢ .

<sup>(٧)</sup> شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٨١/٥ .

<sup>(٨)</sup> شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسين الرضي الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا ، جامعة بنغازي ، ٧٥/٣ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : شرح الرضي .

مراعاة اللفظ أولى . وبأن اللفظ مُتقدّم على المعنى ، لأنك أول ما تسمع اللفظ تفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق (١) .

وقد جعل أبو عبد الله بن موسى الدينوري (ت ٤٩٠هـ) في كتابه (ثمار الصناعة) إعلانات النحويين صنفين : علة تطرد على كلام العرب ، وتتساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم (٢) .

والأولى أكثر استعمالاً ، وأشدّ تداولاً عندهم ، وهي شعب كثيرة ، المشهور منها أربعة وعشرون نوعاً وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استئصال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تعليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى (٣) .  
ولعل أكثر تقسيمات العلة شيوعاً القسم الذي يتضمن ثلاثة أضرب : العلة التعليمية ، والعلة القياسية ، والعلة الجدلية النظرية .

أما العلة التعليمية فهي العلة التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، قال الزجاجي :  
"فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيدا

(١) الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م ، ١١٥/٢ . سيذكر مستقبلاً باختصار : الأشباه .

(٢) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٣١ .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، حلب ، دار المعارف ، (سنة النشر غير معروفة) ، ص ٤٧-٤٨ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : الاقتراح .

قائم، إن قيل : بِمَ نصبت (زيداً) ؟ قلنا : بـ (إن) ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأننا كذلك علمناه ونعلمه " (١).

وتقابل هذه العلة العلة الأولى .

وأما العلة القياسية فهي التي تقدم لنا تفسيراً للظواهر اللغوية ، ولا سيما لبعض العلاقات التي تفسر الظواهر التركيبية في النظام الجملي (٢)؛ قال الزجاجي : "أما العلة القياسية ، فإن يقال لمن قال : نصبت (زيداً) بـ (إن) في قوله : إن زيداً قائم : ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فأعملت إعماله لما ضارعت ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله ؛ نحو : ضرب أخاك محموداً ، وما أشبه ذلك " (٣).

وهذا ما أطلق عليه بعض النحاة مصطلح (العلل الثواني) (٤) ، وهو ما يعرف بـ (علة العلة) ؛ قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) : " فإذا سئلنا عن علة رفعه - أي الفاعل - قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة " (٥).

وأما العلة الجدلية النظرية فقد ورد ذكرها في كتاب (الإيضاح) للزجاجي ؛ يقول : " وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعلَّل به في باب (إن) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال ، وبأي الأفعال شبهتموها ، أبا الماضية أم المستقبلية أم الحادثة في

(١) الإيضاح : الزجاجي ، ص ٦٤ .

(٢) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٨٧ .

(٣) الإيضاح : الزجاجي ، ص ٦٤ .

(٤) انظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، ٥٤/١ ، الرد على النحاة ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء

القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق شوقي ضيف ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٨٢م ص ١٣٠-١٣١ .

(٥) الأصول في النحو ، محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م ، ٣٧/١ وسيدر مستقبلاً باختصار : الأصول .

الحال ؟ أم بالمتراخية أم بالمنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال ، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله ... وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله مع مفعوله ؛ وذلك لأن أصل ، وذلك فرع ثانٍ؟ فأى علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول " (١).

وتعرف هذه العلة بـ (علة علة العلة) ؛ قال ابن جنبي محتجاً على كلام ابن السراج (٢):  
"نعم لو شاء لماطله فقال له : ولم صار المسند إليه مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضممة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى ، وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن يكون هنا علة ، وعلة العلة وعلة علة العلة ، وأيضاً فكان له أن يتجاوز هذا الموضوع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين ؛ فإن تكلف مُتَكَلَّفٍ جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل ، وأدى ذلك إلى هجنة القول ، وضعفة القائل " (٣).

وأطلق ابن مضاء على هذا النوع مصطلح (العلل الثالوث) (٤).

#### رابعاً : أثر التعليل في الدرس النحوي :-

دراسة آثار التعليل في النحو العربي مدخل من مداخل تقويم الدرس النحوي في عمومته ، فرفض التعليل ومهاجمته والانتقاص منه كلية رفض للنحو العربي ؛ لأن التعليل من أهم الأسس التي قام عليها النحو العربي . وقبوله كما هو من غير إجابة النظرية تمحيصاً وتدبراً

(٥) الإيضاح : الزجاجي ، ص ٦٥ .

(٦) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٨٩ .

(٧) الخصائص ، ابن جنبي ، ١/ ١٣٧ .

(٨) الرد على النحاة ، ابن مضاء ، ص ١٠٣ .

موقف فيه شيء من التجميد للنحو العربي . فالتعليل له إيجابيات ، وعليه سلبيات ، وهما لا ينفصلان تقريباً ، فكان للأثر الواحد وجهين متناقضين ؛ كظاهرة الخلاف النحوي التي أغنت النحو في وجه من وجوهها باجتهادات متباينة تعلله وتفسره ، وكانت سبباً من أسباب الشكوى من النحو في وجه آخر <sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نجمل هذه الآثار بما يلي :-

### (١) تفسير الواقع اللغوي :-

بعد التعليل النحوي أداة عملية لتعليم اللغة العربية ، ولذا فإن مهمة التعليل النحوي (ضبط كلام العرب) <sup>(٢)</sup> ، وليس غرض النحو إلا انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره <sup>(٣)</sup> . وإذا كانت هذه العلة مستتبطة أحكاماً ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فإنها لا تتناقض القواعد النحوية وتقف عند المادة المستتبطة منها ، وهي في جوهرها " تفسير للواقع اللغوي ، فهي تابعة له ، وهي لذلك لا تنتج شيئاً جديداً تتناقض معه ، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية ، والقواعد النحوية ، إذ يتم بها تحديد الوظائف النحوية ، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات ، حين يتم تركيبها في جملي وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي ، بل له اعتباره أساساً واجب المراعاة والاحترام " <sup>(٤)</sup> .

ولتوضيح الأثر التفسيري للتعليل نأخذ الأمثلة التالية :-

(١) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ١٨١ .

(٢) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ٦٤ .

(٣) الخصائص ، ابن جني ، ٣٤/١ .

(٤) أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣م ، ص ١٣٤ .



أ- جاء في كتاب سيبويه : " إلا أنهم قد قالوا : (يا صاح) وهم يريدون يا صاحب ؛  
وذلك لكثرة استخدامهم هذا الحرف " (١). فكثر استعمال لكمة (صاحب) فسرت لنا سبب حذف  
الباء منها .

ب- قال سيبويه : " وإنما قال العرب : (قال قومك) ، و(قال أبواك) ؛ لأنهم اكتفوا بما  
أظهروا عن أن يقولوا : (قالا أبواك) ، و(قالوا قومك) ، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا " (٢)  
، فالعرب تقول : (قال أخواك) ، ولا تقول : (قالا أخواك) وتفسير ذلك أن العرب استغنت بإظهار  
(قوم) عن ذكر (الألف) ، ولذا قاموا بحذفها ، فكانت علة الاستغناء تفسيراً لهذا الحذف .

ج- جاء في كتاب (الأصول) : " فمتى وجدت فعلاً حقه أن يكون غير متعدٍ بالصفة التي  
ذكرت لك ، ووجدت العرب قد عدته ، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف ، و أن الأصل فيه  
أن يكون متعدياً بحرف جر ، وإنما حذفوه استخفافاً ، نحو ما ذكرت لك من : ذهب الشام ، ودخلت  
البيت " (٣)

فالأصل : (ذهب إلى الشام) و (دخلت في البيت) ، فحذف حرف الجر استخفافاً ، ولذا  
فعلت الاستخفاف فسرت لنا سبب هذا الحذف .

د- جاء في كتاب (علل النحو) لابن الوراق : " أن (حيث) لما كانت مبهمة في المكان  
كإبهام (إذ) ، جاز إضافة (حيث) إليها ، لاشتراكهما في الإبهام " (٤). فعلة المشاركة بين (حيث)  
و (إذ) فسرت لنا سبب إضافة (حيث) إلى الجمل .

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٢٣٤/١ .

(٢) السابق نفسه ، ٢٣٤/١ .

(٣) الأصول ، ابن السراج ، ٢٠٥/١ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٨٢ .

## ٢) اطراد الأحكام النحوية :-

لقد سعى النحويون منذ البدء إلى جعل الأحكام النحوية تتصف بالاطراد ؛ أي طرد الباب على وتيرة واحدة ، لضبط اللغة العربية من ناحية ، ولاتساق قواعدهم من ناحية أخرى ، فلكل معمول عامل ، فإذا لم يكن العامل موجوداً فلا بد من تقديره وتأويله طلباً للمعيارية التي تعمل على ضبط ما ينتجه القائل من جمل ضمن أحكامها .

وتقوم المعيارية على تقرير ما يجب أن يكون ، ومنع ما لا يجب أن يكون ، وإجازة وجهين أو أكثر إن كان ممكناً ؛ فأحكامها ثلاثة : الوجوب والمنع والجواز ؛ فمن أحكام كلمة (زيد) في جملة : (قرأ زيد الكتاب) وجوب الرفع ، وجواز التأخر عن المفعول به ، ومنع التقدم على الفعل ، لأنه فاعل <sup>(١)</sup> .

والنحو في معظمه معياري ؛ فابن يعيش بنى جُلَّ كتابه : (التهذيب الوسيط في النحو) على الأحكام المعيارية الثلاثة ، وجعل منها مدار الأبواب النحوية والصرفية ؛ فكان يقول : " وأما أحكام المفعول معه فهي في واجب وجائز وممتنع " <sup>(٢)</sup> و " أما أحكام الاستثناء فهي في واجب وجائز وممتنع " <sup>(٣)</sup> .

ويقول الدكتور تمام حسان : " ولست أظن عبارة أوغل في باب المعيارية من قولك : (يجب كذا) ؛ لأن دلالتها أن ما خالف الواجب فقد أخطأ ، ولقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب الذي قننه واضع العلة الموجبة " <sup>(٤)</sup> . ولا يضير النحو العربي أن يكون معيارياً ؛ فالعلم لا يكون علماً حتى يكون له معايير وضوابط يلتزم بها العلماء والباحثون والدارسون .

<sup>(١)</sup> نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ١٨٦ .

<sup>(٢)</sup> التهذيب الوسيط في النحو ، ابن يعيش الصنعاني (٦٨٠هـ) ، تحقيق فخر قدارة ، بيروت ، دار الجيل ، ط ١ ، ١٩٩١م ، ص ١٨٣ . سينكر مستقبلاً باختصار : التهذيب الوسيط .

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٠٣ .

<sup>(٤)</sup> اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٠م ، ص ٥٠ .

ولذا فإن ما يميز قواعد اللغة العربية انطلاقاً من المعيارية الثبات ؛ يقول الدكتور عبد السلام المسدي : " إن علم النحو لما كان في جوهره معيارياً يؤكد في ذاته قانون (ما يجب) فإنه يتضمن في منعطفاته بالاستتباع الحتمي (أحياناً) إقراراً بأنه تقنين مغاير (نسبياً) لما هو كائن بالفعل ، أو لما هو صائر بالقوة " (١).

إن اللغة رواية ونقل ، وليست قياساً وعقلياً فقط ، والعلة النحوية إن كانت واضحة المسلك فهي مقبولة ، وإن كان فيها تقسيم منطقي ينادى بها عن سنن العرب في كلامهم ، فهي ضرب من التقسيم المنطقي لا التصور اللغوي .

فإذا كان للتعليل أثره الإيجابي الذي أمكن بفضل إيجاد نظريات عامة تؤكد تفكيراً عميقاً من لدن النحاة في قضايا اللغة فإن سعيهم وراء المعيارية اضطرهم أحياناً إلى ليّ عنق بعض الأنماط اللغوية ، والتغاضي عن معاني هذه الأنماط ، ولتوضيح ذلك نتناول باب النداء :-  
الجملة هي الكلام المفيد المكون من المسند والمسند إليه (٢) ، فإذا كانت الجملة مفيدة فهذا يعني أنها ستكون تلقائياً مكونة من المسند والمسند إليه ، فإذا لم يكونا موجودين مع فائدتها فلا بد من تقديرهما . ولا ضير في ذلك ما دام التقدير في الحدود التي يقبلها منطلق اللغة نفسها .

وذكر النحويون من ضمن ثوابت النحو العربي أنه لا بد لكل معمول من عامل ، ولما كان المنادى منصوباً ، أو في محل نصب ، فإنه لا بد أن يكون قد وقع عليه عمل عامل ، وكان من الممكن أن تكون الياء عاملاً عند النحويين لولا بعض الموانع ، منها : أن الياء حرف ، والحرف وإن كان يُسوّغ الحركة الأعرابية إلا أنه لا يصلح للإسناد ، زيادة على أنه يجوز حذفه

(١) التفكير اللساني : عبد السلام المسدي ، ص ٩٣ .

(٢) انظر : الخصائص ، ابن جني ، ١/١٧-٢٠ .

في بعض السياقات اللغوية ؛ نحو قوله تعالى : " أن أدوا إلي عباد الله " <sup>(١)</sup>، فقد حذفت أداة النداء ، ثم إن تقدير العامل يُسوِّغ الحركة الإعرابية عند النحويين ، ويحقق عناصر الإسناد ؛ لأنه لا بد لكل فعل من فاعل ، فالفاعل هو المسند إليه ، والفعل هو المسند .

ولذلك قرروا أن عامل النصب في المنادى هو الفعل المحذوف وجوبا ، وتقديره عندهم

: (أدعو) أو (أنادي) <sup>(٢)</sup>.

وعند بعض المعاصرين ومنهم إبراهيم السامرائي أن هذا التقدير لا ينسجم وأسلوب النداء ؛ لأن النداء من الأساليب الانفعالية الإفصاحية <sup>(٣)</sup> في اللغة العربية ، وهذه الأساليب تتبع من عاطفة المتكلم ، أو الوضع الانفعالي الذي يعيشه المتكلم ، أو البيئة الانفعالية التي أنتجت النمط اللغوي .

وعلى هذا ، فجملة النداء لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ، فهذا حال الجمل الخبرية ، ولهذا يمكن أن نقول : إن النداء بهذه الصفة جملة إنشائية <sup>(٤)</sup> . وهذا اعتساف في الحكم والتقدير فإن البنية العميقة للجملة الإفصاحية جملة إخبارية ، ولا تناقض بين كون التركيب الواحد تركيباً إخبارياً في المستوى المقدر (البنية العميقة) وكونه تركيباً إنشائياً أو إفصاحياً في المستوى المنطوق (البنية السطحية) .

(١) الدخان ، أية ١٨ .

(٢) انظر : الكتاب ، سيبويه ، ٢٩١/١ .

(٣) انظر : إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية ، عمر خزاطة ، ١٩٩٨م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص ١٤٢ .

(٤) انظر : المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر ، خلدون الحنيطي ، ١٩٩٨م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ص ١٣٨ . ستذكر مستقبلاً باختصار : المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية .

وهذا ما دعا النحويين عامة إلى التفريق بين المستوى المقدر والمستوى المنطوق للتركيب ، ومعنى الحذف الوجودي هنا أنه لا يمكن إظهاره ؛ لأنه لو ظهر لتغير معنى الجملة ؛ فجملة : (يا عبد الله) لا تساوي قطعاً جملة : (أدعو عبد الله) ؛ فالجملة الأولى : إنشائية أطلب فيها أن يقبل عليّ عبد الله بوجهه ، أو بانتباهه عندما أناديه . وأما الجملة الثانية فهي إخبار عن حدث من الأحداث ، ولا يشترط أن يعرف عبد الله به ، ولو كان التقدير صحيحاً لقلنا إن الأصل : (أدعوك) ؛ لأنني لا أنادي إلا المخاطب .

ولذا فقد ذهب الكسائي<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup> إلى أن المنادى معمول لغير العامل .

غاية القول : إنه لا ضمير في تقدير عامل النداء فعلاً ، ولا يصح القول " إن تقدير الفعل لم يدفع إليه قصور معنوي ، بل دعت إليه الصنعة النحوية " <sup>(٣)</sup> .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن أسلوب النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد ؛ كالتنبيه ، والطلب ، والدعاء ، وأن تقدير النحاة لأسلوب النداء يخرج منه من حيز الإنشاء إلى حيز الخبر<sup>(٤)</sup> . وقد أسلفنا ردنا عليه ووضحنا وجه الحق في هذه المسألة .

وقد أدرك بعض القدماء هذه الحقيقة من أن النداء من الجملة الإنشائية ، يقول ابن مضاء : " فهو مضمّر - أي العامل في النداء - إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ؛ كقولنا : (يا عبد الله) ، فهو منصوب بفعل مضمّر عندهم تقديره : (أدعو) أو (أنادي) ، وهذا إذا ظهر تغير المعنى ، وصار النداء الذي هو طلب خبيراً " <sup>(٥)</sup> .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون ، القاهرة ، الهيئة العامة ، ١٩٨٦م ، ٣٠/٢ .

(٢) السابق نفسه ، ٣٠/٢ .

(٣) بناء الجملة بين منطوق اللغة والنحو ، نجاة عبد العظيم الكوفي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ١٨١ .

(٤) من أساليب القرآن ، إبراهيم السامرائي ، عمان - الأردن ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ١٩٦٦م ، ص ٤٢ .

(٥) الرد على النحاة ، ابن مضاء ، ص ٧٩-٨٠ .

### ٣) التناقض بين المسموع والمعيار :-

اللغة بطبيعتها لا تخضع لمنطق الاطراد المطلق ، فالشذوذ ظاهرة طبيعية فيها ، خاصة إذا كانت القواعد تمثل لغة ائتلافية اجتمعت فيها عدة لهجات في إطار زمني ومكاني معين ، كاللغة العربية ، ولهذا اصطدم النحاة بنصوص تخرج عن المعيار نصوصاً أخرى ، وكان هذا التعارض بين المعيار وبعض النصوص سبباً من أسباب الخلاف النحوي ، فالقلة ، والندرة ، والضرورة ، والشذوذ ، وتغيّر رواية الشاهد ، وعدم معرفة قائله ، ومعارضة الكثير المطرد علل احتج بها البصريون في منع بعض الوجوه التي أجازها الكوفيون (١).

ومن ذلك قول الشاعر (٢):

أَتَهْجِرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فقد منع معظم البصريين تقدم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) ؛ لأنه فعل متصرف

، وأجاره الكوفيون ، وبعض البصريين ، وابن مالك ، وأبو حيان من المتأخرين (٣).

وعلى الرغم من أن تقديم التمييز على عامله إن كان متصرفاً جاء عن العرب ، كما

في البيت السابق إلا أن البصريين قالوا : " إنما جاء في الشعر قليلاً عن طريق الشذوذ ، فلا يكون حجة " (٤).

(١) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملوخ ، ص ٩٢ .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت ، انظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٩٦١م ، ٢٢٨/٢ . سيذكر مستقبلاً باختصار : الإنصاف .

(٣) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٢٢٨/٢ .

(٤) السابق نفسه ، ٢٢٨/٢ .

إن تشبّثهم بالتعليل وما بني عليه من قواعد جعلهم يردون اللهجات إذا خالفت قواعدهم  
(١)، فقد جاء في (المزهر) أن الفراء " كان يجيز كسر النون في (شتان) تشبيهاً — (سيان) ،  
وهو خطأ بالإجماع ؛ لأنه أتى بلغة مرغوب عنها " (٢).

ولم يقتصر الأمر على الشعر ، بل تجاوزه إلى القراءات القرآنية ، وإلى القرآن نفسه ،  
فإذا أقرأ نافع (ت ١٦٩هـ) قوله تعالى : " ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش " (٣) ،  
بهمز (معاش) (٤) قال المازني (ت ٢٤٩هـ) : " أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن  
يدري ما العربية " (٥).

ونتساءل هنا : هل كان نافع لا يدري ما العربية حقاً ! فهو قد قرأ على سبعين من  
التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل (٦) ، فوجب قبول ما نقلوه  
إلينا .

وكثير من النحاة يؤولون القراءة المعينة التي أدى إليها التعليل (٧) ، كما هو واضح في  
تأويلهم قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ) : " وانتقوا الله الذي تتأطلون به والأرحام " (٨) . فإن لم يجدوا  
لتأويل القراءة وجهاً قالوا عنها : إنها شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، أو إنها تمثل

(١) العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد حسن ، ص ١٨ .

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد جاد المولى ،  
ومحمد أبو الفضل إبراهيم علي البيجاوي ، القاهرة ، (دار النشر غير معروفة) ، ١٩٥٨م ، ٥٠٤/٢ . سيذكر مستقبلاً  
باختصار : المزهر .

(٣) الأعراف ، آية ، ١٠ ، والشاهد همز (معاش) عند نافع ، المحتسب ، ابن جني ، ١١٥ .

(٤) البحر المحيط ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ، (٧٤٥هـ) ، الرياض ، مطابع النصر الحديثة ،  
١٩٨٣ ، ص ١٢٧-١٢٨ .

(٥) الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ص ١١٨ .

(٦) السابق نفسه ، ص ١١٩ .

(٧) العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد حسن ، ١٨٢ .

(٨) انظر التفصيل : الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ١١٨-١١٩ .

لغة مرذولة ، أو هذا من أبعد الشذوذ أو إنه ضعيف في القياس وإن فشا في الاستعمال (١) ... أما إذا لم يجدوا في نعتها بالشذوذ ما يكفي لتضعيفها فإنهم يخطئونها ؛ كما خطأوا ابن عامر (ت ١١٨هـ) في قراءته : " وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَسْرُكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " (٢) ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار (٣).

لقد كان النحاة الأوائل يؤولون ، ولكن تأويلاتهم كانت مما اقتضته الصناعة بأن يجدوا خبراً بدون مبتدأ مثلاً ، ولكن النحاة بعد ذلك حادوا عن هذا المنهج إلا القليل منهم ، وبدلاً من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة أصبحتا أداتين للتقديرات العقلية والتأويلات المنطقية في المراحل المتأخرة من المدارس النحوية .

#### ٤) ظاهرة الخلاف النحوي :-

لقد ذكرنا في معرض الحديث عن نشأة التعليل النحوي أن علل النحويين ليست ثابتة ، وإنما هي تختلف باختلاف واضعها ، وتفسيره للموضع الذي يُعلِّله .

وقد أدى اختلافهم في تصور العلل إلى اختلاف أحكامهم ، وتشعب القواعد الفرعية .  
فاختلاف العلل إذن مورد من موارد الخلاف النحوي ، ولتوضيح هذه الظاهرة نتعرض إلى الخلاف في عامل النصب في المفعول معه :-

(١) انظر على سبيل المثال : المحتسب ، ابن جني ، ١٠٦/١ ، ١٢١ ، ٤٢ ، ٣٠٦/٢ .

(٢) الأنعام : آية ١٣٧ ، والشاهد قوله تعالى : " قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " ، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٤٢/٢ .

(٣) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٤٢/٢ .



ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الناصب هو الفعل ، وما يعمل عمله بتقوية الواو ، وذلك نحو : عرفت استواء الماء والخشبة ، وأنا سائرٌ والنيل ، والناقة متروكةً وفصلها . فالعامل في الجمل الأولى هو الفعل ، وفي الثانية اسم الفاعل ، وفي الثالثة اسم المفعول<sup>(١)</sup>.

أما الكوفيون فذهبوا إلى إنه منصوب بعامل معنوي ، وهو عامل الخلاف<sup>(٢)</sup> ؛ إذ قالوا : " إنما قلنا : انه - أي : المفعول معه - منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوتت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما لم يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانصب على الخلاف " <sup>(٣)</sup>.

نلاحظ مما تقدم أن جمهور البصريين والكوفيين قد اختلفوا في علة نصب المفعول معه ؛ إذ يرى جمهور البصريين أن العلة لفظية فالعامل المذكور هو العامل إلا أبا إسحاق الزجاج فإنه يقرّر الفعل ، في حين يرى الكوفيون أن العلة في نصبه علة معنوية ، وهي علة الخلاف .  
وفصل القضية في هذا الباب أنك إذا أردت معنى المصاحبة ، وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب ، وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية - كما هو في الاصطلاح - فإنها واو العطف<sup>(٤)</sup>.

(١) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٢٤٨/١ .

(٢) الخلاف عامل معنوي قال به الكوفيون ، والخلاف لغة : المضادة ، وأما اصطلاحاً فهو أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي ، غير أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول فيخالف في الحركة الإعرابية . ويبدو أن مفهوم الخلاف قد أخذه الكوفيون من كلام الخليل ؛ فللخليل في الإستثناء كلام قريب من هذا ، فقد ذكر سيبويه من كلام الخليل قوله : " هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه نصبا ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره " .  
أنظر : الكتاب سيبويه ، ٢/٣٢٠ ، والنصب على الخلاف ، فارس عيسى ، مؤتة للبحوث والدراسات المجلد (٨) ، العدد (٦) ، ١٩٩٣م ، ص ١٩٢ .

(٣) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٢٤٨/١ .

(٤) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف ، ١٩٥٩م ، ص ١٦٢ .

فعدما لم يجد بعض النحويين عاملاً ظاهراً لتفسير هذا النصب ، واتسعت شقة الخلاف في تقديره إذ لم يغلب على أحدها الاطراد كانت نظرية المخالفة أيسر وأدخل إلى طبيعة اللغة ؛ إذ إن تآلف المبنى (النصب) ، والمعنى (المخالفة) كان مسؤولاً عن هذا التفسير (١).

فعامل الخلاف أقرب إلى طبيعة اللغة ؛ وذلك لأنه لا يحتاج إلى التقدير والتأويل اللذين يجعلان من اللغة ضرباً من الفلسفة والمنطق .

---

(١) النصب على الخلاف ، فارس عيسى ، ص ١٩٤ .

## خامساً : نظرة المتقدمين والمحدثين إلى التعليل النحوي :-

### أ- نظرة المتقدمين إلى التعليل النحوي :-

قد لا يوجد نحوي رفض التعليل جملة وتفصيلاً ؛ إذ دأب النحاة على الأخذ بالتعليل النحوي ، وكل منهم يأخذ ما يرتضيه حسب فهمه وإدراكه ، وهم ليسوا سواء في الغوص على علل النحو ، فمنهم من ينشط للتعليل ، ويجعل العلة النحوية ضالته يلتقطها أنى وجدها ، كالخليل ، والمبرد ، والرماني ، وابن جني<sup>(١)</sup> ، ومنهم من أسرف في استخراج العلل ، بحيث خرجت عن الاستعمال اللغوي ، كالزجاجي وابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، ومنهم من لا يبالغ في التعليل ، كالسيوطي ، ومنهم من لا ينشط للتعليل إلا بقدر إقامة الدليل على صحة الحكم النحوي ؛ كأبي العباس ثعلب<sup>(٢)</sup> (ت ٢٩١هـ) وابن الطراوة<sup>(٣)</sup> (ت ٥٢٨هـ) .

ولقد ذهب بعض النحويين مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة لغوية أو صرفية أو نحوية ، واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه الأبحاث كأنها بحوث في المنطق ، واتخذت من العبارات النحوية شواهد لها . وكانت هذه العلل المفترضة كثيرة التضارب والتداخل والاختلاف حتى تعددت العلة للمسألة الواحدة تبعاً للمدارس النحوية التي يأخذ كل منها بعلة للمسألة ، حتى انقلب الخلاف في بعض الأحيان إلى خلاف شخصي أدى إلى إسفاف النحاة في كثير من عللهم ، واشتهر بين الناس ضعف هذه العلل<sup>(٤)</sup> ، فقال ابن فارس :

(١) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ١٩٥ .

(٢) إنباء الرواة : القنطي ، ١/ ١٩٧ .

(٣) نتائج الفكر في النحو ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ، مصر ، دار الاعتصام

، ١٩٨٤م ، ص ٣٩٥ .

(٤) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٣٦ .

مَرَّتْ بِنَا هَيْقَاءَ مَجْدٍ وَلَهُ  
تَرْكِيَّةٌ تَنْخِي لَتْرَكِيَّ  
تَرْتُو بِطَرْفِ فَاتَيْنِ فَاتِرٍ  
أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ (١)

ولهذا وجدنا ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) قد دعا في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغاء العلل الثواني والثالث ، فقال : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : (قام زيد) ، ولم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقال : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك ، وبين من عرف أن شيئاً ما حُرِّمَ بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره فيسأل : لِمَ حُرِّمَ ؟ فالجواب على ذلك غير واجب على الفقيه " (٢).

وقدح في علة الفرق بين رفع الفاعل ونصب المفعول به ؛ لأنها منعكسة ، ولا تزيد المتعلم علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهل ذلك لم يلحقه ضرر ، فقد صح ذلك بالاستقراء المتواتر (٣).

وذهب ابن مضاء إلى أن العلل الأول تفيده في معرفة النطق بكلام العرب ، أما العلل الثواني والثالث فتدل على أن العرب أمة حكيمة ، وذلك مستغنى عنه (٤).

(١) وفيات الأعيان ، أحمد بن محمد بن خلكان ، (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٩ ، ١٩٩٠م .

(٢) الرد على النحاة ، ابن مضاء ، ص ١٣٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٣١ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٣٢ .

ومال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل ، ونادى بترك ما لا فائدة منها ، وما لا يكسبنا علماً باللغة أو النحو العربي ، لأن هذين العلمين ليسا بحاجة إلى التعليل ، والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقرر السماع (١).

قال بعد أن نقل الخلاف في تقديم عامل التمييز ، وعلّة الجواز عند بعضهم ، أو المنع عند البعض الآخر (٢) : " فأنت ترى هذه التعليلات كلها لمن منع التقديم ، وهي معارضة للسماع . والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يُعوّل منه إلا ما كان على لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له ، وتوميء إليه . ولقد كان أحد شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرمانى والوراق ، ونظرائهما ، وكثيراً ما سُحنت الكتب بالأقيسة والعلل القاصرة ، وهي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحال الراهنة ، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ، ولا كد بصيرة ، ولا حث قريحة " (٣).

ويقول أبو حيان عن ولع النحويين بالتعليل : " والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع " (٤).

ولقد دافع بعض النحويين المتقدمين عن العلل النحوية وانتصر لها ، ومنهم القاضي كمال الدين علي ابن مسعود الفرخان (٥) في كتابه (المستوفي في النحو) ، حيث ردّ على بعض

(١) انظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ،

نيوهفن ، الجمعية الأمريكية للشرقية ، ١٩٤٧م ، ص ٢٢٩ . سينكر مستقبلاً باختصار : منهج السالك .

(٢) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٣٨ .

(٣) منهج السالك ، أبو حيان ، ص ٢٢٩ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٥) هو أبو سعد علي بن محمود بن الحكم الفرخان ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، بغية الوعاة ، السيوطي ، ٢٠٦/٢ .

العوام الذين اعتقدوا فساد علل النحاة ورأوا أنها واهية مكلفة ، يقول : " إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها غير مدخولة ، ولا متمسح فيها . وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحويين تكون واهية متمحلة ، واستدلّاهم على ذلك بأنها أبداً تكون تابعة للوجود ، لا الوجود تابعة لها فبمعزل عن الحق " (١).

فللتعليل أسبابه ودوافعه ؛ فقد يرى المرء في علل العمل والقياس والبناء فضولاً لا فائدة فيها ، ولكنه إذا تدبر وجهة نظر جمهور النحاة في الأخذ بهذه العلل فقد يجد لها ما يُسوِّغها ؛ كالرغبة في التفسير ، والتعليم ، وتقريب الأحكام وطردها ، لأنها علل نحوية غير مؤثرة حقيقة ، فليست توجد معلولها بل تفسره (٢) ، والشاهد قول الفرخان : " أترى أن أحداً ينكر الفائدة في علل التشريح المثبتة في كتب الطب التي شأنها شأن هذه " (٣) ، أي : علل النحو ؛ لأنها مستنبطة بالفكر ، والروية ، والتجربة ، وعلل النحو لا تنتج جديداً ، بل تعيد إنتاج القديم ، كما في رفع الفاعل الذي هو مماثل للفاعل المرفوع في نصوص الاحتجاج ، ومثلها علل التشريح ، فهي تعيد الجسم إلى وضعه المعروف المقرّر بالعلاج (٤).

ونجد أن ابن جني قد خصّ باباً للرد على من اعتقد فساد علل النحويين وضعفها ؛ يقول : " اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى ؛ وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال . وهذا كقولهم : يقول النحويون : إنَّ الفاعل رَفَع والمفعول به نَصَب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترى أنا نقول :

(١) المستوفي في النحو ، علي بن مسعود الفرخان (ت ٧ ق هـ) ، تحقيق محمد بدوي المختون ، القاهرة ، دار الثقافة

العربية ، ١٩٧٨ م ، ٩/١ . سينكر مستقبلاً باختصار : المستوفي .

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ٢١٢ .

(٣) المستوفي ، الفرخان ، ٨/١ .

(٤) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ٢١٢ .

ضَرِبَ زَيْدٌ ، فترفعه وإن كان مفعولاً به ، وتقول : إن زيدا قائمٌ ، فتتصبه وإن كان فاعلاً ...  
وتقول أيضا : قال الله - عز وجل - " وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ " فترفع (حيث) وإن كان بعد حرف  
حفض " (١).

ثم بين فساد اعتقاد الذين يقولون بفساد علل النحويين ؛ فقال : " ولو بدأ الأمر بإحكام  
الأصل لسقط عنه هذا الهوس ، وذا اللغو ، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية  
ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما كل اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسندت  
ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب سواء لسقط صداع هذا  
المضعوف السؤال " (٢).

ويقول أيضاً : " وكذلك القول على المفعول إنما ينتصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل ،  
فجاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو (حيث) ، و(قبل) ، و(بعد) ليست إعراباً  
وإنما هي بناء " (٣).

ويبين في موضوع آخر تقبل النفس لعلل النحويين وإن لم تتقبل علل أهل الفقه ؛ فيقول :  
" ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطو على  
الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في  
التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ؟ فجميع علل النحويين إذا مواطنة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد  
جميعها هذا الانقياد " (٤).

(١) الخصائص ، ابن جني ، ١٨٤/١ .

(٢) السابق نفسه ، ١٨٦/١ .

(٣) السابق نفسه ، ١٨٧/١ .

(٤) السابق نفسه ، ١٨٤/١ ، والاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٦-٤٧ .

وقد ردّ ابن خروف (ت ٦٠٣هـ) على ابن مضاء في كتاب سمّاه : (تنزيه أئمة النحو عما نُسِبَ إليهم من الخطأ والسهو) (١).

ودافع التاج الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) عن العلل موضحاً أن فهم هذه العلل يحتاج إلى الذوق السليم ، والقريحة الثاقبة ، والأمور العقلية ، واستقراء كلام العرب ذكراً أن سبب طعن بعض العوام على العلة وعلى أصحابها راجع إلى قصورهم عن منتهاها ، ووقوفهم دون أقصاها ؛ ذلك لأن مطلبها عسر صعب القياد ، ومسلكتها وعر لا يتيسر سلوكه إلا بخراط القتاد (٢).

ويقول الدكتور يحيى عباينة راداً على من أنكر التعليل من القدماء : " وعلى الرغم من مهاجمة بعض النحويين الذين جاءوا بعد ابن مضاء لبعض العلل فقد كانوا يستعملونها في بحثهم النحوي أو اللغوي ؛ لأنّ الدرس النحوي قام على هذه العلل ، فقد هاجم أبو حيان الأندلسي بعض العلل (٣) ... غير أننا وجدنا في (منهج أبي حيان في القراءات القرآنية) أنه استخدم كثيراً من العلل النحوية السائدة حتى العلل التي هاجمها في رده على ابن مالك (٤).

## ب- نظرة المحدثين إلى التعليل النحوي :-

لقد أجاز بعض المحدثين العلة ؛ إذ يقول الدكتور أحمد الجوّاري : " وهكذا أصول العربية في أن كلا منها يبدو في ظاهره عقبة كؤوداً لا بد من نسفها أو التخلص منها ، حتى يُمهّد السبيل ، ويستقيم الطريق إلى إصلاح اللغة ، وتيسير أمرها ، ولكنه في واقع الحال وحقيقة

(١) منهج السالك ، أبو حيان ، ص ٢٣١ .

(٢) انظر كتابه : فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، إربد ، ١٩٨١م ، ص ٢٢٩ . سينكر مستقبلاً باختصار : فاتحة الإعراب .

(٣) منهج السالك ، أبو حيان ، ص ٢٢٩ .

(٤) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ١٠٠ .



الأمر أساس ، وأي أساس ، إذا اقتلع كان اقتلعه تخريباً للطريق ، بل عقبة جديدة لا تُذلل ،  
وثغرة لا تسدّ ، وإنما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة ، وتذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل ، حتى  
يزول عنها ما تجمع عليها من آثار العهود القديمة ؛ وحتى تستصلح لسلوكها في هذا العصر  
الذي نعيش فيه " (١).

ويقول : " وليس بين الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما  
يدرس ، وما يبحث كثيراً ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ،  
ويتساءل عن الأسباب التي سببها ، والعوامل التي عملت على وجودها ، وذلك ضرب من إثارة  
الفكر لا سبيل إلى حده ، أو الوقوف في وجهه ، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ، ولا من  
التوفيق في العلم أن يُهمل ويُترك ، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه ،  
حتى يكون سبباً إلى ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ، وصيرورتها جزءاً من واقع  
فكره وعقله ، على أن البراعة في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة  
لتحقيق تلك الغاية على أفضل صورة ، وأتم وجه " (٢).

ثم يقول " وإنّ ، فالبحث من عوامل الإعراب ليس عملاً عقيماً على الإطلاق ، ولا هو  
معدوم الفائدة بحد ذاته ، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية ، وأهمل  
أصولها ، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة " .

فالتعليل - في رأيه - أصل من أصول اللغة ، ويعمل على إثارة التفكير ، وهو موافق  
للطباع البشرية ، ولكن ينبغي للتعليل أن يرتبط بواقع اللغة المستعملة ويكون بعيداً عن التعليل  
المنطقي .

(١) نحو التيسير دراسة ونقد ومنهج ، أحمد عبد الستار الجوارى ، بغداد ، المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م ، ص ٣٩ .  
سينكر مستقبلاً باختصار : نحو التيسير .

(٢) السابق نفسه ، ص ٣٩ .

ودافع الأستاذ علي النجدي ناصف عن فلسفة النحو وعالاه ؛ فقال : " أنضيق بفلسفته ؟ وكيف ؟ وكل شي من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة ، وأثرت فيه وصبغته بصبغتها " (١). ثم قال : " أم نضيق بعلمه ، وحجج المختلفين فيه ؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار ، والسؤال عن المجهولات ، والإنكار في الحجاج ، فالنحاة بما أتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستتير في استتباط المسائل وعرضها على الناس فترضى العقول ، وتطمئن القلوب ، وتأخذ ما تأخذه عن بيّنة ، وتدع ما تدع عن بيّنة " (٢).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المحدثين الذي قبلوا التعليل النحوي في عمومهم (٣)، ومنهم : الأستاذ عبد الحميد حسن (٤) ، والدكتور السيد رزق الطويل (٥) ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم (٦) ، والدكتور فخر الدين قباوة (٧).

ونجد أن تياراً آخر قد سار بضد التيار السابق ، إذ يرى الدكتور شوقي ضيف أن أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أي طائل نحوي ، وذلك نحو : السؤال عن سبب الإعراب في الاسم ، ولم كان يظهر في آخره ، ولا يظهر في وسطه أو أوله ؟ وسؤالهم عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثني يرفع بالألف ، ولا يرفع بالواو .. ولكل

(١) سيوييه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مصر ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٢م ، ص ٤٠ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٤١ .

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ٢٢١ .

(٤) انظر كتابه : القواعد النحوية مادتها وطريقاتها ، عبد الحميد حسن ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢م ، ص ٢٣٣ .

(٥) انظر بحثه : اللسان العربي والإسلام ، معاً في معركة المواجهة ، السيد رزق الطويل ، العدد (٦٠) ، سلسلة دعوة الحق ، ١٩٨٦م ، ص ١١٨ .

(٦) انظر بحثه : التعليل عند النحاة ، محمد هاشم عبد الدايم ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، العدد (٣) مكة المكرمة ، ١٩٨٠م ، ص ١٥٣-١٥٧ .

(٧) انظر بحثه : توجهات الدرس النحوي ، فخر الدين قباوة ، مجلة الجامعة الإسلامية ، لندن ، العدد (٧) ، ١٩٩٥م ، ص ٢٣١-٢٣٤ .

سؤال من هذه الأسئلة جوابه ، وفي يد كل جواب علته ، ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدلاً عنيفاً لا يفيد اللسان ، ولا اللغة أية فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد النحاة فيها تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم<sup>(١)</sup>.

ولهذا فهو يدعو إلى إخراج العلل المعقدة من النحو العربي ، ويرى أنه من الواجب أن يعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة حتى يبينوا تطوره ، وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، وما شهد على أيدي أسلافنا من نضج واكتمال يصح للعرب أن يفخروا به<sup>(٢)</sup>.

أما الأستاذ عباس حسن فإنه يدعو إلى طرح التعليل أيضاً ، ويرى أنه لا يثبت مما علل النحويون به إذا سلط عليه النظر إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء أبته ، ولذلك كان المصيب منهم من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك<sup>(٣)</sup>.

ويرى أنه ربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها ، لتصير صناعة رياضية ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ ، إلا أنه لا يمكن أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم ؛ لأن ذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل<sup>(٤)</sup>.

ويرى الدكتور مازن المبارك أن نكتفي من العلة بما يحقق غاية النحو من تعليم ، وضبط اللغة ، وأن العلة في اللغة تتبع اللغة نفسها ، واللغة ملك للمجتمع ، والمجتمع في تطور دائم ، وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الاطراد في الحكم ، ولا يترك للشذوذ سبيلاً إليه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : مقدمة الإيضاح في علل النحو : شوقي ضيف ، ص د - هـ .

(٢) السابق نفسه ، ص د - هـ .

(٣) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : عباس حسن ، ص ٦٠ .

(٤) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٥) السابق نفسه ، ص ١٦٧ .

## الفصل الأول : العلة بين اللغة والدرس النحوي .

- العلة بين اللغة والدرس النحوي في القرنين الثاني والثالث .
- تأثر العلة النحوية بعلم الفلسفة بعد القرن الثالث .
- تأثر العلة النحوية بعلم الفقه .
- تأثر ابن الوراق بعلمي الفقه والفلسفة :

أ - التأثير بعلم الفقه .

١- السبر والتقسيم .

٢- بناء القاعدة على السماع والإجماع .

٣- القياس .

٤- الطرد .

٥- الاختيار .

ب- تأثره بعلم الفلسفة .

١- استخدام المصطلحات الفلسفية .

٢- المقدمات المنطقية .

٣- طبيعة الأسئلة المطروحة .

٤- فكرة الحدّ .

٥- تعدد الأوجه الإعرابية .

٦- الجدل المنطقي .

٧- كثرة التقسيمات النظرية .

## أولاً: العلة النحوية بين اللغة والدرس النحوي في القرنين الثاني والثالث :

يعد السماع المصدر الذي انبثقت منه العلل ، فالنحاة منذ الطليعة اعتمدوا على لغة العرب ، ليستخرجوا منها العلل التي تتفق والاستعمال اللغوي عند العرب ، فالعرب في لغتهم مثلاً ميالون إلى الخفة والابتعاد عن الثقل ، ولذا فقد علل النحويون كثيراً من الظواهر اللغوية ، اعتماداً على علتَي الخفة والثقل .

وعليه فمردّ علل النحويين إلى الاستعمال اللغوي ، فاللغة هي المادة الخام التي اخترع منها النحويون عللهم ، يقول الخليل بن أحمد : " إن العرب نطقت على سجيّتها ، وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها الله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي انه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست ، وإن تكن هناك علة لي فمئلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلمنا وقف هذا الرجل على شيء منها قال : إنما فعل هذا لعله كذا وكذا لسبب كذا وكذا سنحت له ، وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار ، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة : لما علته من النحو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (1) .

(1) الإيضاح ، الزجاجي : ص ٦٥ .

فالنحاة اتكأوا على الاستعمال اللغوي عند العرب في استخراج العلل ، ولتوضيح ذلك

نعرض الأمثلة التالية :

- قال أبو عمر بن العلاء : " سمعت أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها

قال : فقلت له : أتقول جاءتته كتابي ؟ فقال : أليس بصحيفة ، فحمله على المعنى ، وقد جاء

هذا كثيراً في كلامهم " (١).

- قال الخليل : " فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً

وأهلاً ، أي : أدركت ذلك وأصببت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه " (٢).

- قال أبو الخطاب الأخفش ( ت ٢١٥ هـ ) : " زعم أبو الخطاب أن قولك سبحان

الله ، كقولك : براءة الله من سوء ، كأنه قال : أبرئ براءة الله من سوء . وزعم أن مثله قول

الشاعر :

أَقُولُ لَمَّا جَاعَنِي فَخْرُهُ      سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةُ الْفَاخِرِ (٣)

أي : براءة منه ، وأما ترك التنوين في ( سبحان ) فإنما ترك صرفه ، لأنه صار عندهم

معرفة ، وانتصابه ، كنصب ( الحمد لله ) (٤). وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : " إذا لقيت فلاناً

فقل له : سلاماً . فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى : براءة منك . وزعم أن هذه الآية مفعول

بها " وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً " بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٣ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : نزهة الألباء .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، ١٤٨/١ .

(٣) البيت للأعشى ، ديوانه ، ص ٩٧ ، والكتاب ، ١٦٣/١ . والشاهد فيه نصب ( سبحان ) بتقدير الفعل ( أسبح ) الذي حذف

لدلالة السياق عليه .

(٤) توضيح ذلك أن الأصل في ( سبحان ) أن تتون بسبب حذف المضاف إليه ، إذ إن التقدير : سبحان الله ، ولكنه لم ينون

لمعرفة المضاف إليه المحذوف فأصبح كأنه مذكور .

المسلمون يومئذ أن يُسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسليماً ، لا خير بيننا ولا شر " (١).

وتتصف هذه التعليقات جميعها بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ، ومن حسها الذي يؤثر الخفة (٢) التي دفعت الخليل إلى القول : " فحذفوا الفعل - في قولهم : مرحباً - لكثرة استعمالهم إياه " .

كما تتصف هذه التعديلات بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى . فلم يكن للنحوي أن يجيز جوهاً من الإعراب متعددة ، دون مراعاة اختلاف المعنى . وهذا الاستهداف للمعنى ، والحرص على سلامته هو الذي دفع الأخفش إلى تعليق نصب (سلاماً) ، فراح يُفسر معناها ، ويستدل عليه ، بل ينظر إلى الجو الذي نزلت فيه ، وبيئة مكة التي استعملت فيها ، ثم أن هذه التعليقات وردت بأسلوب أقرب إلى التقرير منه إلى الفرض ، والتخيل ، والجدل ، فليس فيها براهين تؤيدها ، ولم تكن في أصحابها حاجة إلى أن يفترضوا ردوداً عليها ، بل كان يكفيهم - إذا أعوزهم الدليل - أن يوردوا شاهداً سمعوه من العرب (٣).

وإذا نظرنا إلى التعليق عند سيبويه وجدناه مماثلاً للتعليق عند من سبقه من حيث الاهتمام بالمعنى ، والبعد عن الجدل والافتراضات ومراعاة الاستعمال اللغوي (٤).

ولتوضيح ذلك نعرض الأمثلة التالية :

(١) الكتاب ، سيبويه ، ١٦٣/١ .

(٢) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٥٧ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٥٨ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٥٨ .

- قال سيبويه : "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء ، التي هي حرف الإعراب كالواو والياء . والتتوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير ، فأجروها مجراها " (١).

- علل بالاستخفاف ، وجعله هو العلة في استغنائهم بـ " أول رجل " عند قولهم : " أول الرجال " ، وقال : " ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم : عشرون درهماً ، إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا . ولم يكن دخول الألف واللام بغير العشرين عن نكرية فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه " (٢) .

هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ به كتاب سيبويه شبيهة بعلل الخليل من حيث عنايتها بالمعنى والبعد عن الافتراضات ، واهتمامها بقياس الشبيه ، أو جمل النظر على النظر ، واعتمادها ذوق العرب في الاعتماد على الخفة وفراره من الثقل والقبح (٣) .

والتعليل عند سيبويه ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقبها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر ، فلا يتخيل رداً عليها ، ولا يفترض نقضاً له ، ولا يحاول إضعاف العلة ، ليعود فيؤكددها ، كما هو شأن المتأخرين ، بل كان يكتفي من كل ذلك بأن يؤكد حكمه بكثرة القياس والاستعانة بالشواهد التي يأخذها ممن يثق بهم من أهل اللغة ، ويعتمد سيبويه في استنباط علله على ما قر في نفسه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم وحبهم للتخفيف من الثقل " (٤) .

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٥/١

(٢) السابق نفسه ، ١٠٤/١

(٣) انظر : النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٦٣ - ٦٥

(٤) السابق نفسه ، ص ٦٣



بل إن سيبويه لا يريد غير ما يتفق مع واقع اللغة ، ولذلك لم يحجم عن تقبيح عمل زملائه الذين أكرهوا اللغة ووضعوها على غير ما وضعتها عليه العرب ، لتلائم أحكام النحو الذي صنعوا <sup>(١)</sup>، فقد عقد لذلك باباً سماه : " هذا بابٌ استكرهه النحويون ، وهو قبيح ، فوضعوا الكلام على غير ما وضعتة العرب " <sup>(٢)</sup>.

لقد كان سيبويه مهتماً بالنحو نفسه ، ولم يكن مفتوناً بإظهار براعته وعنايته وتوجهه إلى العلة من حيث هي ، كما هو شأن النحويين من بعده <sup>(٣)</sup>.

وهذا الأسلوب كان متبعاً حتى آخر القرن الثاني ، لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين على تفاوت بينهم في الأسلوب . ولا شك أن عالماً كالفراء عُرِفَ بميله إلى الاعتزال ، وشهر بالفلسفة في تصانيفه ، ولم تخلُ علة من الطابع الفلسفي ، وإن كان في بعض الأحيان يلجأ إلى السهولة والوضوح في بسط العلة ، ومن ذلك مراعاته للمعنى في تعليل الضم في ( أيهم ) في قولنا : ( سل أيهم قام ) ، فلفظة ( أيهم ) يعمل فيها ما بعدها ، ولا يعمل فيها ما قبلها ، لأنك <sup>(٤)</sup> " إذا سَلَطْتَ عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى ( من ) و( الذي ) ، كقولك : لأضربن أيهم فعل ذلك " <sup>(٥)</sup>.

وأما نحاة القرن الثالث الهجري ، كالمبرد فنجد أن شأنهم كشأن المتقدمين من حيث مراعاة المعنى ، والالتكاء على روح اللغة في استخراج العلة ، وعلى كثرة الشواهد ، ولم تكن

<sup>(١)</sup> انظر : النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٦٥ - ٦٧ .

<sup>(٢)</sup> الكتاب ، سيبويه ، ١/١٨١ .

<sup>(٣)</sup> النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٦٦ .

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه ، ص ٦٦ .

<sup>(٥)</sup> معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) ، بيروت ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٩٩٢ م ، ٤٦/١ .

ذات طبيعة فلسفية ، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل ، والافتراضات الوهمية<sup>(١)</sup>.

ويتضح ذلك الأسلوب في التعليل في قول المبرد : " واعلم أنك إذا قلت : نِعَمَ الرجل رجلاً زيد ، فقولك : رجلاً : تأكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً ، إنما ذكرت الدراهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه " (٢) .

ويُبدل المبرد النكرة من المعرفة ممثلاً ذلك بقوله : مررت بزيد رجلٍ صالح ، لأنه هو في المعنى<sup>(٣)</sup>، وينظر له بقوله تعالى : " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ " (٤).  
نلاحظ مما تقدم ذكره أن تعليقات المبرد تتصل بإقرار الحكم النحوي ، خالية من أي جدال وافتراضات وهمية ، معتمدة على قياس النظرير على النظرير والاهتمام بالمعنى .

### ثانياً : تأثير العلة النحوية بالفلسفة بعد القرن الثالث :

لقد تأثرت العلة النحوية بالفلسفة والمنطق حيث " يغلب على الظن أن العلة النحوية في مرحلة النشأة والتكوين كانت بعيدة عن التأثر بالمنطق ، إذ يصعب إثبات التأثر الواضح للمنطق في كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد وغيرهما . أما في مرحلة النضج والاكتمال مع إطلاقة القرن الرابع الهجري ، فلا مجال لإنكار تأثير المنطق في النحو " (٥).

(١) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٦٩ .

(٢) المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٦٣ م ، ٩٢/٢ .

(٣) انظر : السابق نفسه ، ٩٢/٢ .

(٤) العلق ، آية ١٦،١٥ ، والشاهد إبدال ( ناصية ) بالمعرفة ( بالناصية ) ، السابق نفسه ، ٩٢/٢ .

(٥) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٧٢ .

ولهذا فقد ذكر أبو حيان الأندلسي ما نصّه : " لقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم و تعاليل الرّماني (ت ٣٨٤هـ) ، والورّاق (ت ٣٨١هـ) ونظرائهما " (١) وذلك لأن هذين العالمين وغيرهما قد تأثرا بعلم المنطق الذي جعل من النحو رياضة ذهنية بعيداً عن الاستعمال اللغوي .

ووصف ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) صناعة العربية في عصره بقوله : " فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة المنطق العقلية أو الجدل ، وبُعِدَت عن مناحي اللسان وملكته ، وأفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار - المغرب وأفريقيّة - وآفاقها البعد عن الملكية بالكليّة ، وكأنهم لا ينظرون في كلامهم العرب " (٢).

فالمنطق ليس من المنطلقات التأسيسية للنحو العربي (٣) ، شهد بذلك بعض الباحثين من غير العربي ، يقول الدكتور جبرهارد أندرسن بعد أن درس علاقة النحو العربي بالمنطق : " لقد بحث بعض المستشرقين عن آثار علوم المنطق والنحو الإغريقي والسرياني في النحو العربي فلم يجدوا إلا شيئاً يسيراً من اصطلاح وموازاة مصادفة عرضيّة " (٤).

وقال الدكتور خالدوف عن نظام القواعد في كتاب سيويوه : " إن نظام القواعد نفسه مبتكر بشكل كامل تقريباً ، ومعتمد على تتبع اللغة العربية وحدها ، ومصوغ وفق مقاييسها " (٥).

(١) منهج السالك ، أبو حيان ، ص ٢٢٩ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت ٨٠٨هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٣م ، ص ٤٨٢ .

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ١٧٢ .

(٤) المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء ، جبرهارد أندرسن ، مجلة تاريخ العلوم العربية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، معهد التراث العلمي العربي ، سوريا / ١٩٧٧م ، ص ٣٥٠ .

(٥) اللغة العربية ، خالدوف ، ترجمة أيمن أبو شعر ، موسكو ، دار التقدّم ، ١٩٨٩م ، ص ٤٩ .

لقد كان النحاة الأوائل يؤولون ، ولكن تأويلاتهم مما اقتضته الصناعة بأن يجدوا ( خبراً ) بدون مبتدأ ، أو العكس ، أو معمولاً بدون عامل ، ولكن النحاة بعد ذلك حادوا عن هذا المنهج إلا القليل منهم ، وبدلاً من أن يكون التأويل أداة لتفسير اللغة كان لديهم أداة لافتراض استعمالات وأنماط من التعبير لم يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب ثابتة (١).

غير أن للمنطق دوراً واضحاً في ترسيخ التعليل النحوي ، لأنه أعطى للنحاة وسائل جديدة للنظر والتعليل باستعمال المقولات والمصطلحات الفلسفية (٢) فالكيشي (٣) (ت ٦٩٥هـ) في أصالة الإعراب يقول : " قبول الاسم لكل الإعراب بالذات ، وامتناعه لبعضه بالعرض ، وما بالذات أقدم " (٤).

فيستخدم مقولتي العرض والذات أي : " الجوهر " بالمعنى المنطقي ، لأن الذات " ما يقوم بنفسه ، وهو باطن الشيء وحقيقته ، والعرض التبدلات الظاهرة على سطح الشيء ، والذات ثابتة ، والأعراض متبدلة " (٥).

فالكيشي يرى أن الإعراب حقيقة ثابتة بالاسم ، وأن ما طرأ عليها من عارض فهو سطحي لا يغير حقيقة الشيء (٦).

(١) العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد حسن ، ص ١٨٣ .

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٧٤ .

(٣) الكيشي منسوب إلى جزيرة كيش إحدى جزائر البحر الهندي (إنباه الرواة ، القفطي ، ٤٠/٣) وقال فيه الحموي : (رأيت فيها جماعة من أهل الألب والفقهاء والفضل ، وكان بها رجل صنّف كتاباً جليلاً فيما اتفق لفظه ، واختلف معناه ، ولا أعرف اسمه ) (معجم البلدان ، ١٩٧/٧٢) ، توفي سنة ٦٩٥ للهجرة .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ، الكيشي (ت ٦٩٥هـ) ، تحقيق عبد الله الحسيني ومحمد العميري ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٩م ، سيذكر مستقبلاً باختصار : الإرشاد .

(٥) المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية ، جميل صليبا ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢م ، ٥٧٩/١ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : المعجم الفلسفي .

(٦) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٧٥ .

وهذا التعليل لا يضيف شيئاً إلى أصل نظرية الإعراب والبناء ، فالاسم أصل في الإعراب ، لكنه وسيلة في إثبات صحة النظرية (١).

ومن آثار المنطق في التعليل - بالإضافة إلى استخدام المصطلحات الفلسفية - الاتكاء على المقدمات الصورية ، ففي استدلال ابن الحاجب على أن الحرف لا يُشكّل مع الاسم جملة مفيدة قال : " إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى . وعلمنا أن وضع الحرف لأن لا يسند ويُسند إليه علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام " (٢).

فابن الحاجب اتخذ من المنطق العقلي وسيلة في تعليل امتناع تشكل الجملة من حرف واسم . وهذه الوسيلة لم تضيف قاعدة جديدة ولكنها برهنت على صحتها صورياً . لأن هذه المقدمات معلومة قبل الشروع في هذا القياس المنطقي (٣).

وشاع عند نحاة القرن الرابع الهجري وما تلاه من عصور أسلوب الحوار الجدلي ، ما يزدحم به من تخيلات وافتراضات ، وهذا الأمر واضح عند الزجاجي خاصة عند حديثه عن " تفاوت الاسم والفعل والحرف ، ووقوع الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه ، وامتناع الأسماء من الجزم ، والأفعال من الخفض " (٤).

وكانت فكرة الحدّ أو التعريف - وهي فكرة منطقية - مثار اهتمام النحاة ، حيث أخذوا بها ، وأكثروا الجدل فيها ، واختصموا حولها ، فكانت لكل منهم تعريفاته ، وحدوده (٥)، إذ ذكر

(١) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٧٥ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ، جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب ( ت ٦٤٦هـ ) ، تحقيق موسى بناي العليبي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧٦م ، ٢٥٠/١ .

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٧٥ .

(٤) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ١١٣ .

(٥) السابق نفسه ، ص ١٠٤ .

ابن الأنباري في معرض حديثه عن تعريف الاسم : " ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تتيف على سبعين حداً " (١).

ونجد أن نحاة مثل ابن السراج ، وابن جني ، وابن الأنباري ، والزمخشري ، والسيرافي قد تنازعا في جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين فصاعداً ، فرفضه فريق ، وقال به آخرون . وأوصل بعضهم علة كون الفاعل مرفوعاً بعشر علل (٢) . وأصبح لدى بعضهم في إعراب الكلمة الواحدة أوجه إعرابية كثيرة ، وكل هذه الأوجه متساوية في الصحة والقبول (٣) ، ومن الضروري أن يكون لكل وجه منها علته (٤) .

ولعل أهم ما يميز التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري ، وما تلاه من عصور كثيرة التقسيمات النظرية ، يقول الدكتور يحيى عباينة : " وأما التطور في مفهوم التقسيم الشكلي للعلة فقد كان مع بداية القرن الرابع الهجري بعد أن اتصلت علوم العربية بعلم الكلام والمنطق " (٥) ، فهناك العلة اللفظية والمعنوية ، والعلة القاصرة والمطرده ، والعلة المجوزة والواجبة ، والعلة التعليمية والقياسية والجدلية (٦) .

(١) أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ( ت ٥٧٧هـ ) ، تحقيق فخر صالح قدارة ، بيروت ، دار الجليل ، ١٩٩٥م ، ص ٥ .

(٢) أعلام في النحو العربي ، مهدي المخزومي ، بغداد ، دار الجاحظ ، ١٩٨٠م ، ص ٧ .

(٣) الدراسات اللغوية والنحوية ، نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، أحمد نصيف الجنابي ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٨م ، ص ٤٨٤ .

(٤) العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد حسن ، ص ١٦٨ .

(٥) للتعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٧٧ .

(٦) لقد فصلت الحديث عن التقسيمات النظرية في معرض حديثي عن أقسام العلة النحوية ، وذلك في مهاد الرسالة .

وبناء على ما تقدم ذكره نستطيع أن نلخص ظاهرة تأثير المنطق في النحو العربي

بالنقاط التالية :

- ١- استخدام المصطلحات الفلسفية .
- ٢- استخدام المقدمات الصورية .
- ٣- شيوع أسلوب الحوار الجدلي والافتراضات الخيالية .
- ٤- استخدام فكرة الحد .
- ٥- تعدد الأوجه الإعرابية ، وما يرتبط بها من علل نحوية .
- ٦- كثرة التسميات النظرية .

### ثالثاً : تأثير العلة النحوية بعلم الفقه :-

أثر الفقه في النحو تأثيراً واضحاً ؛ لأن اللغة وعلومها وسيلة لعلوم الدين ، فالصلة بينهما وثيقة ، إذ كان ينبغي للفقهاء أن يعرف اللغة ، ولا يصبح فقيهاً في كتاب الله فاهماً لحديث الرسول قادراً على استنباط الأحكام إلا إذا فقه علوم العربية أولاً<sup>(١)</sup>. يقول ابن خلدون : " فلا بُدَّ من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة ، وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها ... والذي يتحصّل أن الأهم المقدم منها هو النحو ، إذ تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة<sup>(٢)</sup>. بل لقد زاد في أمر هذه الصلة حتى حملوا الأصل في اللغة على الأصل في الفقه ، وقاسوا النظر على النظر " ، وقال السيوطي : " وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة " <sup>(٣)</sup>.

(١) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٨٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، ص ٤٩٩ .

(٣) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٥ .

وكم من عالم قادتة حلقة الحديث أو الفقه إلى حلقة العربية<sup>(١)</sup>، فقد روي أن سيبويه كان يستملي على أستاذه حماد بن سلمة يوماً ، فقال حماد : قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام - " ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء " فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " فقال حماد : " لحننت يا سيبويه " ، فقال : " لا جرم لأطلينَ علماً لا تلحنني فيه أبداً ، ثم لزم الخليل " (٢).

وكان منهم من اتخذ من كتب النحو مصدراً للفتوى ، قال أبو بكر بن شقير : حدثني أبو جعفر الطبري ، قال : سمعت الجرمي يقول : أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتب سيبويه . قال : فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار ، فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وأوماً بيده إلى أذنيه ، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه ثقته في الحديث ، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش (٣).

وشبيه بهذا ما روي من أن الفراء سئل عن الحكم فيمن سها عن سجود السهو ، فقال : لا شيء عليه . ولما سئل عن مصدر فتواه ، قال : قسته على ما عندنا في العربية ، فإنَّ المصغَرَ لا يُصغَرُ (٤).

وحسبنا السيرافي مثلاً على العالم الذي جمع بين النحو والفقه والكلام ، فقد كان أبو سعيد نحويّاً بارعاً شرح كتاب سيبويه ، وكان معتزليّاً من أكابر أصحاب الجبائي (٥). ثم ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة ، فما عثر له على خطأ (٦).

(١) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٨١ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبد الله السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٤٣ .

(٣) نقلاً عن : النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٨١ .

(٤) نزهة الأبياء ، ابن الأثير ، ص ٦٩ .

(٥) هو محمد بن عبد الله ، توفي سنة (٣٠٣) للهجرة ، الأعلام ، الزركلي ، ١٠٨/٢ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، ص ١٢٩ .



ولهذا نجد أن أفكار النحويين ظلت عالقة بأساليب الفقهاء وأحكامهم لا يذكرون القاعدة اللغوية حتى يبادروا إلى الفقه يلتمسون فيه الشبيه أو النظير<sup>(١)</sup>، قال السيوطي: "إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه..." ثم يقول: "وهذا يشبه بعض قواعد أصول الفقه، وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه"<sup>(٢)</sup>.

لقد ذهب بعضهم إلى الزعم بأن "علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند، ورجاله وتجريحهم وتعديلهم،... فكانت لهم نصوصهم كما كان لأولئك نصوصهم الحديثة، ولهم طبقات الرواة كأولئك، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا عن الاجتهاد كما تكلم الفقهاء. وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع. كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع. وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في اللغة"<sup>(٣)</sup>.

٦٠٦٣٨٧

وكان من أثر هذه الصلة أن تسربت إلى النحو فكرة العلة والقياس فقد "ثبت لدى الفقهاء أن لكل حكم شرعي علة تتصل بمصلحة الأمة فسعوا إلى توضيح هذه العلة، ثم إلى القياس، ففاسوا ما لم يُعَلَّل أو يُنص عليه بأمر مُعَلَّل أو نُصَّ عليه"<sup>(٤)</sup>.

(١) النحو العربي، مازن المبارك، ص ٨٢.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص ١٠٢.

(٣) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥١م، ص ٨٣.

(٤) أصول الفقه، الخضري، ص ٤.

" وكذلك ثبت لدى النحويين أن العرب راعت في كلامها عللاً معينة فراحوا يبحثون عن

هذه العلل ، ويقيسون ما خفي واستتر متبعين سبيل الفقهاء " (١). بل كان منهم من صرّح بانتزاع العلل من كتب الفقهاء ، قال ابن جنّي : " وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق " (٢).

وأما القياس في النحو فقد عرفوه بأنه " حمل فرع على أصل لعلّة مشتركة بينهما " .  
ويكاد يكون هو التعريف الفقهي . وقد طبّقه النحاة كما طبّقه الفقهاء (٣).

ولعل أوضح ما يُبيّن صلة العلة النحوية بالعلّة الفقهية تفاعل مسالك العلة وقوادحها في أصول الفقه مع مسالك العلة وقوادحها في أصول النحو (٤)، فمسالك العلة في أصول الفقه : الإجماع ، والنص الصريح ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والإخالة ، والشبه ، والدوران ، والطرْد ، وتفتيح المناط ، وإلغاء الفارق (٥)، ومسالك العلة في أصول النحو : الإجماع ، والنص ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والطرْد ، وإلغاء الفارق (٦).

فمسالك العلة النحوية مأخوذة من مسالك العلة الفقهية وقد درسها الدكتور : علي أبو

المكارم وتوصّل إلى أنها لا تصلح مصدرأ من مصادر التعليل إلا الطرد ، والسبر والتقسيم ،

(١) النحو العربي ، مازن المبارك ، ص ٨٤ .

(٢) الخصائص ، ابن جنّي ، ١٦٣/١ .

(٣) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، القاهرة ، ( دار النشر غير معروفة ) ، ١٩٣٣م ، ٢٧٧/١ .

(٤) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملقح ، ص ١٦٩ .

(٥) جمع الجوامع ( ضمن مجموعة المتون في مختلف العلوم والفنون ) ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، الدوحة ، مؤسسة دار العلوم ، ١٩٨١م ، ص ١١٢ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : جمع الجوامع .

(٦) انظر : الاقتراح ، السيوطي ص ٥٨ - ٦٣ .

فهما صالحان لإنتاج التعليل<sup>(١)</sup>، كما درس الدكتور : مصطفى جمال الدين مسالك العلة النحوية ،وتوصل إلى أن الشبه والطرْد مسلكان معقولان في البحث النحوي<sup>(٢)</sup>.

أما الطرد فهو شرط أساسي في العلة النحوية " فالحكم إذا ثبت بعلّة ثبت في مواضع أيضاً وإن لم تكن العلة موجودة طرداً للباب " <sup>(٣)</sup>، فقد يُعلم الفاعل من المفعول من جهة المعنى من غير أن تُحدّف علامات الفاعلية والمفعولية، لأنّ علة وجودها الفرق بين الفاعل والمفعول . وقد ثبت في بعض المواضع مثل : ( رأى الطالب المعلم ) فإهمال الإعراب هنا نقص لعلّة وجودها ينجم عنه لبس المعنى ، ولهذا يطرّد وجود علامات الإعراب لعلّة الفرق في باب الفاعل والمفعول مثلاً<sup>(٤)</sup>.

وأما السبر والتقسيم فمنهج واضح في أعمال النحويين يقوم على تقسيم وجوه المسألة إلى الاحتمالات الممكنة ، ثم سبر كل وجه أي : اختباره<sup>(٥)</sup>، ومثال ذلك قول العكبري في إثبات اسمية ( كيف ) : " دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً ، وذلك أن يقال : لا تخلو ( كيف ) من أن تكون اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، فكونها حرفاً باطل ، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة ، كقولك : كيف زيد ؟ والحرف لا تتعدّ به بالاسم جملة مفيدة . وكونها فعلاً باطل لوجهين، أحدهما: أنها لا تدل على حدث وزمان ، ولا على الزمان وحده ، والثاني : أن الفعل

(١) أصول النحو العربي ، علي أبو المكارم ، ص ٢٢٥ .

(٢) رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه ، مصطفى جمال الدين ، مجلة تراثنا ، المجلد ١٨ ، العدد ١ ، السنة الخامسة ، ١٤١٠هـ ، ص ١٢٢ سيذكر مستقبلاً باختصار : رأي في أصول النحو :

(٣) التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ( ت ٦١٦هـ ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ببيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م ، ص ٤٠٢ ، سيذكر مستقبلاً باختصار التبيين .

(٤) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملق ، ص ١٠٧ .

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ( ت ٥٧٧هـ ) تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ، الجامعة السورية ، ١٩٥٧م ، ص ١٢٧-١٣١ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : لمع الأدلة .

يليه بلا فصل ، كقولك : كيف صنعت ؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير ... وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً " (١).

وقال ابن الأنباري في بناء ( مَنْ ) : " فأما ( مَنْ ) فإنها بنيت ، لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو شرطية ، أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً موصولاً فقد نزلت منزلة الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد نزلت منزلة الموصوفة " (٢).

وقوادح العلة ، كعدم التأثير والمعارضة ، والنقض ، وتخلف العكس مأخوذة من قوادح العلة في الفقه (٣).

وبحث تخصيص العلل في النحو مستعار من الفقه (٤) ، قال ابن جني " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل وذلك لأنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس ومستقلاً ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ( ميزان ) و( ميعاد ) لقدرت على ذلك فقلت : ( موزان ) و( موعاد ) ... وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول لكننت مقتدرأ على النطق بذلك " (٥).

" ومعنى تخصيص العلل الذي ذكره ابن جني في نصه هذا هو أن يتخلف الحكم مع وجود العلة ، وهذا البحث مستعار من الفقه ، ومثاله في الفقه أن يُعلل الربا بالطعم ، فيورد على

(١) التبيين ، العكبري ، ص ١٣١ .

(٢) أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص ٤٩ .

(٣) انظر : لمع الأئلة ، ابن الأنباري ، ص ١١٥-١١٧ ، و ١٢٥-١٢٦ ، ٥٦-٥٧ .

(٤) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٨٨ .

(٥) الخصائص ، ابن جني ، ١٤٤/١ .

هذا العرايا ، وهو بيع الرطب بالتمر ، وبيع العنب بالزبيب، ففيها الطّعم ، والتعارض فيهما مع  
جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع . فقد وجدت العلة وتختلف الحكم <sup>(١)</sup>.

---

(١) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٨٨

## رابعاً : تأثر ابن الوراق بعلمي الفقه والفلسفة :-

بعد هذا العرض الذي تناول تأثر التعليل النحوي بعلمي الفقه والفلسفة نعود إلى كتاب

(علل النحو) ، لنرى مدى تأثر ابن الوراق بهذين العلمين :-

## أولاً : تأثر ابن الوراق بعلم الفقه :-

لقد ذكرت في التعريف بابن الوراق أنه فقيه أصولي ، ولذا لا ريب أن نجده قد تأثر بعلم

الفقه أيما تأثر .

ويمكن أن نوضح هذا التأثير بما يلي :

١ . السبر والتقسيم : يقوم السبر والتقسيم على تقسيم وجوه المسألة إلى الاحتمالات الممكنة

ثم سبر كل وجه من هذه الوجوه (١).

والسبر والتقسيم طريقة اتبعها الفقهاء لتثبيت الحكم الشرعي . وهذا ما فعله النحويون ،

لتثبيت الحكم النحوي ، ولهذا نجد أن ابن الوراق قد استخدم هذا الأسلوب باعتباره فقيهاً

أصولياً .

يقول في معرض حديثه عن الاستفهام في الزمن الماضي : " اعلم أن الأفعال التي تدخل

على الاستفهام لو قلت : ضربتُ أيُّهمُ عندك ، وأنت تريد الاستفهام كان محالاً ، وإنما فسد ذلك

، لأن ( ضربت ) ، وما جرى مجراها لا يصح إلغاؤه ، لأنه فعل مؤثر ، فإذا تقدم قبل

الاستفهام لم يخلُ من أحد أمرين : إما أن يعمل ، وإما أن يلغى ، وقد بينا أن عمل ما قبل

الاستفهام باطل ، وإلغاء هذا الفعل محال ، ولهذا لم يجز هذا الكلام " (٢).

(١) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٥٩ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٢٥ .

نلحظ من النص السابق أن ابن الوراق قَسَمَ المسألة السابقة إلى احتمالين : إعمال الفعل المؤثر وعدم إعماله ، ثم أبطل الاحتمال الثاني ، وهو عدم إعماله ، وأثبت الاحتمال الأول ، وهو إعمال الفعل المؤثر ، وعليه فقد اقتصر على الاحتمال الأول ، وأبعد الاحتمال الثاني .

ويقول : " فإن قال قائل : فلم صارت الواو لا تقع في أواخر الأسماء إلا وقبلها سلكن ، ولم تجر مجرى الياء ؟ قيل له : لأنه لا يخلو أن يقع قبلها ضمة ، أو كسرة ، أو فتحة ، فلم يجوز أن تثبت وقبلها فتحة لأن كل واو تحركت وقبلها فتحة تقلب ألفاً ولم يجوز أن يقع قبلها ضمة ، لأنهم أرادوا الفصل بين الاسم والفعل في هذا الحكم ، فقلبوا كل واو تقع طرفاً ، وقبلها ضمة إلى ياء ليفصلوا بين الاسم والفعل ... ولا بد من كسر ما قبلها لتسلم ، لأنه لو بقي ما قبل الياء مضموماً عادت واواً . فبان أنهم قصدوا الفصل بين الاسم والفعل بهذا التغيير " (١).

نكتفي بهذين المثالين ونشير إلى المواضع الأخرى في الهامش خشية الإطالة (٢).

## ٢ : بناء القاعدة النحوية على السماع والإجماع :-

### أ - بناء القاعدة النحوية على السماع :

#### ١- القرآن الكريم :

اعتاد النحاة جميعهم أن يتخذوا القرآن الكريم المصدر الأساس في بناء كثير من القواعد النحوية فيستشهدون به كثيراً ، وذلك لأنه نص عربي فصيح .

ابن الوراق قد سار على هذا المنهج ، وعدّ الاستشهاد بالقرآن الكريم أساساً لدعم أحكامه النحوية ، فهو يعتمد على القرآن وقراءاته في كثير من تعليقاته ، وقد أغنى بها كتابه ، فقد

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٤٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ٢٦٩ ، ٤١٨ .

استشهد بست وعشرين آية واحتج بعدد من الآيات القرآنية لتعليل عدد من الوجوه الإعرابية في كثير من المسائل النحوية<sup>(١)</sup>، ومن ذلك استشهاده بالآية القرآنية: "وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ"<sup>(٢)</sup>، لتعليل بطلان زيادة الواو في أول الماضي .

واستشهد بالآية القرآنية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ"<sup>(٣)</sup>، لجواز جعل (النفس) مفعولة، أي اتقوا أنفسكم .

ومن استشهاده بالقراءات القرآنية قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً"<sup>(٤)</sup> برفع (تجارة) على أن يكون الفعل (تكون) بمعنى (وقع أو حدث)، فيكون فعلاً تاماً ويكتفي برفع فاعله<sup>(٥)</sup>.

وعلى الرغم من اهتمامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم فإن عدد المواضع التي استشهد فيها يعد قليلاً إذا قيس بحجم الكتاب . ويمكن أن نُعلل ذلك بأنه كان من أصحاب المنطق، وأنه من المتكلمين، فانصرف إلى الاهتمام بالأساليب النحوية، وما استشهد به في ذلك كثير جداً . وهذه الصفة واضحة وجلية في تأليف علماء القرن الرابع الهجري فقد طغت على أغلب المؤلفات سواء في الفقه أم في النحو<sup>(٦)</sup>.

## ٢- الحديث النبوي الشريف :

يظهر أن ابن الوراق كان من الذين لا يستشهدون بالحديث، فهو لم يستشهد بالحديث الشريف مطلقاً، يسير في ذلك على نهج النحاة الأوائل في عدم احتجاجهم بالحديث الشريف

<sup>(١)</sup> علل النحو، ابن الوراق، ص ١٠٧ (مقدمة المحقق) .

<sup>(٢)</sup> المرسلات، آية ١١، والشاهد على امتناع زيادة الواو في أول المضارع، السابق نفسه، ص ١٤٩ .

<sup>(٣)</sup> المائدة، آية ١٠٥، والشاهد نصب (أنفسكم) بالفعل المقدر (اتقوا)، أي: اتقوا أنفسكم، السابق نفسه ص ١٣٦ .

<sup>(٤)</sup> النساء، آية ٢٩، والشاهد قوله تعالى: (تكون تجارة) برفع (تجارة) على إنها فاعل (تكون)، السابق نفسه،

ص ١٩٨ .

<sup>(٥)</sup> علل النحو، ابن الوراق، ص ١٩٨ .

<sup>(٦)</sup> السابق نفسه، ص ١٠٧ (مقدمة المحقق) .



والسبب في ذلك يرجع إلى أمور عدة منها : أن الدواعي متوافرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاصلة للواضعين على الوضع <sup>(١)</sup>، ولأن الحديث لم يكن قد دُون واشتهر بين الناس مثل العلوم الأخرى .

### ٣- الشعر :

لقد عنى علماء العربية عناية كبيرة بالشعر العربي ، وعدّوا الأشعار مادة رئيسة في بناء الأحكام النحوية ، والدلالة على صحتها .

ابن الوراق احتج بشعر من يحتج بشعرهم . وقد بلغت استشاداته بالشعر العربي ما يقرب من سبعين شاهداً ، وهي من شواهد النحو المشهورة وأغلبها مأخوذة من كتاب سيبويه <sup>(٢)</sup> .

ومن الاستشهاد بالشعر ما يلي :

- استدلل ابن الوراق على اسمية ( على ) بقول الشاعر :

أَتَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى وَتَرَفَعَا <sup>(٣)</sup>

من عليه ، أي من فوقه <sup>(٤)</sup>

- استدلاله على مجيء ( كان ) تامة بمعنى : وقع بقول الشاعر :

فَدَى بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبُ <sup>(٥)</sup>

(١) المزهر ، السيوطي ، ١١٩/١ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٠٩ (مقدمة المحقق) .

(٣) البيت لزيد بن الطثرية ، الديوان ، ص ٤٦ ، والشاهد فيه قوله : ( عليه ) ، حيث جاء حرف الجر اسماً ، انظر : المقتضب ، المبرّد ، ٣٢/٢ ، وأسرار العربية ، ابن الأنباري ، ٢٥٦ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٧ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٧ .

(٥) البيت لمقاس المانذي ، والشاهد فيه قوله : ( كان يوم ) ، حيث جاءت ( كان ) تامة ، انظر : الكتاب سيبويه / ٤٧/١ ، والمقتضب ، المبرّد ، ٩٦/٤ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٨ .

أي : إذا وقع يوم (١)

- استدلاله على مجيء ( إيانا ) بمعنى : أنفسنا . بقول الشاعر :

كَأَنَّكَ يَوْمَ قُرَى إِ  
نَمَا نَقْتُلُ إِيَانَا (٢)

أراد : نقتل أنفسنا (٣)

نكتفي بهذا القدر من الشعر ونشير إلى مواضع أخرى في الهامش خشية الإطالة (٤).

#### ٤- الأمثال والأقوال المأثورة :

لقد احتج النحاة واللغويون بالأمثال ، والأقوال المأثورة ، وعدوها أصلاً من الأصول التي يحتج بها ، لأنها كلام عربي فصيح قد صيغت صياغة محكمة ، وأنها قيلت في مناسبات معينة ، ثم تناقلتها الأجيال بالتعاقب . وقد رويت هذه الأمثال والأقوال وحفظت دون أي تحريف أو تغيير (٥).

- استشهد ابن الوراق بعدد من الأمثال والأقوال ، ومنها ما يلي :

استشهاده بالمثل العربي : " وَرَاعَكَ أَوْسَعُ لَكَ " (٦) على نصب ( وراعَكَ ) (٧).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٨ .

(٢) البيت لذي الإصبع العدواني ، ديوانه ، ص ٧٨ ، والشاهد فيه قوله : ( إيانا ) ، حيث جاءت بمعنى أنفسنا ، انظر :

الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٦٩٩/٢ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٧٤

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٧٤ .

(٤) انظر السابق نفسه ، ص ٢٥٥ ، ٢٨٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ١٤١ ، ٢٩٢ ، ٢٣٥ ، ٢٢٧ ، ٣٤٠ ، ١٤٦ ، ٣٧٠ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٠٠ ( مقممة المحقق ) .

(٦) أي : تأخر تجد مكاناً أوسع لك ، مجمع الأمثال ، الميداني ، ٣٧٠/٢ ، والشاهد فيه قوله ( وراعَكَ ) ، حيث نصب

( وراعَكَ ) بتقدير الفعل ( تأخرُ ) ، انظر ، الكتاب ، سيبويه ، ٢٨٢/١ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٠٨ .

(٧) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٠٨ .

- استشهاده بقول العرب : " المرءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ " (١) ، على نصب ( خيراً ) و ( شرّاً ) بكان المحذوفة (٢) .

هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى اعتمد في تقريرها على المثل وأقوال العرب (٣) .  
ونلاحظ في كتاب ابن الوراق أن اعتماده على المثل وأقوال العرب أقل بكثير من اعتماده على الشعر . ويعود ذلك إلى الأسباب التالية (٤) :

- حضور الشعر الدائم في ذاكرة أصحاب الدراسات اللغوية .  
- الشعر في مجمله يمثل الطبيعة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها كلامهم المتداول ، ومن الحق أن توضع قواعد اللغة في ضوء أعلى طبقات نتاجها .

#### ب - بناء القاعدة النحوية على الإجماع :

الإجماع من الأساليب الفقهية التي استخدمها الفقهاء في إصدار الأحكام الشرعية التي لم ينزل بها نص ، أو في ما نزل فيه نص وأجمع المسلمون على دلالاته .  
وقد استخدم النحاة هذا الأسلوب للرد على خصومهم ، وسيلة لإقناعهم .

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٢٥٨/١ ، والشاهد فيه ( خيراً ) و ( شرّاً ) ، حيث نصبتا بكان المحذوفة ، انظر الكتاب ، سيبويه ،

٢٥٨/١ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ١٠٣/٢

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٢٦ .

(٣) انظر : علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٥٠ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢١٣ ، ٤١٥ .

(٤) انظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة ، محمد حسن جبل ، ص ٥٢ .

ابن الوراق استخدم هذا الأسلوب في مواضع معينة من الكتاب ، نذكر بعضاً منها ،  
ونشير إلى الباقي في الهامش (١).

- قال أبو العباس المبرد : " إن (حاشى) فعل ، وكانت عند سيبويه حرفاً " .

ذكر ابن الوراق حجة سيبويه في ذلك وقال : " إنها لا تكون إلا حرفاً بإجماع  
النحويين " (٢).

- وذهب الأخفش إلى أن ( أفعل ) إذا كان صفة ، مثل : (أصفر) و(أحمر) ، وسميت  
به ينصرف في النكرة ، وكان قد ذهب سيبويه إلى أنه لا ينصرف ، فردّ ابن الوراق ما ذهب  
إليه الأخفش بقوله : " قد بيّننا فساد هذا القول " . ودليل ابن الوراق إجماع النحاة على أن (أربعاً)  
في قولهم : " مررتُ بنسوةٍ أربعٍ " ، فيصرفون (أربعاً) ؛ لأنه اسم استعمل وصفاً (٣).

### ٣- القياس :

القياس لغة : التقدير ، يقال : قستُ النعلَ بالنعلِ ، إذا قدرته وسويته ، وهو عبارة عن  
ردّ الشيء إلى نظيره . وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من  
المنصوص عليه إلى غيره . وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم (٤).

ويقول أبو علي الفارسي موضعاً أهمية القياس في الدرس النحوي : " لئن أخطئ في  
خمسین مسألة مما بابه الرواية أحبُّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية " (٥).

(١) انظر : ص ٢٥٣ ، ٣٠٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٣٠٤ .

(٤) التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥ ، ص ١٨١ .

(٥) الخصائص ، ابن جني ، ٣٥٠/١ .

ويقول ابن جنبي : " إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً  
وعقلاً " (١).

لقد اتكأ ابن الوراق على القياس وأكثر منه (٢)، لتعليل الأحكام النحوية ، وإلحاق بعضها  
ببعض ، ولتوضيح ذلك نعرض الأمثلة التالية :

- حمل ( حيث ) على ( إذ ) في جواز إضافة ( حيث ) إلى الجمل لأنها تشبهه ( إذ )  
من حيث إنها مبهمة في المكان ، كإبهام ( إذ ) في الزمان الماضي .

يقول ابن الوراق : " وأما ( حيث ) فجاز إضافتها إلى الجمل ، لأنها ضارعت ( إذ )  
بسبب أنها مبهمة في الزمان ، كإبهام ( إذ ) في الزمان الماضي ، فكما وجب أن تضلف ( إذ )  
إلى الجمل أوجبوا إضافة ( حيث ) إليها ، للشبه الذي بينهما وللمضارعة " (٣).

- حمل المبتدأ على الفاعل في رفعه المبتدأ ، لأن كليهما متحدث عنه ، يقول  
ابن الوراق : " المبتدأ متحدث عنه ، كما أن الفاعل متحدث عنه ، فلما استحق الفاعل الرفع  
حُمِلَ المبتدأ عليه " (٤).

- حمل عمل الابتداء في المبتدأ والخبر على ( أن وكان وظننت ) ، لأنها عاملة في  
المبتدأ والخبر .

يقول ابن الوراق : " إنَّ الابتداء وحده عامل في الخبر ، كما كان في المبتدأ ، وإنما  
وجب أن يعمل في الخبر قياساً على العوامل اللفظية ، نحو : ( أن وكان وظننت ) ، فكل هذه

(١) الخصائص ، ابن جنبي ، ٣٦١/١ .

(٢) انظر على سبيل المثال : علل النحو، ص ٣٣٦، ٣٣٢، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٢٤ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٩٤ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٠٧ .

عاملة في المبتدأ والخبر ، لأن نظير الابتداء ( ظننت ) ، لأن ( ظننت ) قد عملت في المبتدأ والخبر عملاً واحداً وهو الرفع " (١).

- عدم جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان العامل ضعيفاً ، حملاً على ( إن ) وأخواتها ، لأن كلا العاملين ضعيف .

يقول ابن الوراق : " ... فلو قلت : خالصاً لك المال . لم يجز ، لأن الفعل ليس بمفروق به ، وإنما اللام بتأويل الفعل ، لأنها تفيد الملك ، فلما كان العامل ضعيفاً لم يجز تصريفه ، ألا ترى أن ( إن وأخواتها ) لا تعمل فيما قبلها لضعفها " (٢).

#### ٤- الطرد :

حتى تتصف قواعد أي لغة بالثبات فلا بد من أن تكون مطردة ، أي : اتصافها بالمعيارية ، ولذا فقد سعى النحاة إلى طرد الباب على وتيرة واحدة حتى يضمنوا لقواعدهم الثبات والاستقرار ، فلكل فعل فاعل ، ولكل معمول عامل ، فإن لم يكن العامل موجوداً فلا بد من تقديره ، حتى تتصف قواعدهم بالمعيارية .

سار ابن الوراق على نهج النحاة في طرد الباب على وتيرة واحدة ، إذ يقول : " وقد وجدناهم يحذفون الهمزة الأصلية ، استتقالاتها ، كقولك : خذ وكل ، والأصل أوخذ وأوكل ، لأنه من أخذ وأكل ، فكان حذف الزائد أولى مع ما فيه من الاستتقال ، فوجب أن تحذف الهمزة ، ثم اتبعوا سائر حروف المضارعة الحذف ، لئلا يختلف طريق الفعل " (٣).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٠٨ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٠٨ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٥٠ .

فقلوه : " ثم اتبعوا سائر حروف المضارعة الحذف ، لئلا يختلف طريق الفعل " (١) ما هو إلا طرد للباب على وتيرة واحدة .

وقال في موضع آخر : " فيحذفون ( الواو ) من ( يعد ) ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، ويحذفونها أيضاً من ( نعد ) ، ( أعد ) ، وإن لم تكن قد وقعت بين ياء وكسرة ، فحماً على ( يعد ) ، لئلا يختلف طريق الفعل " (٢) .

وقال في باب حروف الجزم : " وأما ( تضربن ) فحمل على ( ضربن ) ، وإن لم تكن فيه علة ( ضربن ) إلا من وجه النسبة أن ( تضربن ) من جنس ( ضربن ) ، والباء التي سُكَّنت في ( يضربن ) هي الباء التي سُكَّنت في ( ضربن ) ، فحملوا المستقبل على الماضي من هذا الوجه الذي ذكرناه ، لئلا يختلف طريق الفعل ، فإذا ثبت أن الفعل المضارع إذا لحقته نون جماعة النساء بني على السكون وجب أن يلزم طريقة واحدة في حال الرفع والنصب والجزم " (٣) .

ويُعلّل ابن الوراق نصب " ( أهلاً ) و ( سهلاً ) بأن يكون مفعولاً لفعل من غير لفظه ، كأنه قال : أصبت أهلاً وأصبت سهلاً (٤) .

وقد لجأ ابن الوراق إلى هذا التقدير لأنه لا بد لكل حركة من عامل يفسرها ، وعليه ، فالفعل المُقْتَر ( أصبت ) قد فسّر نصب ( أهلاً ) و ( سهلاً ) فلكل معمول عامل يبرر رفعه أو نصبه أو جرّه أو جزمه .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٥٠ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٣١ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٦٤ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٣٣ .

كما يُعلّل ابن الوراق قول العرب : ( أكلوني البراغيث ) بعدد من الوجوه منها : أن يكون الكلام على التقديم والتأخير ، أي : البراغيث أكلوني <sup>(١)</sup> ، ولقد اضطر ابن الوراق إلى التقديم والتأخير ، ضبطاً لقواعد اللغة التي من ضوابطها أن يكون لكل فعل فاعل واحد .

#### ٥- الاختيار :

لقد اعتمد ابن الوراق على الاجتهاد ، فنجد أنه يذكر الآراء النحوية ويناقشها ، ويردّ عليها ، ويذكر رأيه صراحة في كثير من المسائل النحوية ، ويبين ذلك بقوله " وهو الصحيح عندنا " ، " وهو الأقوى عندنا " ، " والأجود عندنا " ، " والأقوى عندي " <sup>(٢)</sup> ، وهذه بعض اجتهاداته :

- قال في أي الأزمنة أسبق : " ففيه جوابان : أحدهما : أن يكون زمان الحال هو السابق ، لأن الشيء أقوى أحواله حال وجوده ، فيجب أن يكون وجوده أولى ... ، والثاني : أن المستقبل قبل الحال والماضي ، لأنه بعد أن يقع بما ليس بموجود ، ثم يصير موجوداً ، ثم يمضي .

والوجه الثالث : وهو الأقوى عندنا ، فأما من جهة اللفظ فالماضي قبل المستقبل ، لأن قولك ( ضرب ) ، ثلاثة أحرف ، فإذا قلت : ( يضرب ) فقد زدت عليه حرفاً مما لا زيادة فيه قبل ما فيه الزيادة " <sup>(٣)</sup> .

فقد ذكر ابن الوراق آراء مختلفة فيما يتعلق بأسبعية الزمن ، ثم رجّح الرأي القائل بأن الماضي أسبق الأزمنة معللاً ذلك الرأي الذي رجّحه .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢١٤ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١١٢ (مقدمة المحقق) .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٤٨-١٤٩ .



وقال في ( لأضرين أيهم قائم ) : " فعند سيبويه أن الضم في ( أي ) ضم بناء وأنها تجري في هذا الموضع مجرى : ( قبل وبعد ) . وأما الخليل فيقول : إن ( أي ) مرفوعة ، وإنما رفعت في هذا الموضع على الحكاية . وأما يونس فيقول : ألغوا الفعل كما ألغوا أفعال القلوب ، والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه " (١) . ثم نراه يُعلّل هذا الاختيار .

نلاحظ من النص السابق أن ابن الوراق يذكر الآراء النحوية على اختلافها ، ثم يرجّح رأياً منها ، فيذكر رأي الخليل ، ورأي يونس ورأي سيبويه ثم يرجّح رأي سيبويه . ومن يقرأ كتابه يعلم انه يرجّح آراء سيبويه غالباً ، ولهذا فقد جاء هذا الكتاب شرحاً لما جاء في كتاب سيبويه .

هذا بالإضافة إلى الأمثلة الأخرى الواردة في الكتاب (٢) .

ثانياً : تأثر ابن الوراق بعلم المنطق و الفلسفة :

ليس غريباً أن يتأثر ابن الوراق بعلم المنطق ، فهو من الأصوليين الذين كان لهم فضل اختصاص بالفلسفة والمنطق ، وحسبنا من ذلك ما نراه من مظاهر الفلسفة في مصنفه مثل التعليل والتحليل والقياس ، وتقليب المسألة على جميع الوجوه ونحن حين نصفه بالتفلسف نلاحظ مدى قدرته على تناول المسائل الكلية ووضع القوانين العامة في ضوء التأويلات المتعددة ، كما نلاحظ قدرته على الانتفاع بالعلوم الأخرى (٣)؛ إذ إن الفلسفة هي العلم بحقائق الأشياء عند استعمال التصورات العقلية التي تتصل بالظواهر الكونية والحياتية .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٧٩ .

(٢) انظر ص ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٤١٩ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٥٤ .

يضاف إلى كل ذلك أنه كان من أبناء القرن الرابع الهجري الذي شاعت فيه الفلسفة أيما

شيوخ .

ويمكن أن نلاحظ تأثر ابن الوراق بالفلسفة والمنطق فيما يلي :

١- استخدام المصطلحات الفلسفية ، إذ نلاحظ أنه استخدم المصطلحات التالية :

أ- مصطلح الصورة :

يقول ابن الوراق في رده على من يدعي اجتماع تأنيثين في ( حبلى ) ونحوها إذا

جُمعت جمع سلامة : " فالجواب في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن علامة التأنيث في ( حبلى ) الألف ، فإذا جمعت انقلبت الألف ،

فزالت علامة التأنيث فعلى هذا الوجه لم يجمع بين تأنيثين .

والوجه الثاني : أن علامة التأنيث في ( حبلى ) مخالفة لعلامة التأنيث في الجمع ،

ونحن في ( مسلمات ) لو قررنا اللفظ على هذا لجمعنا بين تأنيثين صورتها واحدة ، فلهذا

حذفنا أحدهما " (١).

ويستخدم هذا اللفظ مرة أخرى في الموضوع نفسه ، فيقول : " فإذا قررنا علامة التأنيث

في ( حبلى ) مع علامة الجمع لم نكن قد جمعنا بين صورتَي تأنيث الجمع بينهما ،

لاختلافهما " (٢).

ثم يقول : " وهذا الوجه أيضاً ذكرناه ، لنبين أن بين ما يجتمع فيه صورتا تأنيث فيجوز

، وبين ما تختلف فيه الصورتان فرقاً " (٣).

(١) علل النحر ، ابن الوراق ، ص ١٤٠ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٤٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٤٠ .

## ب- الذات :

الذات من المصطلحات الفلسفية التي استخدمها ابن الوراق في كتابه ، يقول محتجاً على عدم جواز تثنية الفعل : " ليس هو في نفسه - أي الفعل - بذات يقصد إليها حتى يضم إليها مثلها ، كما يجب ذلك في الأسماء ، ولذا لم يُثنَّ " (١).

## ج- الجوهر :

من الأبواب النحوية التي استخدم فيها ابن الوراق هذا المصطلح باب ( الأفعال التي ترفع الأسماء وتتصب الأخبار ) ، يقول : " ... ولا يجوز أن تقول : زيد أبيض أسود ، فجاز أن يختصّ النفي ببعض العبارات التي للعموم ، لأن في العموم اجتماع الأضداد ، ولم يجوز وقوع العموم المختص بالنفي في الإيجاب ، كما لا يجوز اجتماع الضدين في جوهر واحد " (٢).

## د - العلة :

مصطلح العلة من المصطلحات الفلسفية التي أكثر ابن الوراق من استعمالها ، إذ يقول في معرض رده على الكسائي في أن الفعل المضارع يرتفع عما في أوله من الزوائد : " فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم ، والحروف في أوله علمنا أنها ليست علة في رفعه " (٣).

هذه بعض الأمثلة على المصطلحات الفلسفية المستخدمة في كتاب ( علل النحو ) ،

ونشير إلى المواضيع الأخرى لهذه المصطلحات في الهامش طلباً للاختصار (٤).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٣ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٠٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٥٤ .

(٤) انظر : السابق نفسه ، ص ١٣٢ ، ٣٢٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ١٩١ ، ٢٥٠ .

## ٢- المقدمات المنطقية :

المقدمات الصورية من الأساليب الفلسفية التي استخدمها ابن الوراق لإثبات تعدّي الفعل إلى المفعول المطلق ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، يقول : " كل فعل إنما يتعدّى على حسب دلالاته على ما يتعدى إليه ، ومتى لم يدل الفعل على ما يتعدى إليه لم يصح تعدّيه إليه ، فإذا كان الأمر على ما ذكرنا ، وقد علمنا أن الفعل يدل على المصدر فيتعدى إليه ، وهو المفعول المطلق . وتعدّى أيضاً إلى الزمان ، وهو مفعول فيه ، لدلالاته عليه ، وقد أحاط العلم أن الفعل لا بد له من مكان يعمل فيه فصار في الفعل أيضاً دلالة على المكان ... ولأن الفعل لا يخلو من فاعل ، ولا بد للفاعل من هيئة يكون عليها ، وهو الحال ، نحو قولك : قام زيدٌ ضاحكاً ، فصار في الفعل أيضاً دلالة على الهيئة ، ولهذا تعدّى كل فعل إلى هذه الأشياء الأربعة ، لاشتراك الأفعال في الحكم الذي ذكرناه " (١).

نلاحظ من النص السابق أن ابن الوراق قد قدّم لموضوع تعدية الفعل إلى المفعول المطلق ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال المقدمات التالية :

- أن كل فعل يتعدّى على حسب دلالاته على ما يتعدى إليه .
- أن الفعل لا بد له من مكان يعمل فيه .
- أن لكل فعل هيئة (٢) يكون عليها .

ويستخدم هذا الأسلوب أيضاً في معرض حديثه عن إعراب الحروف المحذوفة من نحو : (أخ) و (أب) ، يقول : " واعلم أن الإعراب في الحقيقة مُقدّر في هذه الحروف ، إذ

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢١٨ .

(٢) هيئة ( على حسب المدرسة المصرية ، و ) هيئة ( على حسب المدرسة الشامية .

شرط الإعراب أن يكون زيادة على بناء الاسم ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعراباً ، فإذا كان كذلك فالإعراب مُقَدَّر ، كما يُقَدَّر في الأسماء المقصورة " (١).

هذه بالإضافة إلى الأمثلة الأخرى التي استخدم فيها هذا الأسلوب (٢).

### ٣- طبيعة الأسئلة المطروحة في الكتاب :

يشيع في هذا الكتاب الأسئلة التي تبدأ بـ ( لِمَ ) و ( لماذا ) و ( بماذا ) و(من

أين ) .

فـ ( لِمَ ) هو حرف سؤال يطلب به سبب وجود الشيء ، وهو مُرَكَّبٌ من ( اللام ) ،

ومن ( ما ) . وهذا السؤال إنما يكون فيما قد علم وجوده وصدقه أولاً إما بنفسه أو بالقياس (٣).

والسؤال بـ ( لِمَ ) سؤال فلسفي يطلب به أسباب وجود الشيء وعمله ، وفي الوقت نفسه

هو سؤال جدلي (٤).

" والسؤال الجدلي يستعمل في المكانين ، أحدهما : سؤالاً يلتمس به تسلُّم وضع يقصد

السائل أبطاله ، والمجيب حفظه ، أو نصرته ، والثاني : سؤالاً يلتمس به تسلُّم المقدمات التي

يقصد بها السائل إبطال الوضع ، وكلاهما على غير جهل " (٥).

وبهذا فإن التفلسف والتمرس في صناعة الجدل هي : " القدرة على الفحص والتتقير ،

وتعقب ما يخطر بالبال ، وكل ما يقوله قائل ، أو يضعه واضع من الأشياء النظرية " (٦).

(١) السابق نفسه ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر السابق نفسه ، ص ١٣٢ ، ٣٣١ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٥٤ (مقدمة المحقق) .

(٤) السابق نفسه ، ص ٥٤ (مقدمة المحقق) .

(٥) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ، ص ٥٤ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٢٠٨ .

ومن ذلك قوله في تعدي ظننت وأخواتها إلى مفعولين : " إن قال قائل : لِمَ وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين ؟ قيل له : لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، والمبتدأ لا بد له من خبر ، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا ... فإن قال قائل : فلمَ جاز التعدي في هذه الأفعال في الجملة وليست بمؤثرة في المفعول . إذ كان الفاعل يخبر عما استقر في قلبه من علم أو شك ؟ .

قيل له : هي وإن لم تكن مؤثرة فقد تعلق الظن بمظنون ، وليس كل فعل يعمل يكون مؤثراً ، إلا ترى أنك تقول : ذكرت زيداً ، وإن كان ميتاً . فإذا حصل الفعل تعلق بمفعول تعدى إليه فلماذا جاز أن تتعدى هذه الأفعال " (١).

فأنت تراه يُفصّل ويُمثّل ويُعلّل ويقيس . وكل ذلك من ألوان الفلسفة والمنطق (٢).

#### ٤- فكرة الحد :

فكرة الحد أو التعريف من الأفكار الفلسفية التي اهتم بها النحويون وبخاصة نحاة القرون الرابع الهجري وما تلاه من قرون .

وهذا الأمر ينطبق على ابن الوراق باعتباره من نحاة القرن الرابع الهجري ، ولتوضيح

ذلك نأخذ الأمثلة التالية :

أ- قال ابن الوراق : " واعلم أن للاسم حداً وخواصاً ، فحدّه كل ما دل على معنى مفرد

تحتّه ، غير مقترن بزمان محصّل ، فهو اسم ، كقوله : رجل ، وفرس " (٣).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٨٣ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٥٥ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٢٠ .

ب- قال في حدّ الفعل : " وأما الفعل فحدّه أن يقال في كل كلمة تدل على معنى وزمان محصل فهو فعل ، كقولك : ضرب " (١).

ج- قال في باب حدّ النكرة : " وأما النكرة فحدّها أن يكون الاسم واقعاً على اثنين فصاعداً يشتركان في التسمية ، إلا ترى أن قولهم : رجل ، يدل على من كان له بنية مخصوصة بهذا الاسم " (٢).

٥- تعدد الأوجه الإعرابية وما يعترئها من تقديرات وتأويلات :

لقد أكثر ابن الوراق من الأوجه الإعرابية مفسراً كل وجه بتقدير إعرابي ، يقول في قوله تعالى : " فأما قوله تعالى : " ذَلِكَ عيسى ابن مريمَ قولُ الحقِّ الذي فيه تَمَتُّرُونَ " (٣) ، فالرفع فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون على خبر ابتداء محذوف .

والثاني : أن يكون ( قول الحق ) نعتاً لعيسى عليه السلام .

وإنما جاز أن ينعت بالقول ، لأن الله سمّاه كلمته ، فجاءت من معنى القول ، ولذلك جاز إن ينعت به " (٤).

ويقول في قوله تعالى : " يا جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ " (٥) " وقد قُرِيء بالوجهين - أي الرفع والنصب - جميعاً " يا جبال أوبي معه والطيْرُ " ... فأما الرفع فعلى العطف على اللفظ ، وأما النصب فبالعطف على الموضع " (٦).

(١) عل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢١ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٣) مريم ، آية ٣٤ ، والشاهد قوله تعالى : ( قول الحق ) ، حيث ارتفع ( قول ) على أنه خبر أو نعت ل ( موسى ) عليه السلام ، السابق نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٥) (٦) سبأ ، آية ١٠ ، والشاهد قراءة ( الطيرُ ) بالرفع ، حملاً على اللفظ ، وبالنصب ، حملاً على الموضع ، السابق نفسه ، ص ٢٤١ .

وقال في باب المصدر : " واعلم انك إذا قلت : أنت سَيِّراً سَيِّراً ، فإنما المعنى : ( أنت

تسير سيرا ) ، فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه " .

ثم يذكر أن الرفع يجوز من وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : أنت صاحبُ سيرٍ ، فحذف ( صاحب ) ، وأقيم ( السير )

مقامه ، ومثل هذا قول الخنساء <sup>(١)</sup> :

تَرْتَعُ مَا عَلَفَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ      فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارٌ

أي : صاحبة إقبال وإدبار .

والوجه الثاني : أن تجعل المبتدأ ( هو ) على سعة الكلام ويكون المعنى فيه : أن السَّيِّرَ

كثر منه ، فجرى مجراه " <sup>(٢)</sup> .

ومن تعدد الأوجه الإعرابية أيضاً قوله : " وتقول ما زيداً قائماً ولا قاعداً أبوه ، فلك في

( قاعد ) الرفع والنصب ، فالنصب على أن تعطف ( قاعداً ) على ( قائم ) ، وترفع ( الأب )

بقاعد .

وأما الرفع في ( قاعد ) فعلى أن تجعل ( الأب ) مبتدأ و ( قاعداً ) خبره " <sup>(٣)</sup> .

## ٦- الجدل المنطقي :

يقوم الكتاب في معظمه على الجدل المنطقي ، فالكتاب قائم بين سائل ، وهو مفترض ،

ومجيب وهو صاحب الكتاب .

<sup>(١)</sup> ديوانها ، ص ٢٩ ، والشاهد فيه قولها ( إقبال وإدبار ) ، حيث حذف المضاف فيهما وأقيم المضاف إليه مقامهما ، أي :

صاحبة إقبال وإدبار ، انظر : الكتاب ، سيبويه ، ٣٣٧/١ ، وعلل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٣٣ .

<sup>(٢)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٠٥ .



وقد نشأ عن هذا الحوار الجدلي أنماط لغوية يكثر فيها افتراض استعمالات لغوية ربما كانت غريبة عن الاستعمال بعيدة عن التداول .

ولهذا فإننا نجد أن أسلوبه أقرب إلى الفرض والتخيل منه إلى الحكم والتقرير ، بل نراه يسعى إلى حشد البراهين العقلية التي تؤيد أحكامه النحوية ، ويفترض ردوداً عليها .  
وهذه بعض الأمثلة :

- قال ابن الوراق مدلاً على أن الهاء في ( هذه ) بدل من الياء : " فإن قيل : فما الدليل على أنها بدل من الياء ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنك تقول في تثنية هذه : هاتان ، فلو كانت الهاء أصلاً في نفسها لم يجر حذفها في التثنية ، ولوجب أن تقول : هذان ، فلما وجدناهم قد أسقطوا الهاء في التثنية ، ورجعوا إلى أن قالوا : هاتان ، كما قالوا في الذي : اللذان ، وفي (ذا) : دان ، علمنا أن الياء هي الأصل " (١).

- قال في باب ( ما ينصرف وما لا ينصرف ) : " فإن قال قائل : فكيف جاز أن تقول : جاءتني امرأة أخرى ، ولم يجر أن تقول : جاءتني امرأة فضلى ؟ قيل له : لما كان (أخرى) قد أجزى مجرى ما فيه الألف واللام اللتان تعقبان ( من ) جاز أن تقول : جاءتني المرأة الفضلى ، صار ( أخرى ) . وإن لم تكن فيه ( الألف واللام ) بمنزلة ما فيه الألف واللام من أخواته . وإنما لم يجر أن تقول : جاء امرأة فضلى ، لأنه يجب إن تستعمله بالألف واللام ، فنقول : جاءتني المرأة الفضلى ، فأما إذا استعملتها بـ ( من ) لم يجر فيهن لفظ التانيث ، وكان لفظ التذكير في المذكر والمؤنث ، كقولهم : مررت برجل أفضل منه ، وبامرأة أفضل منك

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٤١ .

، وكذلك حكمه في التنثية والجمع إذا استعمل بـ (مَنْ) ، وافترقا إذا استعمل بالألف والسلام ،  
فتني وجمع وأنت<sup>(١)</sup> .

ويقول في باب (مَنْ) : " فإن قال قائل : فلم جعلوا العلامة في لفظ (مَنْ) ، ولم يأتوا  
بلفظ الرجل منصوباً ، فيقولوا : مَنْ رجلاً ؟ كما يقولون ذلك في المعارف والأعلام " <sup>(٢)</sup> ، ثم  
نراه يجيب على هذا السؤال المفترض <sup>(٣)</sup> .

نلاحظ من الأمثلة المتقدمة ما يلي :

- افتراض مسائل نحوية مفترضة ، كما في إثبات أن الهاء بدل من الياء <sup>(٤)</sup> .
- استخراج أنماط لغوية لم يسمها العرب أنفسهم ، كما في قوله : " لوجب أن تقول " :  
هذهان <sup>(٥)</sup> ، وفي قوله : " ولم يأتوا بلفظ الرجل منصوباً ، فيقولوا : مَنْ رجلاً " <sup>(٦)</sup> .
- افتراض استعمالات لغوية ربما كانت غير مألوفة .
- الاتكاء على السماع في جداله النحوي ، ويتضح هذا الأمر في قوله : " فلما وجدناهم قد  
أسقطوا الهاء في التنثية " <sup>(٧)</sup> ، وقوله : " ... كما يقولون ذلك في المعارف والأعلام " <sup>(٨)</sup> .

<sup>(١)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٠٨ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٨١ .

<sup>(٣)</sup> انظر : السابق نفسه ، ص ٢٨١-٢٨٢ .

<sup>(٤)</sup> انظر : السابق نفسه ، ص ١٤١ .

<sup>(٥)</sup> السابق نفسه ، ص ١٤١ .

<sup>(٦)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٨١ .

<sup>(٧)</sup> السابق نفسه ، ص ١٤١ .

<sup>(٨)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٨١ .

## ٧- كثرة التقسيمات النظرية :

لقد كان ابن الوراق مولعاً بإيراد العلل الثواني على الرغم من أنه لم يُصرِّح بمصطلحها النحوي ، إلا أنه أوغل فيها ، ويمكن أن نُعلَّل ذلك بأنه قد أفاد من أسلافه بعنايتهم بالعلل الثواني كالمبرد ، وابن السراج (١).

ومن ذلك تعليقه اختيار الألف في جمع المؤنث السالم دون غيرها من حروف المد ، يقول : " المؤنث ثقيل والجمع أيضاً ثقيل ، فوجب أن يدخل أخف الحروف ، فكانت الألف أحقّ بذلك لخفتها " (٢).

نلاحظ أنه استخدم علتي النقل والخفة .

ومن إيراد العلل الثواني أيضاً قوله : " واعلم أن (كان) متى ألغيت ، لا بد لها من فاعل في المعنى ، لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ، فإذا قلت : زيد قائم كان ، فالمعنى : كان الكون ، فالكون هو الفاعل لـ ( كان ) ، وهو بمعنى الجملة المتقدمة ، ومثله قول الشاعر : (٣)

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي  
عَلَى - كَان - الْمُسُومَةِ الْعِرَابِ

أي : على المسومة العراب كان تساميمهم " (٤) . فاستخدم علتي الاقتضاء والسماع .

ولم يكتف ابن الوراق بإيراد العلل الثواني ، بل نراه مولعاً بإيراد العلة تلو الأخرى ،

متجاوزاً بذلك العلل الثواني والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٧٨ (مقدمة المحقق) .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٣٩ .

(٣) غير معروف القائل ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل ، ط ٥ ، ١٩٧٩م ، ٢٥٧/١ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : أوضح المسالك . والشاهد فيه مجيء (كان) هنا تامة ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٨ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٩٨ .

- استخدم ابن الوراق ثلاث علل ، لتعليل اختصاص ( لم ) وأخواتها بالجزم دون غيرها ، يقول : " وإنما خصت بالجزم ، لأن الشرط والجزاء يقتضي جملتين ، كقولك : إن تضرب أضرب ، فلتطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير له الجزم ، لأن الجزم حذف وتخفيف " (١).

نلاحظ أنه استخدم العلل الآتية : الاقتضاء ، والطول ، والخفة .

ومن ذلك أيضاً تعليله امتناع جزم الاسم وجوازه في الفعل ، إذ استخدم ثلاث علل وهي : الخفة والاجحاف والتقل ، يقول : " إلا أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم ، لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين وهما : التتوين والحركة ، والاسم في نهاية الخفة ، فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به ، فسقط الجزم في الأسماء وأدخل في الأفعال ، إذ كان الفعل ثقیلاً يحتمل الحذف والتخفيف " (٢).

- يذكر ابن الوراق أربع علل في بناء ( قبل ) و ( بعد ) على الضم إن كانتا غير مضافتين ، يقول : " ففي ذلك جوابان :

أحدهما : أن ( قبل ) و ( بعد ) يدخلهما في حال الإعراب النصب والجر ، فلو بنيا على الفتح والكسر لجاز أن يتوهم أن حركتهما حركة إعراب فعدياً إلى الضم بهما ، ليزول هذا اللبس .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٠ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٢٣ .

والجواب الثاني : أن الضم أقوى الحركات ، فلما كانت ( قبل ) و ( بعد ) قد حُذِفَ

منهما المضاف حُرْكَاً بأقوى الحركات ، ليكون ذلك عوضاً من المحذوف " (١).

نلاحظ أنه استخدم العلل التالية : التوهم ، واللبس ، والقوة ، والعوض .

- يذكر ابن الوراق خمس علل - في أن المصدر أصل للفعل ، هي :

علة دلالة ، وعلة سبق ، وعلة استغناء ، وعلة افتقار ، وعلة سماع ، يقول : " إن الفعل يدل

على شيئين ، وهما : الزمان والمصدر ، والمصدر يدل على نفسه فقط ... فلما صار في تقدير

الاثنتين وأحد الاثنتين المصدر ، والواحد قبل الجمع ، وجب أن يكون قبل الفعل " (٢). ثم

يذكر : " أن المصدر يقوم بنفسه ، ألا ترى أنك تقول ضربك حسن ، ولا تحتاج إلى ذكر الفاعل

. والفعل لا يجوز أن تذكره خالياً مع الاسم ، فوجب أن يكون المصدر لاستغنائه عن الفعل

أصلاً للفعل ، لافتقار الفعل إليه " (٣). ثم يذكر " أن المصدر في اللغة هو : الموضع الذي تصدر

عنه الإبل وترده ، فلما استحق هذا الاسم ، وجب أن يكون الفعل صادراً عنه ، وإذا كان صادراً

وجب أن يكون فرعاً " (٤).

ومن ذلك أيضاً تعليقه بناء الفعل الماضي على السكون إذا اتصل بالنون بخمس علل

وهي : علة الاسم ، والإجحاف ، والنقل ، والافتقار ، وعدم النظير (٥).

يُعلل ابن الوراق كسر نون التنثية وفتح نون الجمع بست علل ، وهي : السبق ،

والأصل ، واللبس ، والخفة ، والنقل ، والاعتدال ، يقول : " فإن قال قائل : فلم كُسرَتْ في

التنثية وفتحت في الجمع ؟ " ففي ذلك وجوه :

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٨٣ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٥) انظر : السابق نفسه ، ص ١٦٣ .

أحدها : أن التثنية قبل الجمع ، وحق الساكن إذا حُرِّك ، حُرِّك بالكسر قبل الجمع ، وحق الساكن إذا حرك بالكسر فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل ، لأنها سابقة للجمع ، وجازت نون الجمع وقد فات كسرها ففتحت ، لئلا يلتبس بنون التثنية ، فلم يبق لها من الحركات إلا الضم أو الفتح ، والضم مستثقل ، فسقط وبقي الفتح .

ووجه ثانٍ : أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة ، أو ياء قبلها كسرة ، فكرهوا كسر النون ، لئلا يتقل بتوالي الحركات ، أو يخرجوا من ضم إلى كسر ، فسقط الكسر ، وهو بالإسقاط أولى ، فلم يبق إلا الفتح ، فجعل الكسر للأخف والفتح للأثقل ، ليعتدلا " (١) .

- ويذكر ابن الوراق تسع علل لرفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وهي : الفصل ، والخفة ، والاعتدال ، والشبه ، والحمل على اللفظ ، والسبق ، والاستغناء ، والقوة ، والضعف ، يقول : " إن قال قائل : لمَّ وجب أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به ؟

ففي ذلك وجوه :

أحدها : أنهم فصلوا هذا الفصل بين الفاعل والمفعول به بالنصب ، لأن الفاعل أقل من المفعول به في الكلام ... فلما كان الفاعل أقل في الكلام من المفعول جعلت له الحركة الثقيلة ، وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ، ليعتدلا .

ووجه آخر : وهو أن الفاعل قد بينا أنه مُشْبِه للمبتدأ ، إذ كان هو والفعل جملة ، فحسن عليها السكوت ، كما أن المبتدأ والخبر يحسن عليهما السكوت ، فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعاً حُمِلَ الفاعل عليه .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٣٧ .

ووجه آخر : وهو أن الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يُعطى  
أول الحرف مخرجاً ... وأيضاً فإن الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول .. فصار المفعول فضلة  
يذكر بعد الفاعل ، فلهذا وجب أن يعطى أقوى الحركات ، وهو الضم ، والمفعول لما كان أنقص  
أعطي أضعف الحركات ، وهو الفتح " (١) .

---

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢١١ .

## الفصل الثاني

### العمل المعنوية عند ابن الوراق

- الحمل على المعنى

- الأصل

- النقيض والتناقض

- المخالفة

- الإخلال

- أمن اللبس

- الفرق

- الفصل

- التوهم

- الدلالة

- البيان

- الإفادة

- التنبيه

- المبالغة

- التوكيد

- التضمين

- الشبه

- المشاركة

- الافتقار

- الإضراب

- التسوية

- التحقيق

- التراخي

- الاختصاص

- العامل



## الحمل على المعنى :-

جاء في الكليات ما نصه : " حمله على الأمر يحمل فأنحمل : أغراه به " (١). وذكر ابن منظور ( ت ٧١١هـ ) أن المعنى هو محنة الشيء ، وحاله التي يصير إليها أمره . وذكر أن الأزهرى ( ت ٣٧٠هـ ) روى عن ثعلب ( ت ٢٩١هـ ) أنه قال : المعنى والتفسير والتأويل واحد (٢).

ونجد أن النحاة قد اعتمدوا على هذه العلة في تعليل كثير من الظواهر اللغوية ، وهذه بعض الأمثلة :

- جاء في كتاب الاقتراح أن الفعل ( جاءه ) في قوله تعالى : " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ " (٣)، قد ذُكِّرَ على الرغم من أن فاعله ( الموعظة ) مؤنث ، حملاً على المعنى وهو الوعظ (٤).

- جاء في كتاب الأصول ما نصه : " وقد تخبر في هذا الباب بالانكسار عن النكرة إذا كان فيه فائدة ، وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وليس أحدٌ خيراً منك ، وما كان رجلاً قائماً مقامك ، وإنما صلح هذا هنا ، لأن قولك " رجل " في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً ، يدل على ذلك قولك : ما كان رجلاً أفضل منهما " (٥).

(١) الكليات ، الكفوي ، ٣١٧/٢ .

(٢) لسان العرب ، ابن منظور ، ١٠٦/١٥ .

(٣) البقرة ، آية ٢٧٥ . والشاهد قوله تعالى : ( جاءه ) ، حيث ذُكِّرَ حملاً على ( الوعظ ) انظر ، الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٨ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٤٨ .

(٥) الأصول ، ابن السراج ، ٩٥/١ .

- قال الله تعالى : " وَنُ مِنَ الْحِجَارَةِ لِمَا يُتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ " (١) فقد قرأ الجمهور :  
منه بالتذكير ، حملاً على اللفظ . وقرأ أبي بن كعب والضحاك : منها حملاً على المعنى ، وقال  
أبو حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) : " لأن ( ما ) لها هنا لفظ ومعنى ، لأن المراد به الحجارة  
ولا يمكن أن يراد به (٢) مفرد المعنى ، فيكون لفظه ومعناه واحداً ، إذ ليس المعنى : وإن من  
الحجارة للحجر الذي يتفجر منه الماء ، وإنما المعنى : للأحجار التي يتفجر منها الأنهار " .

فقد فسّر أبو حيان الأندلسي التأنيث في ( منه ) حملاً على معنى الجمع ، وليس على  
معنى المفرد ، فالمقصود : الأحجار وليس الحجر .

وابن الوراق كغيره من النحويين ، اعتمد على علة ( الجمل على المعنى ) ، ومن  
التعليل بها في كتابه ما يلي :

- قال ابن الوراق : " فإن قال قائل : لِمَ صارت ( لیت ) إذا دخلتها ( ما ) أكثر في  
العمل من أخواتها . قيل له : إن ( لیت ) استعملتها بعض العرب بمنزلة ( وددت ) ، فعداها إلى  
مفعولين ، وأجراها مجرى الأفعال ، كقولك : لیتما زيدا شاخصاً ، فبدخول هذا المعنى فيها  
صارت أقوى من أخواتها " (٣) .

فحمل ( لیت ) على ( وددت ) من حيث المعنى فسر لنا سبب أن ( لیت ) إذا دخلتها  
( ما ) أكثر في العمل من أخواتها .

- بيّن ابن الوراق أن ( حتى ) دخلت في باب العطف حملاً على معنى ( الواو ) ،  
يقول : " فإن قال قائل : فمن أين أشبهت الواو . قيل : لأن أصل الغاية أن تدخل ما بعدها في

(١) سورة البقرة ، ٧٤ .

(٢) البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ٢٦٥/١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٥ .

حكم ما قبلها ، إلا ترى أن قولك : ضربت القوم حتى زيد ، معناه أن الضرب وقع على زيد ،  
كما أنك لو قلت : ضربتُ القوم وزيداً ، لكان (زيداً) مضروباً ، فلما اشتركا في المعنى حُمِلتُ  
(حتى) على الواو " (١).

هذا بالإضافة إلى أمثلة كثيرة اتكأ فيها ابن الوراق على هذه العلة (٢) في تفسير الأحكام  
النحوية ، مما يجعل هذه الأحكام تتصف بالاطراد والثبات .

---

(١) السابق نفسه ، ص ٤٠٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٣٨٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٤ .

## الأصل :

الأصل لغة : أسفل الشيء <sup>(١)</sup>، واصطلاحاً : ما يُبنى عليه غيره ، وما يفتقر إليه ، ولا يفتقر هو إلى غيره <sup>(٢)</sup>.

وعلة الأصل قد تكون معنوية أو لفظية ، أما الأصل ، باعتباره علة لفظية فسيكون الحديث عنها في الفصل الثالث .

أما الأصل ، باعتباره علة معنوية ، فقد ذكر الكفوي ( ت ١٠٩٤ هـ ) في ( الكليات ) مجموعة منها <sup>(٣)</sup>، وهذه بعضها :

- الأصل في الكلام الحقيقة ، وإنما يعدل إلى المجاز لنقل الحقيقة أو بشاعتها ، أو شهرة المجاز .

- الأصل في الاسم صفة كان ، كـ (عالم ) أو غير صفة ، كـ ( غلام ) الدلالة على الثبوت ، وأما التجدد فأمر عارض في الصفات .

- الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس مشاهد ، وإن أشير إلى ما يستحيل إحساسه ، نحو : (ذَلِكُمُ اللَّهُ) <sup>(٤)</sup>، أو محسوس غير مشاهد ، نحو : (تَلَكُ الْجَنَّةُ) <sup>(٥)</sup>، فلتصويره كالمشاهد - الأصل في الصفة التوضيح والتخصيص .

- الأصل في الوصف التمييز ، لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلًا أيضا .

<sup>(١)</sup> الكليات ، الكفوي ، ١٨٨/١ .

<sup>(٢)</sup> التعريفات ، الجرجاني ، ص ٢٨ .

<sup>(٣)</sup> الكليات ، الكفوي ، ١٩٠/١ - ١٩٢ .

<sup>(٤)</sup> الزمر ، آية ٦ ، والشاهد : استخدام ( لكم ) للإشارة إلى ما يستحيل إحساسه ، السابق نفسه ، ١٩١/١ .

<sup>(٥)</sup> مريم ، آية ٦٣ ، والشاهد : استخدام ( تلك ) للإشارة إلى محسوس غير مشاهد ، السابق نفسه ، ١٩١/١ .

ومن الاحتكام إلى هذه المعنوية عند ابن الوراق تحليل دخول الإعراب الكلام ،  
يقول : " أصل الإعراب هو الإبانة " (١) ، فالإعراب دخل الكلام للإبانة عن المعاني ،  
وهذا الأصل به .

ومن ذلك أيضاً تحليل عدم الجزم بـ ( كيف ) على تقدير حال معلومة ، يقول :  
( ( ... فلما كان أصل الجزاء أن يقع مبهماً ... قدرنا أنها واقعة على حال معلومة خرجت عن  
الإبهام ، وباينت حروف الجزاء ، فلماذا لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة " (٢) .

### النقيض والتناقض :

أما النقيض ، فيقال في اللغة : " نقيضك الذي يخالفك " (٣) .  
استخدم النحويون هذه العلة لتفسير الأنماط اللغوية ، وطرده الأحكام النحوية ، ولتوضيح  
ذلك نعرض الأمثلة التالية :

- تفسير تعدية ( فَضَّلَ ) بـ ( عن ) حملاً على نقيضها ، وهو ( نَقَصَ ) ، على الرغم  
من أنها تتعدى بـ ( على ) (٤) .

- تفسير دخول التاء على ( عدوة ) بحملها على ( صديقة ) ، وإن كان لفظ ( عدوّ )  
يستوي فيه المذكر والمؤنث ، قال الرضي ( ت ٦٨٨ هـ ) : " وإنما أدخلوا التاء على ( عدوة )

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢١ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٨٠ .

(٣) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٤٣/٧ .

(٤) الكلبيات ، الكفوي ، ٣١٨/٢ .

، وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء ، حملاً على ( صديقة )<sup>(١)</sup> ، قال تعالى :  
" فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي " <sup>(٢)</sup>.

- قال الكسائي ( ت ١٨٩ هـ ) في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ  
لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

" إنه لما كانت ( رضيت ) ضد ( سخطت ) ، و ( سخطت ) تتعدى بـ ( على ) ، فذلك ( رضيت ) ، حملاً له على ضده " <sup>(٤)</sup>.

ونجد أن ابن الوراق لم يكثر من استخدام هذه العلة ، إذ وردت عنده في مواضع محددة

وهي :

- قال ابن الوراق : " وأما ( لا ) في النهي ، فإنما اختصت بالجزم ، لأن النهي نقيض الأمر ، والأمر مبني على السكون ... " <sup>(٥)</sup>.

- قال ابن الوراق : " إن قال قائل : لمّ وحب أن تُبنى ( كم ) ؟ . قيل له : إنما وجب

بناؤها في الخبر ، لأنها نقيضه ( رَبٌّ ) ، و ( رَبٌّ ) حرف ، فوجب أن تجري نقيضتها

مجراها " <sup>(٦)</sup> ، فـ ( كم ) نقيضة ( رَبٌّ ) ، لأن ( كم ) تدل على الكثير ، و ( رَبٌّ ) تدل على

التقليل في بعض السياقات .

<sup>(١)</sup> شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن حسن الإستراباذي ( ت ٦٨٦ هـ ) ، تحقيق : محمد نور ، ومحمد الزقزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢م ، ١٣٩/٢ ، سيذكر مستقبلاً باختصار : شرح الشافية .

<sup>(٢)</sup> الشعراء ، آية ٧٦ ، والشاهد : أن ( عدوّ ) يستوي فيه المذكر والمؤنث ، حملاً على ( صديق ) ، السابق نفسه ، ١٣٩/٢ .  
<sup>(٣)</sup> البيت لقحيف العقيلي ، والشاهد قوله : ( رضيت عليّ ) ، حيث تعدى بـ ( على ) حملاً على نقيضه ( سخط ) الذي يتعدى بـ ( على ) ، الإنصاف ، ابن الأباري ، ٦٣٠/٢ .

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه ، ٦٣١/٢ .

<sup>(٥)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٠ .

<sup>(٦)</sup> السابق نفسه ، ص ٢٦٢ .

أما التناقض ؛ فالنقض : اسم البناء إذا هُدم <sup>(١)</sup> .

وناقضه في الشيء مناقضة ونقاضاً : خالفه . والمناقضة في القول : أن يتكلم بما

يتناقض معناه <sup>(٢)</sup> . والمناقضة في الشعر : أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول <sup>(٣)</sup> .

وعليه ، فالتناقض من حيث هو علة معنوية هو : اجتماع متناقضين ، مما يؤدي إلى

فساد المعنى .

وهذا ما نجده عند ابن الوراق ، إذ استخدم هذه العلة ليفرق بين الاسم المعرب والاسم

المبني ، فالخلط بينهما يؤدي إلى تناقض في اللفظ والمعنى ، يقول : " فأما ( زيد ) في نفسه

فلا يصلح أن يقال : موضعه رفع ، لأننا إنما نقول : موضع الشيء رفع أو نصب إذا لم يبين فيه

أثر العامل ، نحو قولك : إن هذا زيد ، ف ( هذا ) موضعه نصب ، لأن ( إن ) لم تؤثر في لفظ

( هذا ) ، ولو جاز أن نقول : موضع ( زيد ) رفع ، لأدى ذلك إلى تناقض ، وذلك أنه لو جاز

أن نقول موضع زيد رفع لكننا إذا قلنا : إن هذا زيد يجب أن نقول : إن ( هذا ) موضعه نصب

ورفع ، لحولته محل زيد في اللفظ والمعنى ... " <sup>(٤)</sup> ؛ وعليه فالتناقض قد يكون علة لفظية .

<sup>(١)</sup> لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٤٣/٧ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ٢٤٣/٧ .

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه ، ٢٤٣/٧ .

<sup>(٤)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٢ .

## المخالفة :

الخلاف والمخالفة : كلاهما مصدر للفعل ( خالف ) ، ويعني كل منهما المضادة وعدم

الموافقة (١).

وقد استعمل لفظ ( الخلف ) نحويّاً فيما يلي (٢):

١- بمعنى المخالفة في الرأي ، فيقال مثلاً : وقع خلاف في هذه المسألة بين هذا المذهب وذاك ، أو بين هذا النحوي وذاك ، أي : وقع تضاد في الرأي بينهما في مسألة واحدة وقد ينفي هذا الخلاف بقولهم : لا خلاف في هذه المسألة ، أي : أنها مسألة متفق عليها بالإجماع.

٢- بمعنى الاستثناء في الحكم أو المغايرة له ، فيقال له مثلاً في معمول اسم الفعل :

دراك زيدا ، ولا يقال : زيدا دراك ، بخلاف الفعل ، إذ يجوز أن يقال فيه : زيدا ادرك (٣).

٣- بمعنى المعارضة الفردية لحكم عام ، كما في قولهم : لا يلي (كان) وأخواتها

معمولات أخبارها ، وهذا عند جمهور البصريين خلافاً لابن سراج ، والفارسي ، وابن عصفور (٤).

وكما قالوا في ( إن ) : إنها تكون حرف جواب بمعنى ( نعم ) خلافاً لأبي عبيدة .

والمخالفة علة معنوية استخدمها الفراء في تفسير بعض الأنماط اللغوية ، ومنها : أن

الانتصاب بالمخالفة مُسبَّب عن مخالفة الفعل الثاني للأول في قولنا : لأقتلن الكافر أو يسلم ، في

كونه لا يشاركه في المعنى ، ولا هو معطوف عليه (٥).

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي ، الأردن ، عمان ، دار الفرقان ، ط (١) ، ١٩٨٥ م ،

ص ٧٧-٧٨ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٧٧-٧٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ٢٨٧/٢ .

(٤) شرح الأشموني ، الأشموني ، ٢٣٧/١ .

(٥) معاني القرآن ، الفراء ، ص ١٠٧ .



ونجد أن ابن هشام استخدم هذه العلة في تفسير جريان ( لكن ) مجرى ( بل ) ، لأن ما بعدهما مخالف لما قبلهما ، نحو : جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ . وجاء زيد بل علي ، فنلاحظ أن ما بعد ( لكن ) مثلاً مخالف لما قبلهما ، ولهذا جرت مجرى ( بل ) (١) .

وهذا ما فعله ابن الوراق ، إذ نراه يستخدم هذه العلة مفسراً بها بعض الأنماط اللغوية ، إذ فسّر إضافة الأعداد من الثلاثة إلى التسعة إلى القلة مستخدماً هذه العلة . وتوضيح ذلك أن الأعداد من الثلاثة إلى التسعة من القلة ، ولذا وجب أن تُضاف إلى ما جانسها من القلة ، ولذلك لا يجوز أن تُضاف إلى جمع الكثرة لاختلافهما في المعنى (٢) .

ونراه يستخدم هذه العلة للرد على الفراء الذي يرى أن ( كِلا ) مثنى ، وهو مأخوذ من ( كَلَّ ) فَخَفَّتْ اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وهذا الرأي مخالف لرأي البصريين ، فهي عندهم اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما ، ولأن ابن الوراق بصري النزعة فقد ردّ على الفراء بقوله : " ... ومن جهة المعنى ، فإن معنى ( كِلا ) مخالف لمعنى ( كلّ ) ، لأن ( كُلاً ) للإحاطة ، و ( كِلا ) تدل على شيء مخصوص ، فعلمنا أيضاً في المعنى أنه ليس أحدهما مأخوذ من الآخر " (٣) .

نكتفي بهذه الأمثلة ، ونشير إلى مواضع الأمثلة الأخرى في الهامش ، خشية الإطالة (٤) . وقد تكون المخالفة علة لفظية ، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث .

(١) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص ٣٨٥ .

(٢) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٥٢ .

(٤) انظر ، السابق نفسه ، ص ١٨٤ ، ٢٠٤ ، ٢٤٤ ، ٢٧٩ ، ٣٢٩ .

## الإخلال :

يقال في اللغة : " أخلّ بالشيء : أجحف ، وأخلّ بالمكان وبمركزه وغيره : غاب عنه وتركه " (١).

وأما في الاصطلاح فالإخلال : أن يقع في تركيب ( ما ) ما يجحف بالمعنى ولا يفي به . وهذا واضح في قول ابن الوراق راداً على من ادعى أن حروف المد في التثنية والجمع هي الإعراب ، يقول : " ... وهذا القول أضعف الأقاويل ، لأن شرط الإعراب ألا يخلّ سقوطه بمعنى الكلمة ... ولهذا لم يجز أن يكون إعراباً " (٢).

وتفسير ذلك أن الألف في التثنية ، والواو في الجمع والياء فيهما لو سقطت بطلت دلالة التثنية والجمع . وأما النون في ( تذهبان ) مثلاً فسقوطها غير مخلّ بالمعنى (٣) وعليه فقد أثبت خطأ هذا القول معتمداً على هذه العلة .

ونجد أنه استخدم مصطلح ( الإجحاف ) للدلالة على هذه العلة ، فيذكر أنه من موانع الحذف عند التقاء الساكنين أن يحدث الحذف لبساً أو إجحافاً بمعنى الكلمة (٤).

نلاحظ أن الكلام يبطل من حيث المعنى إن دخلته علنا التناقض والإخلال .  
والإخلال قد يكون علة لفظية ، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢١٥/١١ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٣٩ .

(٣) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٢٣ .

(٤) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٣ .

## أمن اللبس :

جاء في الكليات ما نصّه : " اللبس - بالفتح - : الخلط ، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهاً به " (١).

يقال : " تلبس بي الأمر : اختلط وتعلّق " (٢).

ويقوم أمن اللبس على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو ( الإفادة ) (٣)، فتحقيق ( أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب ) (٤).

يتمثل أمن اللبس في المستوى الفصيح المعرب من كلام العرب ، وهو يختلف عن أمن اللبس في كلام العرب الذين يستعملون اللغة استعمالاً أيضاً ، بغية التفاهم فيتخففون من الإعراب ، لأن إيصال المعنى غايتهم القصوى . فأمن اللبس في النحو حرية في إدارة وجوه الكلام تقديماً ، وتأخيراً ، وحذفاً ، وتوسعاً (٥).

ولعل المسوغات من أهم الصور التطبيقية لأمن اللبس ، فالمسوغات تجيز كسر قاعدة الباب العامة (٦)، فمن أصول قواعد باب المبتدأ والخبر أن المبتدأ اسم معرفة يقع في أول الجملة ، والخبر اسم نكرة يقع بعد المبتدأ ، وهذه الأصول قد يتفرع منها فروع أخرى كما في حالات الابتداء بالنكرة ، ولكل واحدة منها علة مخصوصة تجيز كسر أصل القاعدة ، مثل : الوصف ،

(١) الكليات ، الكفوي ، ١٧٧/٤ .

(٢) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٠٤/٦ .

(٣) الهمع ، السيوطي ، ٢٩/٢ .

(٤) مواضع اللبس في اللغة العربية ، عبد الفتاح الحموز ، الأردن ، مودة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٨٧م ، ص ١٠ .

(٥) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملح ، ص ١٣٠ .

(٦) السابق نفسه ، ص ١٣٠ .

أو الاعتماد على نفي أو استفهام وغيرهما ، لئلا يتساوى المبتدأ والخبر في التكرير ، فيقع بينهما اللبس (١).

ولعل دلالة الحال من أبرز المسوغات ، فاللغة " نشاط اجتماعي " (٢) يحدث في سياق اجتماعي ... فقرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ، فإذا كان المعنى مستدلاً عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة الدالة عليه (٣).

وتتضح هذه العلة في حذف المضاف إليه (٤) في قوله تعالى : " واسأل القرية " (٥). حيث حذف المضاف إليه ( أهل ) لأمن اللبس .

وأكثر ابن الوراق من هذه العلة في تفسير الظواهر النحوية (٦)، ومن ذلك جواز التقديم والتأخير في باب الفاعل والمفعول به إن كانا من الأسماء المقصورة ، بشرط أن ينعت أحدهما ، فيزول اللبس ، يقول : " فأما إذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدم والمفعول المؤخر ، كقولك : ضرب موسى عيسى ، فإذا نُعت أحدهما بما يتبين فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير لزوال اللبس ، نحو : ضرب عيسى الظريف موسى " (٧).

(١) شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل ( ت ٧٦٩ هـ ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، ١٩٦٤م ، ٢١٦/١-٢٢٧ .

(٢) علم اللغة الاجتماعي ، هسن ، ترجمة محمود عبد الغني عياد ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧م ، ص ١٨٣ .

(٣) البسيط في شرح الجمل ، عبد الله بن أبي الربيع ( ت ٦٨٨ هـ ) ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م ، ١/٥٦٦ . سينكر مستقبلاً باختصار : البسيط .

(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢٣/٣ .

(٥) يوسف ، آية ٨٢ ، والشاهد حذف ( القرية ) ، لأمن اللبس ، السابق نفسه ، ٢٣/٣ .

(٦) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ... .

(٧) السابق نفسه ، ص ٢١٢ .

ويقول أيضاً في باب الفاعل : " فإن قال قائل : هلا غُيِّرَت أوائل الأفعال المستعارة ، نحو : مات زيدٌ ، ورخص السعْرُ ، لأن فاعلها لم يذكر ، كما يُغَيَّرُ أول الفعل إذا لم يُسَمَّ فاعله ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ ؟ فالجواب على ذلك : أن أفعال الاستعارة ينبغي أن يكون ما ارتفع بها فاعلاً ، لأن المعنى قد عَلِمَ . وذلك أن الموت والرخص لا يصح أن يفعله غير الله - عز وجل - ، فلما أمن اللبس في هذه الأفعال لم يحتج إلى فاعل " (١) ، فأمن اللبس المتمثل في أن فعل الموت والرخص لا يقعان إلا من الذات الإلهية قد أدى إلى حذف الفاعل .

## الفرق :

يقال : " فرقت بين الحكيمين : مزنتُ بينهما " (٢) .

وهي علة تتصل بقصد الإبانة إذ يُعْطَى للحكيم المتشابهين مظهران مختلفان ، توخياً لدقة الدلالة (٣) .

ولعلة الفرق أثر بارز في إزالة اللبس ، وتوضيح المعنى ، ولهذا يقول الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) : " واختلاف الحركات للفرق وإزالة اللبس " (٤) .

فإذا قلنا : ضرب زيداً عمرو ، فالفاعل هو ( عمرو ) ، والمفعول به هو ( زيداً ) ، استناداً إلى الحركة الإعرابية التي مازت بين الفاعل والمفعول به ، فزال اللبس بينهما .  
والأمثلة التطبيقية عليها كثيرة ، منها :

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢١٥ .

(٢) الكليات ، الكفوي ، ٢٤/٢ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٦٧ (مقدمة المحقق) .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٥٤ هـ) ، تحقيق تركي العتيبي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٤م ، ٤٣٦/١ . سينكر مستقبلاً باختصار : شرح المقدمة الجزولية .

- التتوين : فمن علل التتوين : " الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، كما يميز بين تعريف الاسم وتكبيره " (١).

- علامات التأنيث : تستخدم هذه العلامات للفرق بين المذكر والمؤنث ، قال ابن يعيش : " تلحق التأنيث العلامة ، للفرق بينه وبين المذكر " (٢).

- وذكر ابن الخبّار (ت ٦٣٩ هـ) أن ابن الوراق ذكر أن العرب تقول : (ثلاثة طلحات) ، إذاناً بذكر الأناسي ، و(ثلاث طلحات) (إذاناً بإرادة الشجر) (٣).

## الفصل :

الفصل لغة : الحاجز بين الشئيين (٤).

وهي علة تتصل بإزالة اللبس ووضوح المعنى ، ولهذا يقول السهيلي (ت ٥٨١ هـ) : " فتح نون جمع المذكر السالم ، وكسر نون التثنية ، إنما هو للفصل بين الجمع والتثنية " (٥) ، وهذا الكلام مأخوذ من سيبويه ؛ يقول : " وتكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ، ولم يُكسّر ، ليفصل بين التثنية والجمع " (٦).

(١) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ٩٧-٩٨ .

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٩٦/٥ .

(٣) انظر ، الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية ، أبو القاسم أحمد بن الحسين بن الخبّار (ت ٦٣٩ هـ) ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، بغداد ، دار الأنبار ، ١٩٩١م ، ٥٦٢/٢ سيذكر مستقبلاً باختصار : الغرّة المخفية .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٥٢١/١١ .

(٥) أمالي السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق ، محمد إبراهيم البناء ، القاهرة ، ( سنة

النشر غير معروفة ) ، ص ٢٥ .

(٦) الكتاب ، سيبويه ، ٤ / ١ .

ويعال سيبويه رفع المثنى بالألف ، مستخدماً هذه العلة ، فيقول : " تكون في الرفع ألفا ولم

تكن واواً ، ليفصل بين التثنية والجمع " (١) .

ومن أمثلة التعليل بها عند ابن الوراق ما يلي :

- استخدم هذه العلة للتمييز بين المذكر والمؤنث ، يقول : " وأما المؤنث فأثبتوا الألف

بعد الهاء ، نحو : ضربتها ، وأكرمتها ، وإنما ألحقوا الألف ، للفصل بين ضمير المذكر

وضمير المؤنث " (٢) .

- علل دخول الباء في نحو : أحسن يزيد ، بقوله : " أرادوا أن يفصلوا بين لفظ الأمر

الذي هو يراد به التعجب وبينه ، إذ كان أمراً في الحقيقة " (٣) .

نلاحظ أن كلاً من علتي الفرق والفصل إحدى الصور التطبيقية لعلة أمن اللبس ، ففوق

هاتين العلتين في الكلام يقتضي رفع اللبس ووضوح المعنى .

**التوهم :**

التوهم لغة : التخيل ، يقال : توهم الشيء : تخيله وتمثله (٤) . واصطلاحاً : إدراك

المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات (٥) ، وبعبارة أخرى : حالة نفسية تلم بالإنسان في لحظات

الإبداع ، حين يستغرق فيما هو فيه ، فتسيطر عليه عندئذ قوالب اللغة وأعرافها التركيبية

المختزنة في الذهن ، فيتوهم أنه يستعمل تركيباً ما ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من

التراكيب على ما توهمه ، لا على ما استعمله (٦) .

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٤ / ١ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٧٦ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٤١٥ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٦٤٣ / ١٢ .

(٥) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٢٥٥ .

(٦) أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، ص ١١٩ .

وهو التعليل لبعض الأخطاء التي تحدث لعدد من النطوق نتيجة للخطأ البشري وهي  
تعليلات لم تقم لتبرير نظري مسبق ، أو الاتساق مع نظرية نحوية ، بل لتفسير كيفية مجيء هذا  
النطق بما نراه يحدث في حياتنا اليومية (١).

وعلة التوهم قد تكون معنوية أو لفظية .

ومن التعليل بعلة التوهم المعنوية ما نجده عند أحمد بن عبد النور المالقي الأندلسي  
( ت ٧٠٢ هـ ) في كتابه : ( رصف المباني في شرح حروف المعاني ) أثناء حديثه عن جمع  
بعض الألفاظ جمع مذكر سالماً توهماً ، ومن هذه الألفاظ لفظ : الأرض ، يقول : " إنها جمعت  
بالواو والنون ، دلالة على أنها قد حذف منها شيء توهماً ، وهو التاء التي تدل على التأنيث ،  
فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بتاء التأنيث ، فلما استعملت بغير التاء بقيت التاء متوهمة فيها  
في التقدير ، فجعلت الواو تدل عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة ، لأن بين  
تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبة من جهات ... " (٢) .

فالتوهم في اللفظ راجع إلى ما يدل عليه ، فهو يدل على مؤنث ، فتوهم انه بالتاء ، ولذا  
كانت الواو دليلاً على تاء التأنيث المتوهمة فكانت عوضاً عنها .

وقد رد الأستاذ محمد بهجت الأثري على المالقي في بحث أسماه ( مزاعم بناء اللغة

على التوهم ) ، فقال : " و المالقي ناقض نفسه حين نسب إلى العرب التوهم والدراية في وقت

---

(١) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره ، عند البصريين دراسة إبستمولوجية ، جلال شمس الدين ،  
الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٩٠م ، ص ١٢٥ . سينكر مستقبلاً باختصار : التعليل اللغوي عند  
الكوفيين .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي الأندلسي ( ٧٠٢ هـ ) ، تحقيق ،  
أحمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، ١٩٨٥م ، ص ١٢٨ . سينكر مستقبلاً باختصار : رصف المباني .



معاً ، وذلك قوله : " إن العرب قد حذفن من هذه الألفاظ حروفاً معينة توهما ، ثم جمعتها بالواو والنون ، لتدل على المحذوف " . وهذا كلام متناقض ، يجمع بين التوهم والقصد ، وهما نقيضان لا يجتمعان " (١) .

ثم يقول : " وأقرب شيء إلى العقل وأقومه في المنطق أن يقال في هذا : إن العرب إنما جمعت ( الأرض ) جمع مذكر سالماً ، إنزالاً لها منزلة العاقل (٢) ، وعلى ذلك جاءت الآية القرآنية : " والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين " (٣) .

أما ابن الوراق فقد استخدم هذه العلة في مواضع محدودة ، منها ما يلي :

- علل ابن الوراق إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى الجمع بعلّة التوهم ، إذ يقول : " أن القياس في جميع هذه الأعداد أن تضاف إلى الجمع ، وإنما وجب ذلك ، لأنها إضافة بمعنى ( من ) ، فالأول بعض الثاني ، فلو أضفتها إلى الواحد لجاز أن يتوهم أن الثلاثة بعض الدرهم من دوائقه وقراريطه ، فلما كان يشكّل وجب أن تضاف إلى الجمع ليزول اللبس " (٤) .

- علل ابن الوراق أن أصل ( خمسة عشر درهماً ) : خمسة عشرة من الدراهم اعتماداً على هذه العلة ، يقول : " وكان الأصل أن تقول : عندي خمسة عشر من الدراهم ، فحذف هذا التطويل وأقيم الواحد المنكور مقامه ، وإنما وجب أن يكون الأصل ما ذكرنا ، لأن الخمسة عشر بعض الدراهم ، فيجب أن يكون المذكور بعدها بعض الجمع حتى يصح معنى التبعض ، ولو قدرّت أن الأصل الواحد استحال المعنى ودخله اللبس ، إلا ترى أنك إذا قدرّت الكلام ، كقولك :

(١) مزاعم بناء اللغة على التوهم ، محمد بهجت الأثري ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ١٩٧٦م ، ص ٧٢٦ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٧٢٩ .

(٣) يوسف ، آية ٤ ، والشاهد إنزال غير العاقل ( الشمس والقمر ) منزلة العاقل ، انظر السابق نفسه ، ص ٧٢٩ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٢٨ .

عندي خمسة عشر من الدراهم جاز أن بتوهم أن الخمسة عشر بعض الدرهم ، فلذلك قلت : إن الأصل : خمسة عشر من الدراهم " (١).

ونجد أن ابن السوراق يستخدم علة ( عدم التوهم ) في تعليل عدم جواز قولنا : (ضربت الرجال حتى النساء) ، إذ يقول : " فإذا قلت : ( ضربت القوم حتى زيد ) ، فلا بد أن يكون ( زيد ) أما أرفعهم أو دونهم ، ليدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الخبيثاء ... فلما كان لا بد من ذكر ( زيد ) على الوجه الذي ذكرناه وجب أن يكون بعضا مما قبله ، ليدل على هذا المعنى ، ولهذه العلة لا يجوز أن تقول : ضربت الرجال حتى النساء ، لأن النساء ليس من نوع الرجال ، ولا يتوهم دخولهن مع الرجال ، فلهذا لم يجز " (٢).

والناظر في كتاب ( علل النحو ) يعلم أن ما مثل به ابن السوراق على هذه العلة قليل جدا (٣)، ولعل هذا الأمر راجع إلى ما يلي :

أ- أن أهم ما يميز النحو العربي قواعده المعيارية التي لا يمكن أن تقام على ضرب من التوهم والخيال .

ب- أن علمي الفقه والفلسفة اللذين تأثر بهما ابن السوراق قائمان على أساس من التفكير العقلي الذي يرفض التوهم ، إذ إنهما نقيضان .

(١) علل النحو ، ابن السوراق ، ص ٣٣٤ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ٢٧٢ ، ٢٨٣ .

## الدلالة :

الدلالة لغة : الإرشاد (١).

أما اصطلاحاً ، فهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (٢).

والدلالة عامة تتضمن عنصرين : الدال والمدلول ، فاسم الفاعل مثلاً هو الدال ، وما

يدل عليه اسم الفاعل هو المدلول (٣).

أما علة الدلالة - التي نحن بصددھا - فقد أكثر (٤) ابن الوراق من استخدامها معللاً بها

كثيراً من الظواهر النحوية ، وهذه بعض الأمثلة :

- قال ابن الوراق : " واعلم أن إقامة الآلة مقام المصدر جائز ... فإذا قلت : ضربت

زيداً سوطاً واحداً . دل ذكر السوط على أن الضرب به وقع ، ويثنى ويجمع ، فتكون تثنيته

وجمعه دلالة على الضرب ، فإذا قلت : ضربت زيداً مائة سوط ، فالمعنى : مائة ضربة بسوط

واحد " (٥).

فدلالة ( السوط ) قد دلت على المصدر ( الضرب ) ، فالدال هو ( السوط ) والمدلول هو

( الضرب ) .

(١) المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وآخرون ، ٣٠٤/١ .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ١٠٩ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٠٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٤٢ ، ١٨٩ ، ٢٠١ ، ٢١٨ ،

٢٣٧ ، ٢٧٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٢٣٢ .

- أن (أل) العهدية تدخل الاسم ، لتدل على شخص بعينه ، فيكون من المعارف ، يقول : " وأما ما فيه الألف واللام فإنه يذكر لمعهود قد عرفه المخاطب فيذكره بدخولهما هذا الشخص الذي قد عهده ، فلما كانت تدل على شخص بعينه صار الاسم بها معرفة " (١).

ونجد أن ابن الوراق استخدم علة (عدم الدلالة) ، لطرده الأحكام النحوية ، وتتضح هذه العلة في قوله : " واعلم أن المصدر يُقدَّر بـ ( أن والفعل ) متى لم يعمل فيه فعله المشتق منه ، فإن عمل فيه فعله لم يُقدَّر بأن ، مثال قولك : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، فالتقدير : أعجبتني أن ضرب زيد عمراً ... لأن لفظ المصدر لا يدل على معنى معين ، فإذا قلت : أعجبتني ضرب زيد ، لم يعلم أنه ضرب ماضٍ أو مستقبل أو حال ... " (٢).

نلاحظ أن ابن الوراق قد استخدم علة (عدم الدلالة) في تفسير تقدير أن والفعل إذا لم يكن المصدر مشتقاً من الفعل .

يضاف إلى هذا المثال أمثلة أخرى استخدم فيها ابن الوراق علة (عدم الدلالة) إلا أنني اكتفي بهذا المثال ، وأشير إلى مواضع الأمثلة الأخرى في الهامش (٣).

## البيان :

البيان : ما يبيِّنُ به الشيء من الدلالة وغيرها ، وبيان الشيء : اتضح (٤) ، واصطلاحاً : " إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستوراً قبله ، وقيل : هو الإخراج عن حد الإشكال ، والفرق

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٤٥ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٣٩٩ .

(٣) انظر على سبيل المثال ، السابق نفسه ، ص ٢٠١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٤ ، ٤٢٣ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٦٧/١٣ .

بين التأويل والبيان ، أن التأويل ما يذكر في كلام لا يفهم منه معنى محصل في أول وهلسة ، والبيان ما يذكر ذلك لنوع خفاء بالنسبة إلى البعض " (١) .

ومن التعليل بهذه العلة عند النحويين ما نجده عند سيبويه ، إذ يذكر أن قولك ( بك ) في نحو ( مرحبا بك ) ، لتبين من تعني بعد ما قلت : ( مرحباً ) (٢) .

وابن الوراق - كغيره من النحويين - استخدم هذه العلة ، ولتوضيح ذلك نعرض الأمثلة

التالية :

- يرى ابن الوراق أن علة الوقوف على ( قامت ) إن كانت اسماً بالهاء هي البيان ، يقول : " كرجل سُمِّيَ بـ ( قامت ) ، فيقال : قامه ، فيوقف بالهاء ، فصار من الفصل بينهما - أي بين الاسم والفعل - بيانا ودلالة على الاسم والفعل " (٣) .

- علل ابن الوراق الفصل بين المبتدأ والخبر بالضمير معتمداً على هذه العلة ، يقول : " واعلم أن الفصل إنما دخل الكلام ، ليبين أن ما بعدها خبر ، وذلك أنك إذا قلت : زيد هو العاقل ، علم بهذا الضمير أن ما بعده خبر ، وليس بنعت " (٤) .

- استعمال (أيا) و(هيا) للقريب عائد إلى علة البيان ، يقول : " واستعمالهم (أيا وهيا) للقريب على طريق التوكيد ، والحرص على البيان " (٥) .

- نكتفي بهذه الأمثلة ، ونشير إلى مواضع أخرى خشية الإطالة (٦) .

(١) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٤٧ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، ٢٩٥/١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٤٢ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٧٧ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٤٢٦ .

(٦) تظنر ، السابق نفسه ، ص ١٢١ ، و ٢٥٠ ، و ٢٧٥ ، و ٣٠١ ، و ٣٠٧ .

## الإفـادة :

هي الأثر المترتب على الفعل وإن لم تقصد ، وبهذا تختلف عن الغرض في كونه هو المقصود من الفعل وإن لم يتحقق<sup>(١)</sup>.

وعلة الإفادة تتعلق بقصد اللغة - أنى كانت - فالأصل في الكلام أن يكون مفيدا ، وإن تحصل به فائدة ، فإن لم يكن مفيدا فهو غير جائز .  
ولتجلية هذا المصطلح نعرض هذه الأمثلة :

- أن ما يميز الاسم عن الحرف الإسناد فالاسم يسند إليه بخلاف الحرف ، وحتى يصح الإسناد فلا بد أن تحصل الفائدة ، إذ جاء في كتاب ( أوضح المسالك ) أن من علامات الاسم " الإسناد إليه ، وهو أن تُنسب إليه ما تحصل به الفائدة ، وذلك كما في ( قمت ) و ( أنا ) في قولك : ( أنا مؤمن ) " <sup>(٢)</sup>

- لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إن حصلت فائدة ، " كأن يخبر بمختص مقدم ظرف أو مجرور <sup>(٣)</sup>، نحو : ( ولدينا مزيد ) <sup>(٤)</sup> و ( على أبنصارهم غشاوة ) " <sup>(٥)</sup>.

- استعمال النسب استعمال النعت في تخصيصه النكرات نحو : هذا قطن مصري ، وكذلك توضيحه المعارف ، نحو : هذا مجلس الأمة المصري <sup>(٦)</sup>.

ومن التعليل عند ابن الوراق بهذه العلة ما يلي :

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٨١ .

(٢) أوضح المسالك ، ابن هشام ، ٢٢/١ .

(٣) السابق نفسه ، ٢٠٢/١ .

(٤) ق ، آية ٣٥ ، والشاهد : جواز الابتداء بالنكرة ، لأن الخبر شبه جملة ، انظر السابق نفسه ، ٢٠٢/١ .

(٥) البقرة ، آية ٣٥ ، والشاهد : الآية القرآنية ، إذ جاز الابتداء بالنكرة لأن الخبر شبه جملة ، انظر السابق نفسه ،

٢٠٢/١ .

(٦) البلاغة الواضحة ، علي الجارم ومصطفى أمين ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٦٦م ، ص ١٩٦ .

- قول ابن الوراق : " فإن قال قائل : فلم يحسن في النفي أن تخبر بالنكرة ، نحو قولك : ما كان أحد مثلك ؟ ... فالجواب على ذلك أن موضع كان الأخبار للفائدة ، فمتى حصلت فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ... ولو قال له : كان رجل في الدار قائما ، لكان له في ذلك فائدة ... لأن المخاطب قد يجهل أن يكون في الدار رجل قائم إن كانت الدار معينة " (١).

- علل ابن الوراق زيادة ( أي ) في المنادى المعرف بأل بالاعتماد على هذه العلة ، فيرى أن ( أي ) لا فائدة له في نفسه ، ولهذا كان أولى بالزيادة مما له معنى في نفسه ، كما في ( هذا ) ، و ( ذاك ) (٢).

مضافا إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى جاءت متناثرة في الكتاب (٣).

### التنبيه :

التنبيه في اللغة : هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب ، وفي الاصطلاح : ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاما بما في ضمير المتكلم (٤).

ومن التعليل بهذه العلة عند ابن الوراق دخول ( ها ) على ( أي ) في المنادى المعرف بأل للتنبيه ، يقول : " أن ما فيه الألف واللام هو المنادى في المعنى ، فلما لم يصح دخول ( يا ) عليه لما ذكرناه أدخلوا على ( أي ) ( ها ) للتنبيه " (٥).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) انظر السابق نفسه ، ص ٤٢٤ .

(٣) انظر السابق نفسه ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٨١ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٤١٤ .

(٤) للتعريفات ، الجرجاني ، ص ٦٧ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢٥ .

## المبالغة :

المبالغة : أن تبلغ في الأمر جُهدك " (١)... وبالغ فلان في أمري إذا لم يُقَصِّر فيه (٢).

ومثالها ما جاء في كتاب ( علل النحو ) يقول ابن الوراق : " وذكر أبو العباس المبرد أن

الهاء دخلت في الثلاثة إلى العشرة للمبالغة ، ومعنى المبالغة : أن المذكر لما كان أفضل من

المؤنث بولغ في لفظه بزيادة حرف " (٣).

ولم أعر على أمثلة أخرى لهذه العلة في كتابه هذا ، فهو لم يورد إلا مثلاً واحداً على

هذه العلة الدلالية .

---

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤٢٠/٨ .

(٢) السابق نفسه ، ٤٢١/٨ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٢٨ .



## التوكيد :

تدل كلمة التوكيد على الشد والأحكام ، يقولون : وكَّده وأكَّده : إذا أمَّه وعنى به (١) .  
وذكر الجرجاني أن التأكيد عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه ، أي : تقوية المعنى  
ولإحكامه (٢) ، وذلك برفع احتمال التجوز (٣) .

وتحدث ابن جنى عن باب التوكيد في باب ( الاحتياط ) (٤) ، وذكر أنه على ضربين :  
أحدهما تكرير الأول بلفظه ، نحو : قام زيد ، قام زيد ، وهو ما نسميه التوكيد اللفظي ،  
والآخر تكرير الأول بمعناه ، ونسميه التوكيد المعنوي ، وهو أيضاً على ضربين : أحدهما  
للإحاطة والعموم ، نحو قولنا : قام القوم كلهم ، والآخر للتثبيت والتمكن نحو : قام  
زيد نفسه (٥) .

ومن استخدام النحويين هذه العلة قول ابن السراج في أصوله : " ولام الابتداء تدخل ،  
لتأكيد الخبر وتحقيقه " (٦) وقوله : " هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجباً للتأكيد  
فيبنى معها " (٧) .

(١) معجم مقاييس اللغة ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار

الجيل ، ١٩٩٩م ، ١٣٨/٦ .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٧١ .

(٣) معجم النحو ، عبد الغني الدقر ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٩٨٦م ، ص ١١٩ .

(٤) الخصائص ، ابن جنى ، ١٠٣/٣ .

(٥) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جنى اصطلاحاً واستعمالاً ، محمد عبد الرحمن حسن الحجوج ، ٢٠٠٢م ،  
رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن ، ص ١٤٩ . سينكر مستقبلاً باختصار ، الأصول اللغوية في كتاب  
الخصائص .

(٦) الأصول ، ابن السراج ، ٦٦/١ .

(٧) السابق نفسه ، ٢٠٨/٢ .

وابن الوراق انكأ على هذه العلة في تبرير بعض الأحكام النحوية ، وهذه بعض الأمثلة :  
- زيادة النون في جملة القسم توكيداً ، يقول : " اعلم أن الغرض في القسم تقديم الخبر  
وذلك إذا قلت : والله ولأقومن ، إنما زیدت النون توكيداً ، لخبرك بوقوع القيام ، ليزول الشك  
عن المخاطب " (١).

- زيادة الباء في خبر ( ليس ) توكيداً ، يقول : " فأما الباء في قولك : لست بمنطلق ...  
إنما تدخل في خبر ( ليس ) على طريق التوكيد للنفي " (٢) .

### التضمين :

جاء في اللسان ما نصه : " ضمّن الشيءَ الشيءَ : أودعه إياه ، كما تودع الميتَ القبرَ " (٣) .  
أما اصطلاحاً فهو : إشراب معنى فعل لفعل يعامل معاملته ، وقال بعضهم : إيقاع لفظ موقع  
غيره لتضمنه معناه (٤) .

ومن استخدام هذه العلة لتبرير القواعد النحوية عند النحاة ما يلي :

- استخدم الرضي ( ت ٦٨٨ هـ ) علة التضمين في تعدية الفعل ( رحب ) في نحو  
( رحبتك الدار ) ، قال : " والأولى أن يقال : إنما عداه لتضمنه معنى ( وسع ) ، أي : وسعتك  
الدار " (٥) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٧٨ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٤٠٩ .

(٣) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٥٧/١٣ .

(٤) الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، ٢٥-٢٤/٢ .

(٥) شرح الشافية ، الرضي الإسترابادي ، ٧٦-٧٥/١ .

- استعمل ابن جني هذه العلة في تعليقه بناء أسماء الأفعال ، نحو : صَهْ وَمَهْ . وذلك لتضمنها معنى لام الأمر <sup>(١)</sup> ، يقول : " فإن قيل : فمن أين وجب بناء هذه الأسماء ؟ فـصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هو تضمنها معنى لام الأمر ، إلا ترى أن صه بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ، كما أن أصل قم لتقم ... لما ضُمَّت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت ، كما أن كيف ومن وكم لما تضمَّن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بُني " <sup>(٢)</sup> .

وقد اعتمد ابن الوراق - كغيره من النحاة - على هذه العلة المعنوية لتفسير بعض الأنماط اللغوية ، ولتوضيح دور هذه العلة في التعليل النحوي نعرض الأمثلة التالية :

- علل ابن الوراق جزم جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض بعلة التضمين ، إذ إن هذه الجمل تتضمن معنى الشرط ، يقول : " واعلم أن جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، إنما الجزم لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط ، ألا ترى أن قولك : أين بيتك أزرك ؟ معناه : إن تعلمني بيتك أزرك ، وكذلك إذا قلت : إئتني أكرمك ، وكذلك : لا تأتيني أضربك ، معناه : إن تأتيني أضربك ، وليت زيدا عندنا نكرمهُ ، معناه : لو كان زيد عندنا أكرمناه " <sup>(٣)</sup> .

- تعليل جواز أن يقال : ( ثلاث مائة وتسع مائة ) على الرغم من أن ( ثلاث ) تضاف إلى الجمع ، و( المائة ) لفظها واحد ، إذ يعلل ابن الوراق هذا النمط اللغوي بقوله :

<sup>(١)</sup> الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٤٦ .

<sup>(٢)</sup> الخصائص ، ابن جني ، ٥١/٣ .

<sup>(٣)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ظن ص ٢٩٢ .

" إن المائة تتضمن معنى الجمع ، إذ كانت الأعداد كثيرة فصار ( ثلاث ) في المعنى ، كأنها مضافة إلى الجمع ، وإن لم يكن في لفظه دلالة على الجمع ، كقول الشاعر <sup>(١)</sup> :

بها جيف الحسرى فأما عظامها      فبيض ، وأما جلدها فصليب

أراد : جلودها

ثم يقول : " فلما جاز الاكتفاء بالواحد الذي ليس في لفظه معنى - يريد ( جلدها ) - كان ما في لفظه دلالة على الجمع أولى أن يكتفى به عن الجمع ، وهو المائة " <sup>(٢)</sup> .  
نكتفي بهذه الأمثلة ، ونشير إلى مواضع أمثلة أخرى في الهامش <sup>(٣)</sup> .

#### الشبيه :

الشبه لغة : المِثْل <sup>(٤)</sup> .

وأما اصطلاحاً فهو أن تقابل قضية لغوية بقضية لغوية أخرى ، وتعطيها حكمها ، لقريظة المشابهة ، وهي تقابل علة الفرق <sup>(٥)</sup> .

وذكر ابن جنى أن التشابه نوعان : الأول : التشابه اللفظي ، وعلل به ما منع به من الأسماء من الصرف ، نحو أحمر وأصفر وأحمد ، وذلك لشبه هذه الأسماء بلفظ الفعل ، وذكر أن الشبه اللفظي كثير ، والثاني : الشبه المعنوي <sup>(٦)</sup> ، ووضح محقق الكتاب قصد ابن جنى <sup>(٧)</sup> قائلاً :

<sup>(١)</sup> البيت في : الكتاب ، سيبويه ، ٢٠٩/١ ، والمقتضب ، المبرد ، ١٧٣/٢ ، والشاهد فيه قوله ( جلدها ) الذي أراد به الجمع ، أي جلودها .

<sup>(٢)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٤٢ .

<sup>(٣)</sup> انظر السابق نفسه ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٩٧ ، ٢١٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٣٢٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ .

<sup>(٤)</sup> الكلبيات ، الكفوي ، ٧٨/٣ .

<sup>(٥)</sup> الأصول ، تمام حسان ، ص ١٩٩ .

<sup>(٦)</sup> الخصائص ، ابن جنى ، ٣٥٠/٢ .

<sup>(٧)</sup> الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٤٥ .

" هو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف " (١). ومثل عليه ابن جنبي بقوله :  
" إلا ترى أن المنادى المفرد قد كان أصله أن يعرب ، فلما شبه الحرف لوقوعه موقع المضمو  
بني ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء ، وهذا شبه معنوي كما ترى مؤثر داع إلى  
البناء " (٢).

ومن التعليل بهذه العلة قول ابن الوراق في باب ( الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت  
والأخبار ) : " فأما ( إذا ) ففيها من الإبهام ما في ( إذ ) ، لأنها للزمان المستقبل كله ، وفيها  
مع ذلك شبه بـ ( إن ) التي للجزاء من جهة المعنى ، ألا ترى أن ( إذا ) تحتاج إلى جواب  
كإحتياج ( إن ) إلى ذلك ، فوجب لما ذكرناه أن يبني " (٣).

وهناك أمثلة أخرى استخدم ابن الوراق فيها علة الشبه المعنوي (٤).

### المشاركة :

يقال : " طريق مشترك : يستوي فيه الناس ، واسم مشترك : تشرك فيه معان كثيرة ،  
كالعين ونحوها " (٥).

ومثال هذه العلة ما ورد عند ابن الوراق أثناء استخدام هذه العلة ، إذ إن الاشتراك بين  
المذكر والمؤنث المخاطبين يوقع اللبس بينهما ، ولهذا فصل بينهما بأن أضيف للمؤنث ياء ونوناً  
، يقول ابن الوراق : " فأما المخاطب فيفصل بينه وبين المذكر فقيل : أنت تقوم للمذكر وأنت

(١) الخصائص ، ابن جنبي ، ٣٥٠/٢ .

(٢) السابق نفسه ، ١٣١ / ١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٨١ .

(٤) انظر : السابق نفسه ، ص ١٧٣ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٢ .

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤٤٩/١٠ .

تقومين للمؤنث ، فلا يعلم المراد منهما إلا بالفصل والتمييز " (١) ، فالفصل بينهما عائد إلى اشتراكهما في بعض السياقات ، نحو قولنا : أنت تذهب وأنت تذهبين .

ولكي يكون مفهوم هذه العلة أكثر وضوحاً نعرض الأمثلة التالية :

- علل ابن الوراق تنكير الحال معتمداً على هذه العلة ، يقول : " والوجه الثاني : وهو أجد الوجهين ، أن الحال هي مضارعة للتمييز ، لأنك تبين بها ، كما تبين بالتمييز نوع المميز ، فلما اشتركا فيما ذكرناه ، وكان التمييز نكرة ، وجب أن تكون الحال نكرة " (٢) .

- علة المشاركة كانت السبب في إعمال ( إن ) عمل ( ما ) في لغة أهل الحجاز ، كقولك : إن زيد قائماً ، يقول ابن الوراق : " ... فمن أعملها فلمشاركته بـ ( ما ) في المعنى وإنما أعملت عمل ( ليس ) من جهة النفي لا من جهة اللفظ ، فلما شاركت ( إن ) ( ما ) في المعنى وجب أن يستوي حكمهما " (٣) ، فلأن ( إن ) شاركت ( ما ) في تأدية معنى النفي فقد عملت عملها .

نلاحظ من خلال عرض أمثلة علة الشبه والمشاركة وجود ضرب من المضارعة بين المتشابهين أو المتشاركين .

وقد تكون ( المشاركة ) علة لفظية ، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٥٢ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٣٩ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٩٨ .

## الافتقار :

هو طلب الشيء وخاصة على وجه اللزوم غالباً ، ومنه افتقار الاسم الموصول إلى عائد ، وإلى جملة صريحة أو مؤولة (١).

وهذا الافتقار إلى ما ذكرناه يجعل الاسم الموصول لا يستغني أبداً عنه ، إذ لا يتم معناه إلا به . ومنه الشبه الافتقاري ، أي : شبه الاسم الحرف في كونه مفتقراً إلى الجملة في إفادة معناه ، لأنه كما قيل فيه قد وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . والشبه الافتقاري الذي يجلب للأسماء ظاهرة البناء هو ما كان الافتقار فيه مؤصلاً ، أي : لازماً كلزومه في الحرف ، وذلك كما في إذ ، وإذا ، وحيث ، والموصولات الاسمية (٢).

وقد يكون افتقار الاسم إلى ما بعده غير مؤصل ، أي : غير لازم ، وذلك كافتقار ( يوم ) في قوله تعالى : " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " (٣) ، فمثل هذا النوع من الافتقار لا يجلب لصاحبه بناء كما يجلب الافتقار المؤصل (٤).

والناظر في كتاب ( علل النحو ) يعلم أن الافتقار عند ابن الوراق نوعان : افتقار معنوي ، وهو أن يفتقر التركيب إلى شيء ما لإتمام معناه ، وافتقار لفظي وهو ما سنوضحه في الفصل الثالث إن شاء الله .

أما الافتقار ، كعلة معنوية عند ابن الوراق فمثالها ما ذكره عن افتقار الشرط للجواب ، إذ ذكر ما نصه : " ... فمن النحويين من يجعل العامل فيه ( إن ) أيضاً ، لأنه قد استقر عملها في الشرط ، والشرط مفتقر للجواب ، فلما كانت ( إن ) عاقدة بين الجملتين وجب أن تعمل فيهما ،

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٧٩ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٧٩ .

(٣) المائدة ، آية ١٧٩ ، وهذه الآية شاهد على الافتقار غير المؤصل ، انظر السابق نفسه ص ١٧٩ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٧٩ .

ومن النحويين من يجعل العامل في الجواب ( إن ) والشرط معاً ، إذ كان الجواب لا يصح معناه إلا بتقدمها جميعاً " (١) .

نلاحظ من النص السابق أن ( إن ) عملت في الجواب ، لأن الشرط - الذي تعمل فيه ( إن ) - لا يستغني من حيث المعنى عن الجواب ، ولذا فقد عملت في الاثنين الجزم . ويرى ابن الوراق أنه فصل بين المبتدأ والخبر بالضمير ، لافتقار الكلام إليه ، فلو لم يتم الفصل لأخل ذلك بمعنى الكلام ، وذلك لأنه يُعلم بهذا الضمير أن ما بعده خبر ، وليس بنعت ، ولهذا كان الكلام مفتقراً إليه (٢) .

ولقد استخدم ابن الوراق مصطلحا آخر للدلالة على مصطلح ( الافتقار ) ، إذ نراه يستخدم مصطلح ( الاقتضاء ) ، فيرى أن جواب العرض يعمل الجزم ، لأن ( لو ) تقتضي جواباً ، كقولك : لو تكون عندنا لأكرمناك ، فصار بمنزلة : إن تكن عندنا أكرمناك (٣) .

ويرى كذلك أن ( مَنْ ) جاز استعمالها في الجزاء ، لأنها تقتضي العموم ، يقول : " وأما ( مَنْ ) فجاز استعمالها في الجزاء لأن ( من ) فيها معنى العموم لجميع من يعقل ... ألا ترى أنك إذا قلت : من يأتي أكرمته ، أن هذا اللفظ انتظم الجميع ... و ( مَنْ ) تقتضي العموم ، فلذلك استعملت في الجزم " (٤) .

فلأن ( مَنْ ) تقتضي أو تفتقر إلى العموم عملت في الجزاء .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : السابق نفسه ، ص ٢٧٧ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ٣٩٣ .

(٤) انظر ، السابق نفسه ، ص ٢٨٩ .



## الإضراب :

الإضراب لغة : الكف والإعراض ، يقال : " أضربت عن الشيء : كفت وأعرضت<sup>(١)</sup> ،  
والصرف ، يقال : " ضرب عنه الذكر ، وأضرب عنه : صرفه " <sup>(٢)</sup> . واصطلاحاً : هو التوقف  
والعدول عن حكم ما لإحالته ونقله إلى آخر ، وهو غرض استعمال ( بل ) إذا ما وقع بعدها  
جملة وهو في تعبير سيبويه ( الانقطاع ) <sup>(٣)</sup> ، وذلك نحو : قام زيد بل عمرو ، فـ ( بل ) تقيّد  
هنا الإضراب <sup>(٤)</sup> .

ويقسمه النحاة إلى نوعين <sup>(٥)</sup> :

(أ) إضراب إبطالي : وهو التوقف عن الحكم لما قبلها ، وإعطاؤه لما بعدها مع إبطاله عن  
الأول ، ومثاله قوله تعالى : " وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون " <sup>(٦)</sup> ، أي :  
بل هم عباد مكرمون .

(ب) إضراب انتقالي : وهو نقل الحكم عن الأول إلى الثاني دون إبطاله عن الأول ،  
ومثاله قوله تعالى : " وقد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرن الحياة الدنيا " <sup>(٧)</sup> .  
ونجد أن ابن الوراق قد اعتمد على هذه العلة في تشبيهه ( أم ) بـ ( بل ) ، لأن في  
( أم ) إضراباً عما قبلها <sup>(٨)</sup> .

<sup>(١)</sup> لسان العرب ، ابن منظور ، ٥٤٧/١ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ٥٤٧/١ .

<sup>(٣)</sup> معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٣٠ .

<sup>(٤)</sup> شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ٢١١/٣ .

<sup>(٥)</sup> معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٣٠ .

<sup>(٦)</sup> الأنبياء ، آية ٢٦ ، والشاهد قوله تعالى ( بل ) حيث جاءت للإضراب ، انظر شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ص ٢١١/٣ .

<sup>(٧)</sup> الأعلى ، آية ١٤-١٦ ، والشاهد في الآية مجيء ( بل ) للإضراب ، انظر معجم الإعراب والإملاء ، إميل بديع يعقوب ،

بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٣م ، ص ١٣١ .

<sup>(٨)</sup> انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٠٢ .

وتقيد ( أم ) معنى الإضراب إذا لم تسبق بهمزة الاستفهام أو التسوية <sup>(١)</sup>، نحو الآية:  
" أم له البنات ولكم البنون " <sup>(٢)</sup>.

## التسوية :

يقال : " تساوت الأمور واستوت وساويتُ بينهما ، أي سويت . واستوى الشيطان :  
وتساويا : تماثلا " <sup>(٣)</sup>.

والتسوية أحد المعاني التي ترد لها الهمزة عندما تخرج عن كونها استفهاماً حقيقياً ،  
وعندئذ يتعين وقوع ( أم ) العادلة بعدها ، ويكون الغرض منها التسوية في الحكم بين الاسم  
الواقع بعدها والاسم بعد ( أم ) <sup>(٤)</sup>، وذكر ابن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) في ( مغني اللبيب ) أن  
الضابط لها أن يصح حلول المصدر محلها ، نحو قوله تعالى : " سواء عليهم استغفرت لهم أم  
لم تستغفر لهم " <sup>(٥)</sup>، إذ يصح أن يقال : سواء عليهم الاستغفار أو عدمه <sup>(٦)</sup>.

ومن التعليل بهذه العلة عند ابن الوراق أن ( أم ) تستخدم في التسوية بين الشئيين ، لأن  
فيها معنى التسوية ، يقول : " واعلم أن ( أم ) لما دخلها معنى التسوية بين الشئيين في الجهالة ،  
نحو قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ فلما ساغ فيها هذا المعنى ، جاز أن يستعان في كل موضع  
أردنا فيه التسوية بين الشئيين " <sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> معجم الإعراب والإملاء ، إميل يعقوب ، ص ٧٨ .

<sup>(٢)</sup> الطور ، آية ٣٩ ، والشاهد مجيء ( أم ) للإضراب ، انظر المرجع السابق ، ص ٧٨ .

<sup>(٣)</sup> لسان العرب ، ابن منظور ، ٤١٠/١٤ .

<sup>(٤)</sup> معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٠٨ .

<sup>(٥)</sup> المنافقون ، آية ٦ ، والشاهد مجيء الهمزة للتسوية ، انظر السابق نفسه ، ص ١٠٨ .

<sup>(٦)</sup> مغني اللبيب ، ابن هشام ، ١٧/١ .

<sup>(٧)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٠٢ .

## التحقيق :

التحقيق لغة : حَقَّقَ قوله وظنَّه تحقِّقاً ؛ أي صدَّق ، وكلام مُحَقِّقٌ ؛ أي : رصين " (١) ، وهذا المعنى اللغوي ينطبق على المعنى الاصطلاحي ، فالمراد من التحقيق نحويًا تأكيد المعنى وتثبيته .

ومثال التحقيق عند النحويين ما ورد في كتاب ( اللمع ) لابن جنبي ، إذ يقول : " ومعنى ( لا ) : التحقيق للأول ، والنفي للثاني ، تقول : قام زيد لا عمرو " (٢) .

وذكر ابن الوراق أن ( إن ) زيدت على ( ما ) النافية ، لأنها تفيد تحقِّقاً للنفي ، إذ إنها استخدمت للنفي فكان في نكرها مؤكد لمعنى ( ما ) ، يقول : " ... وفي ذلك أيضاً تحقِّق للنفي ، إذ كان أصل النفي بـ ( ما ) ، و ( إن ) استعملت للنفي فصار إدخالها عليها مؤكداً لمعناها " (٣) .

## التراخي :

التراخي في اللغة : التقاعس ، يقال : تراخى عني : تقاعس (٤) ، وفي الاصطلاح : المهلة والانفصال الزمني (٥) .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ٥٢/١٠ .

(٢) اللمع ، ابن جنبي ، ص ٩٣ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٠٠ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٣١٥/١٤ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٩٢ .

والتراخي أحد الغرضين اللذين تأتي لهما ( ثم ) العاطفة ، حيث يقال فيها : إن العطف بها يقتضي الترتيب والتراخي <sup>(١)</sup> ، نحو قوله تعالى : " والذي يميتني ثم يحييني " <sup>(٢)</sup> ، فالموت بعيد عن زمن الإحياء ، وهو البعث .

ونكر الفراء أن ( ثم ) قد تتخلف عن إفادتها المهلة أو التراخي ، بدليل قولهم : " أعجبنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب " ، حيث إن ( ثم ) في هذا القول لترتيب الأخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين <sup>(٣)</sup> .

وفسّر لنا ابن الوراق امتناع دخول ( ثم ) على جواب الشرط مستخدماً هذه العلة ، فيقول : " ولم يجز استخدام ( ثم ) ، لأنها للتراخي ، فإذا اعتقد المشروط له تراخي الجزاء عن وقوع فعله ، لم يحرص على الفعل ، فلذلك لم يجز استعمال ( ثم ) " <sup>(٤)</sup> .

#### الاختصاص :

اختصّ فلان بالأمر ، وتخصّص له إذا انفرد <sup>(٥)</sup> ، وأما اصطلاحاً : فهو اختصاص بعض الألفاظ والتراكيب اللغوية بمعان نحوية معينة .

واستخدم المبرد هذه العلة ليعلل بها دخول ( متى ) في باب الجزاء ، فقد استعملت في الجزاء لاختصاصها بالزمان <sup>(٦)</sup> ، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات ، فجرت مجرى ( من ) في جميع من يعقل <sup>(٧)</sup> .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٩٢ .

(٢) الشعراء ، آية ٨١ ، والشاهد : مجيء ( ثم ) للترتيب والتراخي ، السابق نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ١١٨/١ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٩١ .

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٤/٧ .

(٦) انظر ، المقتضب ، المبرد ، ٥٣/٢ .

(٧) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٨٩ .

واعتمد ابن الوراق على هذه العلة في تعليل أصالة ( إلا ) في الاستثناء ، يقول : " لأنه لا يخرج عن معناه ولا يفيد غيره ، وأما سواها مما يستثنى به ، فيخرج عن الاستثناء لمعان تدخله ، فصار في الحكم زائداً على حكم ( إلا ) ، فوجب أن يكون فرعاً في الباب ، إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب وكانت ( إلا ) مختصة بما يقتضيه الباب " (١).

واستخدم علة ( عدم الاختصاص ) في تعليل دخول ( متى ) و ( أين ) في الجزاء ، يقول : " و ( إن ) لم يختص بالمعرفة دون النكرة ، ألا ترى أنك تقول : إن يقيم زيد أقم ، وإن يقيم رجل من الناس أقم ، وكانت ( متى ) و ( أين ) يصح أن يقع جوابهما معرفة ونكرة " (٢).

### العامل :

عرف ابن الحاجب العامل بقوله : " ما به يتقوم المقتضى " ، وقال الرضى في شروحه لذلك : ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة ، أو مضافاً إليها . وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتصفة بهذه المعاني بسبب توسط العامل (٣)؛ أي : أن وجود العامل في التركيب يُكسب الكلمات المرتبطة به وظيفة نحوية تقتضي بالعرف النحوي تحريكها بحركة معينة (٤).

وقسم النحويون العامل أقساماً متعددة باعتبارات مختلفة ، باعتبار اللفظ والمعنى ، أو باعتبار القوة والضعف ، أو باعتبار الأصالة في العمل و عدمها ، أو باعتبار نوعه من اسم وفعل وحرف ، أو باعتبار الأثر المترتب عليه من رفع ونصب وجر وجزم ، وغير ذلك (٥).

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٦١ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٨١ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، الرضى الإستراباذي ، ٧٢/١ .

(٤) ظاهرة الإعراب في العربية ، عبد الوكيل الرعيص ، ص ٣٢١ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٣٢٦ .

وأشهر تقسيم له من حيث اللفظ والمعنى ، فهو إما أن يكون لفظياً أو معنوياً<sup>(١)</sup> ، يقول  
عبد القادر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) : " والعوامل في النحو مائة لفظية ومعنوية ، فاللفظية  
منها نوعان : سماعية وقياسية ، والسماعية منها واحد وتسعون عاملاً والقياسية منها سبعة  
والمعنوية اثنان " (٢) .

والمراد بالعوامل المعنوية - التي نحن بصددنا - أنها معنى من المعاني يُعرف بالقلب  
ليس فيه للفظ حظ (٣) .

ومن العوامل المعنوية عند النحاة رفع المبتدأ بعامل الابتداء<sup>(٤)</sup> ، ورفع الفعل المضارع  
بالتجرد من العوامل اللفظية<sup>(٥)</sup> ، ونصب المفعول معه بعامل الخلاف عند الكوفيين<sup>(٦)</sup> . ونصب  
المفعول لأجله بعامل الإظهار عند أبي القاسم السهيلي ( ت ٥٨١ هـ ) ، إذ قال في نحو : جاء  
زيد خوفاً ورغبة فيك : " المجيء إنما يظهر ما كان باطناً خفياً حتى كأنك قلت : جاء زيد  
مظهراً بمجيئه الخوف والرغبة ، أو أشباه ذلك ، فهذه الأفعال الظاهرة تُبدي لك الباطنة ، فهي  
مفعولات في المعنى ، والظاهرة دالة على ما ينصبها " (٧) .

ومن التعليل بالابتداء عند ابن الوراق رفع المبتدأ والخبر ، يقول : " في ذلك جوابان :

أحدهما : أن الابتداء وحده عامل في الخبر ، كما كان في المبتدأ .

(١) ظاهرة الإعراب في العربية ، عبد الوكيل الرعيض ، ص ٣٢٧ .

(٢) تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني ، أحمد القطاني ، ص ٤ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٦ .

(٤) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٤٧/١ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٦٠ .

(٦) انظر ، الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٢١٨/١ .

(٧) نتائج الفكر ، السهيلي ، ص ٣٩٥ .

والوجه الثاني : أن يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعاً<sup>(١)</sup> . ثم يذكر أن كلا القولين جيد<sup>(٢)</sup> .

ومن الأمثلة الأخرى أيضاً رفع ما بعد ( لا ) العاملة عمل ( إن ) بالابتداء إذا فصل بين اسمها وخبرها<sup>(٣)</sup> . وهذا ما نجده عند سيبويه ، يقول : " واعلم أنك لا تفصل بين ( لا ) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين ( من ) وما تعمل فيه<sup>(٤)</sup> ، لأن عملها يبطل بهذا الفصل ، فيكون ما بعدها مبتدأ .

---

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٠٨ .

(٢) انظر السابق نفسه ، ص ٢٠٨ .

(٣) انظر السابق نفسه ، ص ٢٦٧ .

(٤) للكتاب ، سيبويه ، ٢٧٦/٢ .

الفصل الثالث -

العلل اللفظية عند ابن الوراق

- الحمل
- القياس
- الشبه
- النظير
- الاعتدال
- المشاكله
- المجاورة
- السماع
- الاستعمال
- الخفة
- الحذف
- الاختصار
- الاتساع
- الثقل
- الطول
- العوض
- الدلالة
- الاستتار
- الإضمار
- الخفاء
- الاستحسان
- التحسين
- الاستقبح
- الاختصاص
- الاستغناء
- الافتقار



الضعف

التمكن

البناء

التصرف

الاشتقاق

المشاركة

المخالفة

الإخلال

التناقض

السبق

الأولى

الأصل

الطرد

عدم الابتداء بالساكن

عدم الجمع بين تأنيتين

الحكاية

التتوين

إطلاق القافية

الضرورة الشعرية

الفصل

العامل

## الحمل :

الحمل : هو قياس أمر على أمر ، وتحميل أحدهما حكم الآخر . والحمل طريق يسلكه النحاة ، ويحيلون إليه الظواهر الكلامية التي لا تتضمنها قواعد أصلية تتسبب إليها (١) .  
واللفظ : هو الصوت الذي يشتمل على بعض الحروف تحقيقاً ، كزيد ، وتقديراً كالضمير المستتر ، وهو جنس يشمل الكلام ، والكلمة والكلم ، كما يشمل المهمل مثل : ديز ، والمستعمل مثل : زيد (٢) . واللفظ : هو ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه مهملأً كان أو مستعملأً (٣) .

وهو يتكون من ثلاثة أقسام هي : الحمل على اللفظ ، والحمل على الموضع ، والحمل على الظاهر .

- الحمل على اللفظ : لقد استخدمه النحاة ومنهم ابن جني الذي يقول (٤) : " كل القوم عاقل ، أي : كل واحد منهم على انفراده عاقل . هذا هو الظاهر ، وهو طريق الحمل على اللفظ " (٥) .

والحمل على اللفظ علة اعتمد عليها النحويون في تفسير كثير من الأحكام النحوية ، وجعلها تتصف بالاطراد ، وهذه بعض الأمثلة :

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٦٧ .

(٢) شرح الأشموني ( منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ) ، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني ( ت ٩٠٠ هـ ) ، تحقيق عبد الحميد السيد ، القاهرة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٩٩٣م ، ٢٠/١ . سينكر مستقبلاً باختصار : شرح الأشموني .

(٣) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٢٤٧ .

(٤) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٢٤ .

(٥) الخصائص ، ابن جني ، ٣/٣٣٨ .

- تعليل إعراب المضارع ، حيث قيل فيه : إنه أعرب بطريق الحمل على الاسم ،  
لمشابهته إياه في الإبهام ، والتخصيص ، وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل  
في الحركات والسكنات وعدد الحروف (١).

- حمل ( أن ) الناصبة للمضارع على ( ما ) المصدرية في رفع المضارع بعدها  
وهي التي من حقها أن تنصبه (٢) ، وذلك نحو قول الشاعر (٣):

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مَنِي السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقد خرج الكوفيون ( أن ) هذه على المخففة من الثقيلة ، وقد اتصلت بالفعل اتصالاً  
شاذاً . ويرى البصريون أن حملها على ( ما ) وإهمال عملها فيما بعدها هو الرأي  
الصحيح (٤).

ومن التعليل بهذه العلة عند ابن الوراق ما يلي :

علل ابن الوراق خفض الاسم بعد ( كم ) الخبرية ، حملاً على اللفظ ، يقول في باب  
( كم ) : " ... وجُعِلت في الخبر خافضة ، حملاً على لفظ العدد الكثير ، أعني المائة فما فوقها  
... " (٥). حيث إن ( كم ) الخبرية تفيد التكثير .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٦٧ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٦٧ .

(٣) لم يعرف قائله ، المغني ، ابن هشام ، ٤٣٠/١ ، والشاهد فيه قوله : ( أن تقرأن ) ، برفع الفعل المضارع بعد

( أن ) حملاً على ( ما ) ، انظر : شرح الأشموني ، الأشموني ، ٢٨٧/٣ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٦٨ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٦٣ .

علل ابن الوراق رفع نعت المنادى المفرد المعرفة أن كان النعت مفرداً معرفة بالحمل على اللفظ ، يقول : " واعلم أن المفرد المعرفة إذا نعته بمفرد معرفة ، فلك في النعت وجهان : الرفع والنصب ، فأما الرفع فبالحمل على اللفظ ... " (١) ، ثم نراه يُعلّل سبب هذا الحمل (٢) .

يضاف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى نشير إلى مواضعها في الهامش (٣) .

- الحمل على الموضع : لقد جاء اللسان ما نصّه : " المواضع : معروفة ، واحدها

مَوْضِع (٤) ، واسم المكان : الموضع (٥) .

والحمل على الموضع اصطلاحاً هو : ما يستحقه اللفظ الواقع فيه من الإعراب لو كان

معرباً (٦) .

ومن الحمل على الموضع قوله تعالى : " يا جِبَالُ أُوّبي مَعَةً وَالطَّيْرُ " (٧) ، إذ قرئ (الطير)

بالرفع والنصب فأما الرفع : فعلى العطف على اللفظ ، وأما النصب فبالعطف على الموضع (٨) .

وقراءة الرفع اختيار الأعرج (٩) ، وقراءة النصب اختيار أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ،

ويونس ، وأبي عمر ، والجرمي ، وهي قراءة العامة (١٠) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤١٩ .

(٢) انظر السابق نفسه ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٣) انظر السابق نفسه ، ص ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٣٩٦/٨ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٣٩٦/٨ .

(٦) المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وآخرون ، ص ٢٠١/١ .

(٧) سبأ ، آية ١٠ .

(٨) المقتضب ، المبرد ، ٢١٢/٤ .

(٩) الأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز أحد القراء المشهورين ، توفي سنة ( ١١٧ ) للهجرة ، انظر أخبار النحويين

البصريين ، ص ١٦ .

(١٠) معاني القرآن ، الفراء ، ٣٥٥/٢ .

ولم يكثر ابن الوراق من استخدام هذه العلة ، ومن ذلك ما ذكره عن الاسم المعطوف  
المعرف بأل على المنادى المضاف أو المفرد <sup>(١)</sup>، يقول : " ... حُمِلَ ما فيه الألف واللام على  
اللفظ مرّة ، إذا كان اللفظ يجري مجرى لفظ المرفوع ، وحُمِلَ على الموضع إذا كان  
نصباً " <sup>(٢)</sup>، وذلك نحو يا زَيْدُ والحارثُ <sup>(٣)</sup>، برفع ( الحارث ) ونصبه .

- الحمل على الظاهر : الظاهر في اللغة : البين ، نقول : ظهر الشيء ظهوراً :  
تبيّن وبرز بعد الخفاء ، وفي الفلسفة : ما يبدو من الشيء في مقابل ما هو عليه في ذاته <sup>(٤)</sup>.  
وهو أيضاً : ما انكشف واتضح معناه للسامع من غير تفكر وتأمل <sup>(٥)</sup>.  
وذكر ابن جنّي أن سيبويه احتكم إلى هذه العلة في حمّله (سيّد) على أن عينه ياء <sup>(٦)</sup>،  
فقال في تحقيره : سيّد ، وإن عين الفعل أن تكون ياءً ، وقد وجدت في ( سيد ) ياء ، وهذا  
هو الظاهر <sup>(٧)</sup>، وذكر أيضاً أن ابن دريد ( ت ٣٢١ هـ ) جعل كلمة ( أروى ) في باب  
(أرو) ، فقال لأبي علي : " من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من  
باب التقوى والرعى ؟ فجنح إلى ما نحن عليه من الأخذ بالظاهر وهو القول " <sup>(٨)</sup> .

<sup>(١)</sup> اختلف في هذه المسألة ، فالخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع ، وأبو عمرو ، والجرمي وأبو عثمان  
يختارون النصب ، انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢١ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ص ٤٢١ .

<sup>(٣)</sup> المقتضب ، المبرد ، ٢١٢/٤ .

<sup>(٤)</sup> المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وآخرون ، ٥٧٨/٢ .

<sup>(٥)</sup> الكليات ، الكفوي ، ص ٥٩٤ .

<sup>(٦)</sup> الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٥٣ .

<sup>(٧)</sup> الخصائص ، ابن جنّي ، ٢٥٢/٢ .

<sup>(٨)</sup> السابق نفسه ، ٢٥٦/١ .

ونجد أن ابن الوراق استخدم هذه العلة في ثلاثة مواضع فقط <sup>(١)</sup>، منها : ما ذكره في باب التعجب ، يقول : " واعلم أنك إذا قلت : أحسنُ يزيد .. فالباء يجوز أن يكون موضعها رفعاً ونصباً ، والأظهر أن يكون موضع الباء وما بعدها رفعاً ، لأن ( أحسن ) فعل ولا بد للفعل من فاعل ، ووجب أن تكون الباء مع الاسم في موضع رفع ، فهذا هو الظاهر " <sup>(٢)</sup>.  
 فابن الوراق اعتمد على هذه العلة في ترجيح رفع ( الاسم ) بعد ( أحسن ) وما شابهه .  
 وقد ردُّ على من جعل ( يزيد ) في موضع نصب على أساس أن الفاعل ضمير مقتر في الفعل ( أحسن ) بقوله : " فإذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد " <sup>(٣)</sup>.

### القياس :

لقد تناولت القياس من حيث التعريف والتمثيل عليه أثناء الحديث عن تأثر ابن الوراق بعلم الفقه ، ولكنه قد يُعدَّ علة إذا استخدم لتفسير الظواهر اللغوية وتعليلها .  
 ومن ذلك أن ابن الوراق فسَّر لنا جواز استخدام النمط اللغوي : (إحدى عشرة) وعدم جواز ( واحدة عشرة ) بقوله : (( وكذلك قالوا في المؤنث : ( إحدى عشرة ) ولم يقولوا : ( واحدة عشرة ) ، وذلك لأنهم لما استعملوا في المذكر ، جعلوا لفظ ( إحدى ) حملاً على بناء ( أحد ) ، وألزموه التانيث في آخره ، لأنه أخف من واحدة " <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٤٩ ، ٢٨٠ .

<sup>(٢)</sup> السابق نفسه ، ص ٤١٤ .

<sup>(٣)</sup> السابق نفسه ، ص ٤١٤ .

<sup>(٤)</sup> السابق نفسه ، ص ٣٣٢ .

## الشبه أو التشبيه :

سبق الحديث عن علة الشبه بوجه عام ، فذكرت تعريف الشبه لغة واصطلاحاً ، وأقسامه ، ومثلتُ على علة الشبه المعنوية ، ولذا فسأكتفي بالتمثيل على علة الشبه اللفظية :

- أجرى سيبويه ( فَعُول ) و ( فَعُولَة ) مجرى ( فَعِيل ) و ( فَعِيلَة ) في حذف اللين من المؤنث دون المذكر ، تشبيهاً لوأو المدّ بيائه ، لتساويها في المد والمحل ، أي : كونها بعد العين (١) .

- ذكر الإسترأبادي أن ( صحارى ) ممنوعة من الصرف ، لأنها تشبه صيغة منتهى الجموع التي على وزن ( مفاعل ) ، نحو : مصانع (٢) .

أما ابن الوراق فقد اعتمد كثيراً على هذه العلة (٣) ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وهذه بعض الأمثلة :

- علل عدم جواز أن يلي ( إن ) فعل ، تشبيهاً بالفعل ، يقول : " ووجه آخر : وهو أن ( إن ) مُشَبَّه بالفعل ، فكما لا يجوز أن يلي فعل فعلاً آخر ، فكذلك لا يجوز أن يلي ما شُبَّه به " (٤) .

- علل اطراد فتح نون ( تذهبين ) وما شاكله ، تشبيهاً بنون جمع المذكر السالم ، يقول : " إن قلنا : أنت تضربين ، وإن كان خطاباً للواحدة فهو مُشَبَّه للفظ الجمع ، إلا ترى

(١) شرح الشافية ، الرضي الإسترأبادي ، ٢٣/٢ .

(٢) السابق نفسه ، ١٦٣/٢ .

(٣) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢٣٧ ،

٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٣٠٣ ، ٣١٢ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٩٢ .

الجمع في حال النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسرة ... فلما شابه لفظ الجمع أجري مجراه لهذه العلة ، وفتحت النون ، تشبيهاً بنون الجمع في اللفظ " (١) .

نلاحظ من الأمثلة المتقدمة أن علة الشبه إحدى الصور التطبيقية للقياس ، فالمقيس في المثال الأول عند ابن الوراق هو : ( إن ) ، والمقيس عليه هو : الفعل ، والعلة هي : الشبه والحكم : أن لا يلي ( إن ) فعل .

### النظير :

النظير لغة : المِثْل والشبيه (٢) ، وأما اصطلاحاً : فهو : جمع الناظم أو الناثر أمراً ، وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى ، أو لفظاً للفظ ، أو معنى لمعنى ، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه ، أو يلائمه في أحد الوجوه (٣) ويمكن أن يشمل المِثْل والنظير والمشاكل والمساوي والمعادل ، وما ينطلق منها من علل (٤) .

ومثال ذلك قول الشاعر (٥) :

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ ، فَمَنْ يَصْنَطِرُ لَهَا  
وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تَعْقِبُ

(١) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٢ .

(٢) أساس البلاغة ، محمد بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٩ هـ ) ، تحقيق عبد الرحيم محمد ، بيروت ، دار المعرفة ، ص ٤٦٢ .

(٣) خزائن الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة الحموي ( ت ٨٣٧ هـ ) بيروت ، دار القاموس الحديث ، ١٣٠٤ هـ ، ص ١٣١ .

(٤) منهج أبي حيان الأندلسي في القراءات القرآنية ، يحيى عباينة ، ص ٥٣٤ .

(٥) لطفي الغنوي ، الإنصاف ، الأنباري ، ٦٢١/٢ ، والشاهد قوله : ( تعقب ) حيث كسرت الباء حملاً على النظير ( الجزم ) ، السابق نفسه ، ٦٢٢/٢ .



لقد علّل الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) كسر الباء في ( تعقب ) دون رفعها أو نصبها مستخدماً هذه العلة ، يقول : " وإنما كُسرَت الباء ، لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين ، أحدهما : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظير ... " (١).

واستخدم ابن الوراق هذه العلة في تغليب اسمية ( حبذا ) ، وجعلها اسماً واحداً ، يقول : " وجدنا في الأسماء اسمين جعلاً بمنزلة اسم واحد ، فوجب أن يُحمل ( حبذا ) على حكم الإسمية لوجود النظير في الأسماء (٢) ، ولم يجز حملها على الفعل لعدم النظير " (٣).

نلاحظ أنه يستخدم علة : (عدم النظير) ، وتعد هذه العلة إحدى الصور التطبيقية للقياس.

### الاعتدال أو المعادلة :

يقال في اللغة : عدلتُ الشيءَ فاعتدل ، أي سَوَيْتُهُ فاستوى (٤) ، واصطلاحاً: حمل قضية على أخرى رغبة في التساوي (٥).

ومثالها تعليل الفراء جزم الأفعال وخفض الأسماء ، يقول : " إنما جزمت الأفعال لنقلها فخفت بالجزم ، لأنه حذف ، وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ، ليعتدل الكلام ، بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للتحفيف (٦).

(١) الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٦٢٢/٢ .

(٢) نحو ، بعلبك ، وخمس عشرة ، شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) ، تحقيق

صاحب أبو جناح ، الموصل ، وزارة الأوقاف ، ١٩٨٢م ، ٦١٠/١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٩١ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤٣٣/١١ .

(٥) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٤٦ .

(٦) الإيضاح الزجاجي ، ص ١٠٦ .

وذكر السيوطي في ( الاقتراح ) أن جر ما لا ينصرف بالفتحة كان لمعادلة نصب

جمع المؤنث السالم بالكسرة (١).

أما ابن الوراق فقد سوَّغَ بها بعض الأحكام النحوية (٢)، ومنها ما يلي :

- ذكر ابن الوراق أن نون النسوة يجب أن تكون مشددة نحو : (ضربتهن) ،

لتشارك جمع المذكر الذي زيدَ له حرفان وهما الواو والنون (٣)، يم يقول : " لا يجوز تخفيف

النون لوجهين : أحدهما زوال المعادلة بين المذكر والمؤنث ... " (٤).

نلاحظ أن جمع المؤنث السالم حُمِلَ على جمع المذكر رغبة في تساويهما بأن يكون لكل

منها حرفان ، فيتعادلان .

- علل كسرة الهمزة في ( إن ) وفتحها في ( أن ) محتكماً إلى هذه العلة ،

يقول : " ... لأن الكسر أثقل من الفتح ، و(أن) المفتوحة قد قلنا : إنها وما بعدها اسم ، فقد

طالت بصلتها ، والمكسورة مفردة الحكم ، فهي أخف منها ، فوجب أن يفتح الأثقل ويكسر

الأخف ليعتدلا " (٥).

(١) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٩ .

(٢) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١١٩ ، ٣٣٩ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٧٦ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٧٦ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٢٩٦ .

## المشاكلية :

المشكلة لغة : الموافقة <sup>(١)</sup>، وأما اصطلاحاً : فهي " عند المتكلمين : الاتحاد في الشكل ، وعند النحاة : قصد الموافقة بين اللفظين ، كاختيار البديل في نحو : ما قام أحدٌ إلا زيد ، طلباً للموافقة بين لفظ المستثنى والمستثنى منه " <sup>(٢)</sup>.

ومن التعليل بها في كتب النحاة ما يلي :

- جاء في كتاب ( الأصول ) : " وهي - أي : كيف - مبنية على الفتح ، لأن قبل الفاء ياء ، وأصل تحريك النقاء الساكنين الكسر ، فمتى حركوا بغير ذلك ، فإنما هو للاستتقال ، أو لاتباع اللفظ " <sup>(٣)</sup> .

- ورد في كتاب ( الاقتراح ) أن ( سلسلاً ) صرفت لتشاكل ( أغلاًلاً ) <sup>(٤)</sup>، وذلك في قوله تعالى : " واعتدنا للكافرين سلسلاً وأغلاًلاً وسعيراً " <sup>(٥)</sup>.

- ورجح ابن الوراق رفع الاسم المعرف بأل على النصب <sup>(٦)</sup> في نحو : يا زيد والحارث <sup>(٧)</sup>، متكناً عليها ، يقول : " ... جرى ما فيه الألف واللام مجرى المفرد المعرفة العلم ، فكان الأولى فيه أن يكون مرفوعاً ، ليشاكل لفظ ما قبله " <sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> لسان العرب ، ابن منظور ، ٣٥٧/١١ .

<sup>(٢)</sup> محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، بيروت ، مؤسسة جواد للطباعة ، ١٩٨٣م ، ص ٤٧٨ .

<sup>(٣)</sup> الأصول ، ابن السراج ، ١٤٠/٢ .

<sup>(٤)</sup> انظر : الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٨ .

<sup>(٥)</sup> الإنسان ، آية ٤ ، والشاهد قوله تعالى : ( سلسلاً ) التي صرفت لمشاكله لفظ ( أغلاًلاً ) ، السابق نفسه ، ص ٤٨ .

<sup>(٦)</sup> اختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع ، واختار أبو عمرو ويونس والجزمي النصب ، انظر ، المقتضب ، المبرد ، ٢١٢/٤ ،

<sup>(٧)</sup> علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢٠ .

<sup>(٨)</sup> السابق نفسه ، ص ٤٢٢ .

## المجاورة :

يقال في اللغة : " جاور الرجل مجاورة ، وجواراً وجواراً : ساكنه " (١) . وأما اصطلاحاً : فالمجاورة علة أثبتها البصريون و الكوفيون ، لتوجيه بعض الأنماط اللغوية التي لا يكمن ردّها إلى علة الإعراب (٢) .

ومن أمثلتها النحوية ما يلي :

- قال تعالى : " وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٣) " ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن ( أرجلكم ) جُرٌّ بالجوار ، و كان ينبغي أن يكون منصوباً ، لأنه معطوف على ( وجوهكم ) المنصوبة في قوله تعالى : " فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " ، ولكنّه جُرٌّ ، لمجاورته (برؤوسكم) المجرورة (٤) .

- قال عنتره (٥) :

كَذَّبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنِ بَارِدٍ    إِنْ كُنْتُ سَأَلْتِي عُبُوقاً فَادْهَبِي

حيث ذكر ابن يعيش ( ت ٦٨٠هـ ) في ( شرح المفصل ) أن ( بارد ) خُفِضَ لمجاورته ( شن ) ، والوجه رفعه لأنه صفة لـ ( ماء ) ؛ لأن ( الشن ) لا يوصف بالبرودة (٦) .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ١٥٣/٤ .

(٢) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٩٦

(٣) المائة ، آية ٦ والشاهد جر ( أرجلكم ) لمجاورته ( برؤوسكم ) ، الأنصاف ، الانباري ، ٦٠٣/٢

(٤) السابق نفسه ، ٦٠٣/٢

(٥) ديوانه ص ٢٧٣ ، والشاهد جر ( بارد ) لمجاورته ( شن ) المجرورة ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٧٩/١

(٦) السابق نفسه ، ٧٩/١

- واتكا ابن الوراق على هذه العلة في باب ( الحروف التي ترفع الأسماء النعوت والأخبار ) ، حيث ذكر أن الجرمي قد علل الرفع بها للمجاورة ، وارتضى ابن الوراق بهذا الرأي ، يقول : " وأما جواز قوله - أي الجرمي - فإنه لما رأى أن الأسماء أكثر ما تستعمل مبتدأ بعد هذه الحروف نسب الرفع إليها للمجاورة ، فهذا تخريج قوله ، فأعرفه " (١) .

### السماع :

السماع لغة : إيناس الشيء بالأذن (٢) ، والقبول والعمل بما يسمع (٣) ، وأما اصطلاحاً فقد عرفه السيوطي بقوله : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه - عليه الصلاة والسلام - وكلام العرب قبل البعثة ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة ، بكثرة المولدين نظماً أو نثراً عن مسلم أو كافر (٤) " .

وأقول معلقاً على هذا التعريف : إن الاحتجاج بالحديث النبوي جاء عند المتأخرين ، كابن جنبي والسيوطي ، وأما المتقدمون فلم يحتجوا بالحديث إلا نادراً ، وقد ذكرت سبب ذلك أثناء حديثي عن تأثر ابن الوراق بعلم الفقه .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٤ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ١٠٢/٣ .

(٣) لسان العرب ابن منظور ، ١٦٢/٨ .

(٤) الاقتراح ، السيوطي ص ٤٨ .

والعرب الذين تؤخذ عنهم اللغة هم من عاشوا قبل منتصف القرن الثاني ، بالنسبة إلى عرب الأمصار ، وقبل نهاية القرن الرابع الهجري ، بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية (١).

والسمع والنقل في عرف النحاة مترادفان (٢)، فقد استخدم ابن الأنباري مصطلح النقل وقصد به " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " (٣) ، فخرج ما جاء في كلام غير العرب من الموالين ، وما شذ من كلامهم ؛ كالجزم بـ ( لن ) والنصب بـ ( لم ) وغيرهما من الشواذ مما خرج عن حد النقل (٤).  
وتعد هذه العلة من أهم وسائل التعليل اللغوي ، ولذا استخدمها علماء العربية كثيراً ، لتفسير ما جاء عن العرب ، فيقول اللغوي لنطق من النطوق : هكذا قالت العرب ، أو العرب تقول هذا ، أو سمعت من يوثق بعربيته .

ولبيان أهمية هذه العلة في الدرس النحوي نعرض الأمثلة التالية :

- جاء في كتاب ( الاقتراح ) أنه يقال : امرأة ثدياء ، ولا يقال : رجل ثدي ، ليس

لذلك علة سوى السماع (٥).

(١) المعجم المفصل في علوم اللغة ( الألسنيات ) ، محمد التونجي وزميله ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ،

١٩٩٣م ، ٣٣٨/١ .

(٢) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ٤٢ .

(٣) لمع الأدلة ، ابن الأنباري ص ٨١ .

(٤) السابق نفسه ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٩ .

- ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار محتجبن بقوله تعالى :  
 " وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (١) " بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي  
 عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، ويحيى بن عاصم ، وأبي جعفر ، وخلف (٢) .  
 - جاء في شرح المفصل أن (كان) قد تقع تامة ؛ فلا تحتاج إلى اسم وخبر (٣) ، ومما  
 يدل على ذلك قول الشاعر (٤)

فَدَى لِيَنِّي ذَهْلَ بِنِ شَيْيَانِ نَاقَتِي      إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

- ذهب المبرد إلى أن ( حاشى ) فعل (٥) ، محتجاً بقول الشاعر (٦)

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ      وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأُقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

فلما تصرقت علم أنها فعل (٧) .

وأما احتكام ابن الوراق إلى هذه العلة فقد سبق القول فيه أثناء حديثي عن بناء

القاعدة النحوية على السماع ، وذلك في مهاد الرسالة .

(١) المائدة ، آية ٦ ، والشاهد قوله تعالى : (أرجلكم) بالجر على الجوار انظر ، الإنصاف ، ابن الأنباري ، ٦٠٣/٢ .

(٢) السابق نفسه ، ٦٠٣/٢ .

(٣) شرح المفصل : ابن يعيش ، ن ٩٨/٧ .

(٤) لمقاس العائذي ، والشاهد قوله : ( كان يوم ) ، برفع ( يوم ) ، على أساس أن ( كان ) تامة ، انظر ، السابق

نفسه ، ٩٨/٧ .

(٥) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٥٨ .

(٦) للناطقة النيباني ، ديوانه ، ص ٢٠ ، والشاهد فيه قوله ( أحاشي ) ، حيث دل على أن ( حاشى ) فعل ، لتصرفها

في هذا البيت ، السابق نفسه ص ٢٥٨ .

(٧) السابق نفسه ص ٢٥٨

## الاستعمال :

يقال في اللغة : " استعمل فلان غيره : إذا سأله أن يعمل له ، واستعمله : طلب إليه العمل " (١)  
والاستعمال اصطلاحاً : هو استعمال العرب للنمط اللغوي (٢) وقد درج النحويون  
على استعماله منذ زمن مبكر من نشأة النحو العربي (٣)

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه العلة عند ابن الوراق أنه يرى أن لفظي التوكيد (نفس)  
و ( عين ) يجب تقديمهما على الألفاظ الأخرى معتمداً في هذا التقديم على علة الاستعمال ،  
يقول : " فـ ( النفس ) و ( العين ) يجب تقديمهما على كل حال . لأنهما قد يستعملان غير  
مؤكدين ، كقولك : نزلت بنفس الجبل ، ورأيت عين زيد ، فلما كانا يستعملان منفردين لغير  
معنى التوكيد ، وكان ( كل و أجمعون ) لا يجوز أن يستعملا إلا تابعين ... وجب أن يُقدّم ما  
يقوم بنفسه على التابع " (٤).

فاستعمالهما منفردين لغير معنى التوكيد جعل لهما أولوية التقديم في الرتبة على

غيرهما من ألفاظ التوكيد الأخرى .

وهو يتكون من ثلاثة أقسام وهي :

(أ) كثرة الاستعمال :

هي أن يكثر استعمال لفظ ما أو تركيب ما، فيترتب على ذلك حذف بعض

حروفهما أو اختيار الحركة الخفيفة تخفيفاً، أو بناء حكم نحوي ما .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤٧٥/١١ .

(٢) القياس والعلة عند النحويين البصريين ، يحيى عباينة، ص ٧.

(٣) الكتاب ، سيبويه، ٤١١/٢ ، والأصول : ابن السراج ، ٦١/١ ، والخصائص ، ابن جني ، ٩٧/١ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٥٠ .



ووجدت هذه العلة في التعليل في باكورة الدرس النحوي ؛ يقول الدكتور  
عبد الراجحي : " أما كثرة الاستعمال فيكاد يكون القياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في  
كثير من الظواهر " (١) .

وربط ابن جنبي بين هذه العلة وعلّة التخفيف<sup>(٢)</sup> قائلاً: " ليقل في كلامهم ما يستقلون،  
ويكثر في كلامهم ما يستخفون<sup>(٣)</sup> " لأن كثرة الاستعمال تجعلنا نطلب التخفيف، والتخفيف لا  
يكون إلا بكثرة الاستعمال ، لذلك عدت هذه العلة من قانون الاقتصاد اللغوي " (٤) .

والاحتكام إلى هذه العلة عند النحاة كثيرة، منها:

- قال سيبويه: "فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين، لأنه

كثر في كلامهم فحذفوه " (٥) .

- وقال أيضاً: " ... قد قالوا: (يا صاح) وهم يريدون: (يا صاحب) ، وذلك لكثرة

استعمالهم هذا الحرف، فحذفوه " (٦) فحذف الباء في (صاحب) راجع إلى ميل العرب إلى الخفة.

- قال ابن جنبي: "الأشْرَ - بتشديد الراء - هو الأصل المرفوض ، لأن أصل قولهم:

هذا خير منه ، وهذا شرّ منه: هذا أخير منه، وهذا أشْرَ منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين

فحذفت الهمزة منهما " (٧) .

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث، عبد الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م، ص ٨٤. سيذكر مستقبلاً  
باختصار : النحو العربي .

(٢) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٦٣ .

(٣) الخصائص ، ابن جنبي ، ٥٠/١ .

(٤) أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، ص ١١٥ .

(٥) الكتاب سيبويه ، ٢٠٤/١ .

(٦) السابق نفسه ، ٣٣٧/١ .

(٧) المحتسب ، ابن جنبي ، ١٠٨/٢ .

- علّ أبو حيان الأندلسي جواز حذف حرف النون من الفعل الناقص (تكن) في الجزم بقوله : "سوّغه كثرة الاستعمال" (١) .

- فسّر ابن الوراق كثيراً من الظواهر اللغية بالاحتكام إلى هذه العلة (٢) ، وهذه بعض الأمثلة :-

أ) علّ ابن الوراق فتح العين في قولهم: لعمرك ، لكثرة القسم في كلامهم (٣) .  
ب) علّ ابن الوراق حذف حرف الجر في نحو . نصحت زيدا بكثرة الاستعمال ، يقول " ومنه ما يُحذف استخفافاً ، لكثرتة في كلامهم ، كقولهم : نصحت لزيد ... لأن هذه الأشياء كثرت في كلامهم فاستخفوها ، فحذفوا حرف الجر" (٤) .

ج) يفسر لنا اختصاص (يا) بلفظ الجلالة بالاحتكام إلى كثرة لاستعمال ، يقول : " وأما اختصاص (يا) باسم الله تعالى فجواز دخول (يا) عليها ، فاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره ، أحدها : كثرة الاستعمال" (٥) .  
ب) قلة الاستعمال :-

قرر النحويون أن القليل هو ما جاء دون الكثير من حيث استعماله عند العرب ولا يقاس عليه ، إلا إذا لم يكن سبيل إلى غير ذلك (٦) ومن الصور التطبيقية لهذه العلة عند

(١) الهمع ، السيوطي ، ١٠٨/٢ .

(٢) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٩، ١٧١، ١٧٤، ١٨٢، ٢٠٠٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٣١٤، و ٣٩٠، ٤٢٦ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٤٤ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٤٠٩ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٦) الكليات ، الكفوي ، ٦٤/٣ ، والاقتراح ، السيوطي ، ص ٥٩ .

النحويين ما يلي : جاء في كتاب سيبويه : " وإنما منع (فعل) أن يطرد اطراد (فعل) أنه أقل من الكلام في (فعل) صفة ، كما جاء أقل منه في الأسماء وهو في الصفة قليل أيضاً " (١).

- ومن القليل أيضاً دخول (لا) الناهية على المتكلم (٢) ، ففي قوله تعالى " وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ " (٣) فقد قرأ الحسن والشعبي من أصحاب القراءات الشاذة : (وَلَا نَكْتُمُ) بسكون الميم ، ولهذا فقد عدت هذه القراءة شاذة (٤).

- ذكر ابن الوراق أنه لا يجوز دخول (يا) على (الذي) و(التي) ، لأنه لم يكثر استعمالهما في لفظ الجلالة ، يقول : " فأما (الذي) و(التي) فلا يجوز دخول (يا) عليهما ... لأنهما صفتان لم يكثر استعمالهما ففارقتا اسم لفظ الجلالة " (٥).

- ذكر أنه لا يجوز القياس على ما كان معدولاً من الفعل الرباعي ، لأنه لم يكثر كثرة باب الأفعال الثلاثية (٦) ، يقول : " وأما ما كان معدولاً من الفعل الرباعي ، فالقياس لا يجوز عليه ، لأنه لم يُسمع منه إلا حرفين ، أحدهما ، عَرَّعَار ، وهي لعبة يلعبون بها وَقَرَقَلَوْ من السحاب المُقَرَّر بالرعْد ... فلما لم يكثر لم يجز القياس عليه (٧).

نكتفي بهذين المثالين ، ونشير إلى مواضع أخرى في الهامش (٨).

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٢٠٥/٢.

(٢) القياس والعلّة عند النحويين البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٩ .

(٣) المائدة ، آية ١٠٦ ، والشاهد إسكان ميم (نكتم) شذوذاً ، انظر البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ٤٤/٤ .

(٤) السابق نفسه ، ٤٤/٤.

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢٣ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٣١٤ .

(٧) السابق نفسه ، ص ٣١٤ .

(٨) السابق نفسه ، ص ١٥١ ، ١٨٤ ، ٢٨٣ .

ج) عدم الاستعمال :-

أجاز بعض النحويين التعليل بالأمور العدمية <sup>(١)</sup> فعَلَّل بناء الضمير ، باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته <sup>(٢)</sup>.

ووضح ابن الأنباري ذلك <sup>(٣)</sup> وسماه : " الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه " وقال : " اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله ، فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، وذلك مثل أن يستدل على نفي أن أقسام الكلام أربعة ، أو نفي أن أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل . ولو كان على ذلك دليل لعُرف ذلك مع كثرة البحث فلما لم يُعرف ذلك دلَّ على أنه لا دليل ، فوجب ألا تكون أقسام الكلام أربعة ولا أنواع الإعراب خمسة " <sup>(٤)</sup>.

أما ابن الوراق فقد فسّر بعض الأنماط اللغوية محتكماً إلى هذه العلة ، ومنها :

- علَّل ابن الوراق تأخير رتبة لفظي التوكيد (كل) و(أجمعون) عن لفظي (نفس) و(عين) بأن هذين اللفظين لا يستعملان إلا تابعين بخلاف (نفس) و(عين) الذين قد يستعملان غير تابعين ، نحو نزلت بنفس الجبل ، ورأيت عين زيد <sup>(٥)</sup>.

- فسّر عدم جواز الإضافة في الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة عشر)

بقوله : " ... لا يجوز ذلك ، لأنه لو جازت إضافته لكانت (تسعة عشر) الإضافة فيه

(١) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٩ .

(٢) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٥٦ .

(٣) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٩ .

(٤) لمع الأدلة ، ابن الأنباري ، ص ١٤٢ .

(٥) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٥٠ .

لازمة ... ولو لزمّت الإضافة لكانت ثلاثة أسماء اسماً واحداً ، وهذا لا يوجد في كلامهم

فلهذا لم يجر أن تقول: عندي خمسة عشر درهماً" (١) .

- وتفسير ذلك أن المضاف يقتضي المضاف إليه، إذ لا يتم معناه إلا به، فكانهما

اسم واحداً؛ ولذا فلو جعلنا ما بعد (خمسة عشر) مضافاً إليه لكانا قد جعلنا ثلاثة أشياء اسماً واحداً ، وهذا لا يستعمل في كلام العرب ، ولهذا امتنعت الإضافة .

- منع ابن الوراق أن يكون أصل (نعم) و(بئس): نَعْمٌ وَبِئْسٌ ، بكسر الأول وضم

الثاني بقوله : " ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما كسر الأول وضم الثاني؛ لأنه ليس في أبنيتهم ولا يوجد في كلامهم كسرة بعدها ضمة لازمة " (٢) .

مضافاً إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى احتكم فيها إلى هذه العلة (٣) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٣٤ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ٢٠٢ و٢٠٥ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٧٥ .

## الخفة :-

الخفة لغة : كل شيء خف محمله، والخفة: خفة الوزن، وخفة الحال (١) وأما اصطلاحاً: فهي ظاهرة تشيع باللغة العربية، وهي حالة يلجئ إليها نقل ظاهر في كلمة ما، أو في تركيب معين (٢) .

يبدو أن هذه العلة من أكثر العلل دوراناً في كتب النحويين، وقد عرف اللغويون أن العرب ينفرون من ثقل اللفظ إلى الخفة في كلامهم، وخير مثال على ذلك تلك القصة التي ذكرها ابن جني منقولة عن أبي حاتم السجستاني (٣) ، فقد روى عنه أنه قال: "قرأ علي أعرابي بالحرم: طيبى لهم، وحسن مأب ، فقلت : طوبى ، فقال: طيبى ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبى " ويعلق ابن جني قائلاً: " أفلا ترى إلى هذا الإعرابي وأنت تعتقده جافياً كزاً ، لا كمناً ، ولا طيباً ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين ، وما ظنك به إلا خلي عن سؤمه ، وتساند إلى سليقته ونجره " (٤) .

٦٠٦٣٨٧

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن لهذه العلة أثراً كبيراً في تفسير كثير من الظواهر اللغوية (٥) ، ويطلق على هذه العلة في العصر الحديث (الجهد الأقل) (٦) ، ويتحقق التخفيف بأحد الأمور التالية : (٧)

- 
- (١) لسان العرب ، ابن منظور، ٨٠/٩ .
  - (٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٧٦ .
  - (٣) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٤٢ .
  - (٤) الخصائص ، ابن جني ، ٧٧/١ .
  - (٥) النحو العربي، عبده الراجحي، ص ٨٤ .
  - (٦) التعليل اللغوي عند الكوفيين ، جلال شمس الدين، ص ٨١ .
  - (٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٧٦-٧٧ .

- الحذف ؛ نحو حذف الواو في (بعد)، وما شابهه .
- الإبدال ؛ نحو إبدال التاء طاء في (اضطراب) وما شابهه .
- تسهيل الهمزة ؛ وهو تيسير نطق الهمزة بإبدالها حرفاً يناسب الحركة التي قبلها ؛ نحو: روية في روية .

وعلة الخفة علة شائعة في كتب النحاة ، وربما لا يوجد نحوي لم يحتكم إلى هذه العلة ، وهذه بعض الأمثلة :

- جاء في كتاب سيبويه ما نصه : " وقالوا: (شَحِحتَ) كما قالوا: (بَخِيتَ)؛ وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة " (١) .

- جاء في كتاب (الأصول) ما نصه : " فمتى وجدت فعلاً حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ، فوجدت العرب قد عدته ، فالعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف ، وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف الجر ، وإنما حذفوه استخفافاً، نحو ما ذكرت لك من ذهب الشام، ودخلت الدار " (٢) ؛ فالأصل ذهب إلى الشام ، فحذف حرف الجر ؛ استخفافاً .

- ذكر في شرح المفصل أن ( المائة) اسم ناقص محذوف منه لام الفعل، وأصلها: منية فحذفت منه الياء تخفيفاً ، والدليل على هذا الأصل قولهم : أميتُ الدراهم (٣) .

- وقد أكثر ابن الوراق -كغيره من النحاة- من استخدام هذه العلة (٤) ، وهذه

بعض الأمثلة :-

---

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٣١٦/٢ .  
(٢) الأصول ، ابن السراج ، ٢٠٥/١ .  
(٣) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٣٧/٥ .  
(٤) انظر علل النحو ، ابن الوراق، ص ١٢٣، و١٢٦، و١٣٠، و١٣٦، و١٣٧، و١٦٠، و١٧٩، و١٨٥، و٢٠٦، و٢١١، و٢١٩، و٢٤٩، و٢٦٩، و٢٧٦، و٣٤٠ .

- يقول ابن الوراق: " فإذا أردت جمع المؤنث جمع سلامة زدت في آخره ألفاً وتاء " ثم يفسر سبب اختيار الألف ، فيقول: " إن حروف المد أولى بالزيادة ، وكانت الألف أولى في هذه المواضع ؛ لأنها أخف حروف المد ، والمؤنث ثقيل ، والجمع أيضاً ثقيل ، فوجب أن يدخل أخف الحروف ، فكانت الألف أحق بذلك لخفتها " (١) .

- يذكر ابن الوراق أن أصل: (أنتم) ، و (هم) : (أنتمو) و (همو) ، حيث حذفت الواو استخفافاً ؛ لأنه لا يشكل حذفه (٢) .

- يذكر ابن الوراق أن بناء الأعداد المركبة على الفتح طلباً للخفة ، حيث إن جعل الاسمين اسماً واحداً مستثقل ، ولذا فقد بني على الفتح (٣) .

## الحذف :-

الحذف لغة : القطع ؛ يقال : " حذف الشيء يحذفه حذفاً : قطعه من طرفه " (٤) واصطلاحاً : ظاهرة تشيع في لغة العرب ، وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف (٥) . ويقع الحذف في الجملة والمفرد والحرف ، فأما ما يقع في الجملة ، ففي مثل : القسم من قولنا : والله قد فعلت ، وأما حذف المفرد ، فنحو : حذف الخبر في قولنا: لولا النيل ما ازدهرت مصر ، وأما حذف الحرف فنحو : حذف الواو في مثل (عدة) (٦) .

(١) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر ، السابق نفسه ، ص ٢٧١ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ٣٣٠ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٣٩/٩ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٦٢ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٦٢ .



ومن أمثلة التعليل بها ما نجده عند ابن جني ، حيث فسر جر (خرب) في قول  
العرب : (هذا جر ضبّ خرب) فحذف المضاف إليه ، يقول : "أصله : هذا جحر ضبّ  
خرب جرّه ، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) ، وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول  
: مررت برجل قائم أبوه ، فتجري (قائماً) وصفاً على رجل ، وإن كان القيام للاب ، لا  
للرجل ، لما ضمن ذكره ... فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء ،  
وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر  
الضمير المرفوع في نفس (خرب) ، فجرى وصفاً على (ضب) - وإن كان الخراب للجحر  
لا للضب - على تقدير حذف المضاف " (١) .

وذكر ابن الوراق أن الشاعر إذا أضطر جاز أن يدخل (يا) على المعرف بأل ؛ كقول

الشاعر (٢) :

فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانَ فَرَا

يَأْكَمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

ثم علل هذا الجواز بقوله : " فوجه ذلك أنه أراد : يا أيها الغلامان ، فحذف

المنادى ، وهو (أي) ، وأقام الصفة مقامه " (٣) .

(١) الخصائص ، ابن جني ، ١/١٩٣ .

(٢) غير معروف القائل ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢٢ . والشاهد قوله : (فيا الغلامان) بإقامة الصفة مقام

المنادى ، السابق نفسه ، ص ٤٢٢ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٤٢٢ .

## الاختصار :-

الاختصار لغة : الإيجاز <sup>(١)</sup>، و اصطلاحاً : شكل من أشكال التخفيف بحذف بعض الحروف أو الكلمات ، اختصاراً و عله الاختصار تتفق و ميل العرب إلى الإيجاز ، فقد وصفهم ابن جنى بقوله <sup>(٢)</sup> : " واعلم أن العرب .... إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد " <sup>(٣)</sup> ولتوضيح المفهوم النحوي لهذه العلة نعرض الأمثلة التالية :

- ١- حذف مفعولي (ظن) و أخواتها لدليل ، و هذا الحذف جائز بالإجماع <sup>(٤)</sup>، واستشهد له بقوله تعالى : " أين شركائي الذين كنتم تزعمون " <sup>(٥)</sup> ، أي : تزعمونهم شركائي.
- ٢- قال الرضي في ( شرح الشافية ) : " وأعلم أنهم قصدوا بالتصغير الاختصار ، إذ قولهم : رجيل ، أخف من قولهم : رجل صغير " <sup>(٦)</sup> .
- ٣- احتكم ابن جنى إلى هذه العلة في باب زيادة الحروف و حذفها ، فقد بين أن ذلك ليس بقياس <sup>(٧)</sup> ، إذ ذكر في كتاب الخصائص " أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبنا تحذفهما ، لكانت مختصراً لها هي أيضاً ، و اختصار المختصر إجحاف به " <sup>(٨)</sup> .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ٢٤٣/٤ .

(٢) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٢٨ .

(٣) الخصائص ، ابن جنى ، ٨٣/١ .

(٤) شرح الأشموني ، ١٨٨/١ .

(٥) القصص ، آية ٧٢ ، والشاهد فيها : حذف مفعولي ( زعم ) ، السابق نفسه ، ١٨٨/١ .

(٦) شرح الشافية ، الرضي ، ٩٢/١ .

(٧) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٢٨ .

(٨) الخصائص ، ابن جنى ، ٢٧٥/٢ .

أما ابن الوراق فقد اعتمد على هذه العلة في مواضع محددة (١) من الكتاب ،  
منها ما يلي :

- يعلل ابن الوراق إقامة (متى) مقام حرف الاستفهام بالاحتكام إلى هذه العلة ،  
يقول : " في استعمال ذلك حكمة عظيمة و اختصار ، ذلك أن القائل لو قال : أتخرج يوم  
السبت ؟ لجاز : ألا يريد المخاطب الخروج إلا في اليوم الثاني ؟ فيقول : لا ، فيلزم السائل  
تكرير السؤال مراراً " (٢) .

- يرى ابن الوراق أن إقامة الآلة مقام المصدر طلباً للاختصار ، نحو: ضرب زيداً  
سوطاً واحداً (٣) .

## الاتساع :-

يقال في اللغة : وسع الشيء الشيء : لم يضق عنه (٤) .  
واصطلاحاً: ضرب من الحذف ، إلا أنك تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف ، و تعربه  
بإعرابه ، و تحذف العامل في الحذف ، و تدع العمل فيه على حالة الإعراب (٥) .  
و نجد أن المبرد (٦) استعان بهذه العلة في تبرير نصب الضمير في قول الشاعر (٧) :

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٨٦ ، و ٢٤٩

(٢) السابق نفسه ، ص ١٧٨

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ٢٣٢

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٣٩٣/٨ .

(٥) الكليات ، الكفوي ، ص ٣٦ ، و انظر ، الأشباه و النظائر ، السيوطي ، ٢٩ / ١

(٦) انظر ، المقتضب ، المبرد ١٠٥/٣

(٧) لرجل من بني عامر ، الكتاب ، سيبويه ، ١٨٧/١ ، و الشاهد قوله : ( شهدناه ) ، حيث نصب الضمير بالفعل

تشبيهها بالمفعول به ، اتساعاً ، المقتضب ، المبرد ، ١٠٥/٣

قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

حيث نصب ضمير اليوم بالفعل ، تشبيهاً بالمفعول به ، اتساعاً ، أي : شهدنا فيه (١) ، فحذف حرف الجر ( في ) ، فعمل الفعل ( شهد ) في الضمير .

و جاء في ( الكليات ) ما نصه : " الأصل و القياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ، ولا بالعكس ، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت الزمان بالإضافة إلى الأفعال (٢) " ، وذلك نحو قول العرب : ( هذا يوم يقوم زيد ) (٣) .

وتم تأويل هذا القول ( الغرض إنما هو المصدر ، فإن المضاف إليه في الحقيقة المصدر ، لأن تأويل قولك : هذا يوم يقوم زيد ، هذا يوم قيام زيد ) (٤) .

ومن التعليل بها عند الوراق ارتفاع ( سير ) الثانية في نحو : أنت سيرٌ سيرٌ ، على تقدير مبتدأ على سعة الكلام (٥) ، فالمبتدأ حذف ، اتساعاً .

## الثقل :-

الثقل لغة : ضد الخفة (٦) ، و اصطلاحاً : وصف في الكلمة يستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف (٧) .

و دواعي الثقل كثيرة ، منها (٨) :

(١) المقتضب ، المبرد ، ١٠٥/٣ .

(٢) الكليات ، الكفوي ، ١٩٣/١ .

(٣) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١١٢ .

(٤) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١١٣ .

(٥) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٣٣ .

(٦) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ٣٨٢/١ .

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٣٦ .

(٨) السابق نفسه ، ص ٣٧ .

١- ثقل الحركة في حروف العلة ، كتقل الكسرة و الضمة في الواو والياء ، و هذا الثقل يقتضي إخفائهما في الحرفين المذكورين ، حيث يمنع من ظهورها ثقل لفظهما ونطقهما ، ذلك نحو : ( يسمو ) و ( القاضي ) .

٢- اجتماع الأمثال في الحروف ، مثل : اجتماع الألفين مع توسط الهمزة بينهما ، وهذا الاجتماع يقتضي قلب الهمزة ياء ، و ذلك نحو خطايا ، و أصلها خطاءا .

٣- التقاء الساكنين : يعتبر هذا الالتقاء أمراً متعذراً و ليس ثقیلاً فقط .

و قد تخلص منه العرب بتحريك الساكن الأول من الحرفين الساكنين .

٤- ثقل الحروف المتقاربة في المخرج في حالة اجتماعها ، مثل كلمة مسشزرات .

٥- ثقل اجتماع الكلمات المتنافرة .

و يُؤسّس التعليل بهذه العلة على مسلمة مفادها : أن الإنسان يسلك في نطقه أيسر

السبل ، و أقلها جهداً ، و لهذا فإن النطق تتغير تبعاً لذلك من الثقل إلى الخفة (١) .

و علة الثقل من أكثر العلل دورانا في كتب النحاة ، و هذه بعض الأمثلة :

- جاء في كتاب سيبويه ما نصه : " فأما فعل فإن الواو فيه تسكن لاجتماع الضميتين

و الواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في ( الواو ) في : ( أدور ) و ( قوول ) و ذلك

قولهم : ( عوان ) و ( عوون ) ، و ( نوار ) و ( نُور ) و ( قوول ) و ( قوم قول ) ، و ألزموه

هذا الإسكان ، إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو ( رُسل ) و ( عُضد ) ، و أشباه ذلك ، ولذا آثروا

الإسكان فيها على الهمزة ، حيث كان مثالها يسكن للاستتقال " (٢) .

(١) التعليل اللغوي عند الكوفيين ، جلال شمس الدين ، ص ٨١ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، ٣٦٨/٢ - ٣٦٩ .

فحذف الحركة فيما تتابعت فيه حركتان ثقيلتان هرباً من الثقل ويقول سيبويه  
أيضاً : " فيما باله - يسأل أستاذه الخليل - أي: أفعال - لا ينصرف إذا كان صفة ، وهو نكرة  
، فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستثقلوا التتوين فيه ، كما استثقلوه في  
الأفعال " (١).

- جاء في كتاب ( أسرار العربية ) أن إسكان الحرف الثاني في ( نعم ) و( بئس )  
للاستئقال (٢).

- يذكر ابن جني أن الزجاجي ذكر أنه اختير للفاعل الضمه لخفته ، واختير للمفعول  
الفتحة لثقله (٣) .

أما ابن الوراق فقد أكثر من استخدام هذه العلة استخداماً جعلها أكثر العلة دوراناً في  
كتابه ، وهذه بعض الأمثلة :-

- حذف الهمزة في ( أكرم ) حيث إن أصلها : أ أكرم ، يقول ابن  
الوراق : "... و السبب في حذفها أن المتكلم لو أخبر عن نفسه لزمه أن يقول : أنا أ أكرم ،  
فتلنقي همزتان زائدتان ، و ذلك مستثقل ، وقد وجدناهم يحذفون الهمزة الأصلية ، استئقالاً"

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٣ / ١٩٣ .

(٢) أسرار العربية : ابن الأنباري ، ص ٤٤ .

(٣) الخصائص ، ابن جني ، ١ / ٤٨ .

لها ، كقولك : خذ وكل والأصل ، أخذ و أكل ، لأنه من : أخذ وأكل ، وكان حذف الزائد أولى مع ما فيه من الاستتقال ، فوجب أن تحذف الهمزة ... " (١) .

- بناء ظرف الزمان ( يوم ) على الفتح إذا أضيف إلى الفعل ، هرباً من ثقل الضم والكسر ، يقول ابن الوراق : " و إنما جاز بنائه ، لأنه أضيف إلى فعل مبني ، فأجري مجراه ، واختير فتحه ، لأن الكسر والضم بعد الواو و الياء مستقلان ، فعدلوا به إلى الفتح " (٢) .

نكتفي بهذين المثالين ، ونشير إلى مواضع أمثلة أخرى في الهامش (٣) .

وأود أن أختم الحديث عن هذه العلة بقول ابن جني : (نطق العرب اتخذ لنفسه أيسر السبل ، بحيث يهرب من الثقل إلى الخفة ، حتى إن جميع علل النحويين موافقة للطباع) (٤) .

## الطول :-

علة الطول ضرب من الاستتقال ، نتيجة طول الكلمة أو التركيب اللغوي ، مما يوجب اختيار الحركة الخفيفة بدل الثقيلة ، أو اختيار السكون بدل الحركات الثلاثة ، أو اللجوء إلى الحذف طلباً للخفة و هرباً من الطول الذي يستدعي الثقل .

أما اختيار الحركة الخفيفة فمثاله ما جاء في كتاب سيبويه ، إذ ذكر أن الفتحة في المنادى المضاف إنما جاءت ، فراراً من الثقل الذي يخلفه الطول ، يقول : " وزعم

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢١١ ، ٢٧ ، ٢٧٦ ، ..

(٤) الخصائص ، ابن جني ، ٤٨ / ١ .

الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبدَ الله ، ويا أخانا و النكرة حين  
قالوا : يا رجلاً حين طال الكلام " (١) .

و أما اختيار السكون بدل الحركات الثلاثة فمثاله ما جاء عند ابن الوراق أثناء حديثه  
عن اختصاص حروف الشرط بالجزم ، يقول : " وإنما خصت بالجزم ، لأن الشرط  
والجزاء يقتضي جملتين ، نحو : إن تضرب أضرب ، فلطول ما يقتضيه الشرط و الجزاء  
اختير له الجزم ، لأنه حذف و تخفيف " (٢) .

وأما الحذف فمثاله ما جاء عند ابن الوراق أيضاً ، إذ ذكر أن أصل ( علبط ) ،  
(وهدب ) : علابط و هدايد ، حيث خفف هذان اللفظان ، لطولهما بحذف الألف في كل  
منهما (٣) .

علة العوض ، أو علة التعويض :

العوض لغة : البديل (٤) و عوّضته : إذا أعطيته بدل ما ذهب منه (٥) ، اصطلاحاً :  
هو كما يقول ابن فارس (ت ٣٧٧هـ) : " إقامة الكلمة مقام الكلمة " (٦) ، وله أنواع  
ثلاثة هي (٧) :

١. تعويض حرف عن حرف : نحو تعويض التاء عن الواو في مثل : عدة

(١) الكتاب ، سيبويه ، ٢ / ١٨٢ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٠ .

(٣) انظر ، السابق نفسه ، ص ١٥٠ .

(٤) الفرق بين العوض والبديل أن العوض أخص من البديل ، فكل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً ، انظر  
الخصائص ، ابن جني ص ٢٦٥/١ .

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ، ٧ / ١٩٢ .

(٦) الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، ص ١٧٩ .

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٦٣ .



٢. تعويض حرف عن أكثر من حرف وذلك كتعويض الياء في التصغير والجمع الأقصى

، مثل : مخيرج ومخاريج في تصغير وتكسير : مستخرج .

٣. تعويض حرف عن حركة : وذلك في كلمتين اثنتين هما : إسطاع و أهراق ،

بقطع الهمزة وفتحها .

فالسین عوض عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلى التاء لأنها بمعنى : أطاع ،

والأصل : أطوع ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت ألفا ، وعوض عن حركة

العين السين ، فقيل : إسطاع ، ومثلها أهراق في كون الهاء عوضاً عن حركة العين .

وللتعويض حروف خاصة تسمى حروف التعويض ، وهي : التاء وهمزة الوصل والياء ،

والهاء ، والسين <sup>(١)</sup> .

والتعويض واجب وجائز ، ومنه السماعي ، فالواجب في مصدر الفعل إذا كان مثلاً

واوياً مما تحذف فاؤه في المضارع ، نحو : عدة وثقة . والجائز في التصغير والجمع

الأقصى ، وأما السماعي فكما في همزات ابن ، واسم ، واست <sup>(٢)</sup> .

ومن التنصيص على هذه العلة عند النحويين ما يلي :- قال الأخفش : " إن جميع

ظروف الزمان يتعدى الفعل إليها بغير حرف الجر ، وظروف المكان إنما يتعدى الفعل منها

بغير توسط حرف الجر فجعلت إضافة ظروف الزمان إلى الفعل عوضاً عن ذلك " <sup>(٣)</sup> .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٦٣ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٦٣ .

(٣) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٣٨ .

فسر لنا السيوطي سبب إضافة (ها) إلى (أي) في النداء بقوله : " (أي) تستعمل  
مضافة ، ولا تنفصل من الإضافة إلا في النداء ، فلما حذف منها المضاف عوضت  
(أي) (ها) " (١) .

وقد احتكم ابن الوراق كثيراً (٢) إلى هذه العلة ومن ذلك الآتي :

- فسر لنا بناء (قبل) و (بعد) على الضم إذا حذف منهما المضاف بقوله : " فلما  
كانت (قبل) و (بعد) قد حذف منهما المضاف حركا بأقوى الحركات ، ليكون ذلك عوضاً عن  
المحذوف " (٣) .

- ذكر أن الواو تقع عوضاً من (رب) (٤) ، نحو قوله : (٥) .

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ

إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

- ذكر أن دخول همزة الوصل في نحو ( اقض ) ، عوضاً من حرف العلة  
المحذوف (٦) .

ونجد أنه استخدم علة (عدم العوض) في تفسير نصب الفعل المضارع بعد (أن) إذا  
كانت ملحوقه بـ (لا) ، يقول : " ... وإذا لم تكن عوضاً ، وكانت (أن) خفيفة انتصب الفعل

(١) الهمع ، السيوطي ، ٥٣/٣ .

(٢) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٥ ، و ١٣٢ ، و ١٣٦ ، و ١٤٢ ، و ١٥١ ، و ١٧٢ ، و ٢٤٨ ، و ٢٦٤ ،  
و ٢٦٨ ، و ٢٨٤ ، و ٢٩٣ ، و ٣٠٢ ، و ٤٠٤ ، و ٤٢٥ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٨٣ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٥٩ .

(٥) لجران العود ، ديوانه ، ص ٩٧ ، والشاهد فيه قوله : " بلدة " ، حيث جاءت الواو عوضاً عن (رب) ، انظر ،

معاني القرآن ، الفراء ، ٢٨٨/١ .

(٦) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٧٥ .

بعدها ، كقوله تعالى : " وحسبوا أن لا تكون فتنة " (١) ، ويفسر النصب بقوله : " ... ومن نصب جعل (أن) خفيفة نفسها ، ولم يجعل (لا) عوضاً ، فعملت (أن) في الفعل ، فنصب بها " (٢) .

## الدلالة :-

سبق الحديث عن مصطلح (الدلالة) ، كعلة معنوية في الفصل الثاني .

أما مصطلح (الدلالة) كعلة لفظية ، فالدلالة لغة: الإرشاد ، واصطلاحاً: هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (٣) : وذلك نحو : اقض ، بكسر الضاد ،، حيث إن الكسرة في هذا الفعل تدل على الياء المحذوفة .

ويستعمل اللغويون هذه العلة فيما يرشد إلى أصول الأشياء ، ومن ذلك قولهم : إن أصل الياء من ميزان واو بدليل الفعل (وزن) ، وإن (يا أبت) بكسر التاء ، لأن هذه الكسرة تدل على الياء المحذوفة (٤) .

والدلالات النحوية التي يستعملها النحاة متعددة ، منها (٥) :

- دلالة التضمن ، كدلاله الفعل على الحدث ، وهي ما تُسمى بـ ( دلالة المرجع ) .

- دلالة الالتزام ، كدلاله الفعل على الفاعل .

(١) المائدة ٧٦ ، والشاهد : نصب الفعل (تكون) بـ (أن) إن لم تكن (لا) عوضاً ، انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٩٨

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٩٨ .

(٣) التعريفات الجرجاني ، ص ١٠٩ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٨٢ .

(٥) السابق نفسه ، ص ٨٢-٨٣ .

- دلالة الصيغة ، كدلالة الفعل على الزمان (١) .

ومن احتكام ابن الوراق إلى هذه العلة ما يلي:

- يقول: "وأما ما يجوز إظهاره وإضماره ، فإنه يجري ذكر الفعل ، أو يكون

الاسمان في حال الفعل ، كقولك : زيدا ، إذا سمعت ذكر ضرب ، فأنت بالخيار إن شئت

قلت : أضربُ زيدا ، وإن شئت حذفته الفعل ، لدلالة الحال عليه (٢) .

- يفسر سقوط التنوين في الوقف بالاحتكام إلى هذه العلة ، يقول : "هو-أي

التنوين - أنه زيادة على الكلمة ، وحكم الزائد أنقص من الحكم الأصلي ، فأسقطوه في

الوقف ، ليدلوا بذلك على نقصه (٣) .

## الاستتار:

يقال في اللغة : " سترت الشيء أستره إذا غطيته (٤) ، وأما اصطلاحاً " فالمستتر :

وصف للضمير الذي لا وجود له في اللفظ " (٥) .

واستتار الضمير نوعان : واجب وجائز ، فأما الضمير المستتر استتاراً واجباً فهو

الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل كما في أفعال التعجب ، نحو : ما أحسنَ الرجلين!

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، بيروت .

دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧ م ، ص ١٠٩ سيذكر مستقبلاً باختصار : حاشية الصبان .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٩٣ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٣٩٣ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٣٤٣/٤ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٠٣ .

وأما الجائز فهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، مثل: ( أكل ) و ( تأكل ) فالضميران فيهما جائزا الاستتار ، لأن الاسم الظاهر يخلف كل منهما (١) .

ومن أمثلة التعليل بها ما نجد عند الكسائي ، والفراء ، وهشام (ت ٢٠٩هـ) ، إذ قالوا : " الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم (٢) .

ونجد أن ابن الوراق استخدم هذه العلة ليثبت أن ( نعم ) و ( بئس ) فعلان ، يقول : " فأما الدليل على أنهما فعلان ... لاستتار الضمير فيما ، لا يستتر الفاعل إلا في الأفعال " (٣) .

## الإضمار :

أضمرت الشيء : أخفيته (٤) والإضمار : ترك الشيء بعد بقاء أثره (٥) .  
استخدم ابن الوراق هذه العلة في باب الاشتغال ليعلل أن الرفع أولى من النصب في نحو : زيد ضربته ، يقول : " أعلم أنك إذا قال : زيد ضربته ، فالاختيار الرفع في (زيد) والنصب جائز وإنما أختير الرفع ، لأن الرفع بغير إضمار ، والنصب بإضمار ، فكان ترك الإضمار أولى ، لأنه أخف مؤونة من النصب ، وليس أيضاً في الكلام ما يقتضي إضمار

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٠٣-١٠٤ .

(٢) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٠١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٨٧-٢٨٨ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤/٤٩٢ .

(٥) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٢٩ .

الفعل، ولهذا كان الرفع أولى<sup>(١)</sup> " ، وتفسير ذلك أن (زيداً ضربته) فـ (زيد) مرفوع بالابتداء في حين أن (زيداً) ضربته فـ (زيداً) منصوب بتقدير فعل ، أي : ضربت زيداً ضربته .

## الخفاء :

جاء في الكليات : خفي عليه الأمر : استتر<sup>(٢)</sup> .

ومن التعليل بها عند النحويين ما نجده عند المبرد ، فقد ذكر أن ضمير الغائب يجب أن يبنى على الضم ، لأن الهاء حرف خفي ، فاختروا الضم ، لأنه أقوى الحركات ، فقويت به الهاء<sup>(٣)</sup> .

واعتمد ابن الوراق عليها في تفسير الوقوف على الهاء في نحو (قامت) إن سميت به رجلاً ، يقول: "... لأن الهاء حرف خفي ، وهو من مخرج الألف<sup>(٤)</sup> ، فكرهوا أن يبدلوا التاء ألفاً فليتبس بالألف التي هي بدل من التتوين ، فكانت الهاء أولى بذلك " <sup>(٥)</sup> .

كما يُعلل بالعلة نفسها إبدال التتوين ألفاً في الوقف ، فيقول: "... ، وإنما أبدلوا من التتوين ألفاً ، لأن الألف خفيفة وأن الإشارة إلى الفتح متعذرة لخفائه..."<sup>(٦)</sup> ، وتفسير ذلك أن الفتح لا يظهر في نحو (رأيت قاضياً) إن وقف عليها ، فكان لا بد من إبدال التتوين ألفاً ، للدلالة على هذا الفتح الذي يدل على الإعراب .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٠١ .

(٢) الكليات ، الكفوي ، ١٣٢/٢ .

(٣) المقتضب ، المبرد ، ٢٦٤/١ .

(٤) مخرجهما من أقصى الحلق ، المقتضب ، المبرد ، ١٩٢/٤ .

(٥) (٦) علل النحو ابن الوراق ، ص ١٤٢ و ١٣١ على التوالي .

نلاحظ بعد عرض علة الدلالة ، والإضمار ، والاستتار والخفاء ما يلي:

(١) أن ما يجمع علة الإضمار والاستتار والخفاء والخفاء وعدم الظهور .

(٢) أن علة الدلالة نقيضة هذه العلل ، فهي تستدعي الظهور وعدم الاستتار .

## الاستحسان :

جاء في اللسان ما نصه : " يستحسن الشيء ، أي : يَعُدُّه حسناً (١) ، واصطلاحاً: ترك

القياس والأخذ بما هو أرفق ، أو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه (٢) .

ذكر الأنباري أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالقياس (٣) ، فمنهم من لم يأخذ به لما فيه

من ترك القياس ، ومنهم من أخذ به ، ومع ذلك اختلفوا في تعريفه ، فقال بعضهم : هو ترك

قياس الأصول لدليل ، وقال آخرون : هو تخصيص العلة (٤) .

ويبدو أن النحاة متأثرون بالفقهاء ، فهم أيضاً اختلفوا بالأخذ به ، فقد أخذ به أصحاب

المذهب الحنفي ، وتركه أصحاب المذهب الشافعي (٥) .

والاستحسان قسمان (٦) :

(١) استحسان عربي : هو الذي تستحسنه العرب وتتنطق به ، وهو علة ظاهرة ،

كاستحسانهم أن يقولوا : الفتوى بالواو ، ولم يقولوا : الفتيا بالياء .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ١١٧/١٣ .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٣٢-٣٣ .

(٣) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٣١ .

(٤) معجم مصطلحات أصول الفقه ، علاء الدين نجم ، الأردن ، عمان ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٩ .

(٥) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ١٥٦/٢ .

(٦) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٣١ .

٢) استحسان نحوي : وهو ما يستحسنه النحويون في تفسيرهم وتعليلهم لما استحسنته

العرب ، كاستحسانهم أن يقولوا (استحوذ)، ليخرج ، تنبيهاً على أصل بابه (١) .

واستخدم ابن الوراق هذه العلة في الرد على الفراء الذي يرى أن الميم في (أمنأ) في

نحو ( اللهم أمنأ منك بخير) عوض من (يا) ، يقول ابن الوراق : "والوجه الثاني أنه

مستحسن : اللهم أمنأ منك الخير ، فلو كانت الميم المراد بها ما ذكر ، لحصل في الكلام

الذي ذكرناه تكرر ، والتكرار مستقبح ، وحسن استعماله دليل على فساد ما قال " (٢) .

ومن الاستحسان أيضاً ما ذكر عن إضمار (أن) بعد (اللام) و (حتى) وأخواتها :

فيقول : " وإنما جاز إضماره في هذه المواضع : لأن هذه الحروف - أعني (اللام

وحتى وأخواتها) - صارت عوضاً منها... فلما صارت عوضاً عن (أن) حسن حذفها (٣) .

## التحسين :

التحسين لغة : التزيين ، يقال حسَّنت الشيء تحسینا : زینته " (٤) ، واصطلاحاً : أن

يدخل على الكلمة أو على التركيب ما يزينهما لفظاً .

ومن أمثلتها دخول الفاء على بعض الألفاظ ، لتحسينها : نحو (صاعداً) ، و (سافلاً) ،

و (حسب) ، و (قط) فنقول مثلاً: نجح الطالب فحسب ، وأعطيته خمسين ديناراً فقط (٥) .

(١) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ، محمد الحجوج ، ص ١٣٢ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢١-٤٢٢ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٥٩ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ، ١١٥/١٣ .

(٥) معجم الإعراب والإملاء ، إميل يعقوب ، ص ٢٩٦ .



ومن التعليل بها عند ابن الوراق قوله : " فمما جاءت - أي كان - ملغاة في المعنى واللفظ والإلغاء بعد التركيب ، وتحسين اللفظ<sup>(١)</sup> ، قوله تعالى " كيف نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا " (٢) .

### الاستقباح :

جاء في لسان العرب ما نصه : " القبح : ضد الحسن ، واستقبحه : رآه قبيحاً<sup>(٣)</sup> ، وهذه العلة ضد علة الاستحسان . وعد سيبويه الفصل بين (كم) وما أضيفت إليه قبحاً ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد<sup>(٤)</sup> .

ومن القبح عند ابن الوراق<sup>(٥)</sup> ، أن يخلو الفعل من لفظ الفاعل إن كان مبنياً للمجهول ، ولذا وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ، فقال في باب (ما لم يسم فاعله) : " إن قال قائل : لم يجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ؟ فالجواب على ذلك : أن الفعل لا يخلو من فاعل ، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسماً مرفوعاً " (٦) .

(١) عل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٩٧ .

(٢) مريم ، آية ٢٩ ، والشاهد : مجيء (كان) لتحسين لفظ الآية ، السابق نفسه ، ص ١٩٧ .

(٣) لسان العرب ، ابن منظور ، ٥٥٢/٢ .

(٤) انظر ، الكتاب ، سيبويه ٢٩٠/١ .

(٥) انظر مواضعها ، عل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٥٨ ، و ١٧٥ ، و ١٨٤ ، و ١٩٣ ، و ٢٨٨ ، و ٤٠٨ ، و

٤١٢ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٢١٦ .

واستخدام الفعل ( كره ) ومشتقاته (١) ، للدلالة على هذه العلة ، ومن ذلك تعليقه  
امتناع كسر نون جمع مذكر السالم ، يقول : " الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة ، أو  
ياء قبلها كسرة ، فكهوا كسر النون ، لثلاثا يتقل بتوالي الحركات ، أو يخرجوا من ضم إلى  
كسر ، فسقط الكسر ... " (٢) .

وهذا ما نجده عند سيبويه ، إذ عدَّ من الاستكراه التقاء الساكنين (٣) ، أو اجتماع  
الكسرتين (٤) وغيرهما .

ولهذا ، فإن هذا الكتاب يعد شرحاً لكتاب سيبويه .

## الاختصاص :-

لقد تناولت في الفصل الثاني علة الاختصاص المعنوية تعريفاً وتمثيلاً .

أما علة الاختصاص اللفظية فهي : أن تُفرد بعض الألفاظ والتراكيب النحوية بإحكام  
نحوية معينة .

ومن أمثلة التعليل بها عند النحاة إبطال الأنباري ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من  
أن عامل الرفع بعد (إن) الابتداء ، يقول : " وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه  
يرتفع بالابتداء ففاسد ، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا

(١) انظر مواضعها ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٩ ، و ١٤٦٥ ، و ١٤٧ ، و ١٧٠ ، و ١٨٥ ، و ٢٧٥ ، و  
٢٨٨ ، و ٢٩٧ ، و ٣٣٤ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٣٧ .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ٢٠٧/٢ .

(٤) السابق نفسه ، ١٢٥/٢ .

كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ، ولا بد له منه بطل تقرير الابتداء ... لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية " (١) .

وابن الوراق اعتمد على هذه العلة في تفسير دخول (يا) على لفظ الجلالة على الرغم من تعريفه بالألف واللام ، وذلك لأن (يا) مختصة به ، نحو : ياالله<sup>(٢)</sup>.

كما يستخدم علة ( عدم اختصاص ) في تفسير أصالة (إن) في الجزاء ، يقول : " اعلم أن أصل حروف المجازاة ( إن ) ... لأنها لا تخرج عن الجزاء ، ولا تختص بالاستعمال في بعض الأشياء دون بعض ، وسائر ما يجازى به سواها قد يخرج من باب الجزاء إلى غيره " (٣) .

ويستخدم علة (عدم الاختصاص) أيضاً في تعليل أن حروف العطف لا تعمل شيئاً ، يقول : " وحروف العطف لا تعمل شيئاً ، لأنها لا تختص بالدخول على الفعل دون الاسم ، ولا بالدخول على الاسم دون الفعل " (٤) ، أي : أنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فلا تختص بأحدهما ، ولذا لم تعمل شيئاً .

(١) الإنصاف ، الأنباري ، ٦٢٠/٢ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤٢٢ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٨٨ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٥٩ .

## الاستغناء :

الاستغناء لغة : " استغنى عن الشيء : لم يلتفت إليه " (١) .

أما اصطلاحاً فتعني " ظاهر الاستغناء : فناء بعض الاستعمالات اللغوية ، وبقاء بعض الركام اللغوي الذي يدل عليها ، وقد تعرض كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة ، كفناء مذكر أنثى ، أي : أنث ، كما هو مفترض " (٢) .

ويقول سيبويه : " اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء ، حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة (٣) " وسمى سيبويه هذه العلة باسم (الافتناء) (٤) ، ومثالها ما جاء في قوله : " وإنما قالت العرب : (قال قومك) و (قال أبواك) ، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : (قالا أبواك) و (قالوا قومك) ، فحذفوا ذلك افتناء بما أظهروا " (٥) .

ونجد أن النحويين اعتمدوا على هذه العلة في التدليل على أن الأفعال نكرات ، فقد جاء في (الإيضاح) ما نصه : قال النحويون كلهم : الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة يستغنى بهما وتقع بها فائدة ، والجمل نكرات كلها ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة " (٦) .

نلاحظ أن هذا المثال يتفق والمعنى اللغوي تماماً ، فالفعل والفاعل جملة تكفي لحصول

الفائدة ، ويحسن السكوت عليها .

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، ١٣٦/١٥ .

(٢) التعليل النحوي عند البصريين ، يحيى عباينة ، ص ٩٢ .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ١٢١/٣ .

(٤) العلة النحوية ، خديجة الحديثي ، ص ٤٧ .

(٥) الكتاب ، سيبويه ، ٣٣٤/١ .

(٦) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١١٩ .

ولقد أكثر ابن الوراق من استخدام الأمثلة التطبيقية لهذه العلة (١)، ومن ذلك أنه علل استتار ضمير الغائب وعدم ظهور علامة له محتكماً إلى هذه العلة، يقول: "إن الغائب لما كان لا يذكر إلا بعد تقدم ذكر صار ذكره قبل الفعل كعلامة، فأغنى عن ذكره علامة أخرى في الفعل" (٢).

كما يعلل سقوط التنوين من الممنوع من الصرف إذا دخلته الألف واللام باستغناء الكلمة هنا عن التنوين، يقول: "لأن التنوين إنما يدخل على الاسم ليعلم أنه منصرف، وقد بيّنا أن جميع ما تدخله الألف واللام والإضافة ينصرف... فسقط التنوين للاستغناء عنه" (٣). يستخدم ابن الوراق مصطلح (الاكتفاء) السابق الذكر، للدلالة على هذه العلة، إذ يستخدمه في تفسير حذف التاء في (مسلمة) وما شكلهما إذا جمعت جمع سلامة، اكتفاء بتاء الجمع، يقول: "فتقول في مسلمة: مسلمات، والأصل: مسلمات، فأسقطوا التاء الأولى اكتفاء بالثانية" (٤).

(١) انظر علل النحو، ابن الوراق، ص ١٦٣، و ١٨١، و ١٩٦، و ١٩٩، و ٢٢٤، و ٢٣٠، و ٢٣٩، و ٢٤٦.

و ٢٦٧، و ٣٢٦، و ٣٨١، و ٤٢٧.

(٢) السابق نفسه، ص ٢٧٢.

(٣) السابق نفسه، ص ١٤٥.

(٤) السابق نفسه، ص ١٤٠.

## الإفتقار :

سبق الحديث عن علة الافتقار المعنوية لغة واصطلاحاً وأقساماً وتمثيلاً ، وذلك في الفصل الثاني . أما الافتقار ، كعلة لفظية فهو أن يفتقر التركيب إلى لفظ ما ، بحيث لا يصح التركيب إلا بهذا اللفظ ، وذلك كاحتياج الفعل إلى الفاعل ، وهي ضد علة الاستغناء ، ومثالها ما جاء في كتاب (المقصد) : " (الذي) حكمها ، كحكم (مَنْ) ، لأنها مفتقرة إلى الصلوة غير مستقلة بأنفسها " (١) .

ويقول الزجاجي في (الإيضاح) معللاً عدم جواز إضافة الأفعال : " لم تجز إضافة الأفعال ، لأن الفعل لا ينفك عن فاعله ... والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا تجوز إضافة الجمل ، كذلك لا يجوز إضافة الفعل " (٢) .

وافتقار الفعل إلى الفاعل علة استند عليها ابن الوراق في إثبات أن المصدر أصل للفعل ، يقول : "... ووجه ثالث : أن المصدر يقوم بنفسه ، ألا ترى أنك تقول : ضربك حسنٌ ، ولا تحتاج إلى ذكر فاعل ، والفعل لا يجوز أن تذكره خالياً من الاسم ، فوجب أن يكون المصدر - لاستغنائه عن الفاعل - أصلاً للفعل ، لافتقار الفعل إليه " (٣) .

واستخدام الفعل (اقتضى) ومشتقاته ، للدلالة على هذه العلة ، حيث علل امتناع رفع الاسم الواقع بعد حرف الجزاء بالابتداء بقوله : "... لأن حروف الشرط تقتضي الفعل " (٤) ، ولذا وجب أن يرتفع بالفعل ، لا بالابتداء .

(١) المقصد ، عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٣٠ .

(٢) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٢٠ .

(٣) (٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢١٣ ، ص ٤٠٣ على التوالي .

## الضعف :

الضعف لغة : ضد القوة ، واصطلاحاً : الضعيف من اللغات ما انحط عن درجة الفصيح، ومن الضعف عند النحاة استعمال (قرطاس) بضم القاف في (قرطاس) بكسرها (١) .

ومن أمثلتها عند النحاة تعليل الأخفش جواز إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال ، فقال: " إنما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال ، لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء ، فقووها بالإضافة إلى الأفعال " (٢).

واستخدم ابن الوراق هذه العلة في مواضع محددة (٣) ، منها : تعليل امتناع عمل حروف الجر إن كانت محذوفة : فقال: " وعمل حروف الجر ، كعمل حروف الجزم ، فكما لا يجوز إضمار الجازم ، فكذلك لا يجوز إضمار الجار ، وعلّة ذلك أجمع أنها عوامل ضعاف ، إذ كانت حروفاً، وإنما يحذف العامل لقوته ، كالفعل " (٤).

نلاحظ أنه استخدم علة القوة بجانب هذه العلة ، فالحروف المحذوفة لا تعمل لضعفها ،

والأفعال المحذوفة تعمل ؛ لقوتها .

(١) محيط المحيط، المعلم بطرس البستاني ، ص ٥٣٦ .

(٢) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١١٤ .

(٣) انظر علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٦ ، و ١٩٠ ، و ٢٠٣ ، و ٢٥٤ ، و ٢٦٧ ، و ٢٩٢ ، و ٢٩٣ ، و ٣٨٣ ، و ٣٩١ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٤٠٤ .

## التمكن :

الاسم المتمكن هو الذي يتغير آخره بتغير العوامل في أوله (١) .

وقد سُمي المعرب متمكناً ، لتمكن آخره من تحمل الحركات والتنوين دون تأثر ،  
ولأن المبني ما تحرك منه أو سكن لا يتحمل غير ما ورد عليه من حركة أو سكن سُمي  
غير متمكن لعدم تمكنه من تقبل الحركات المختلفة (٢) .

استخدم سيبويه هذه العلة ، لإثبات امتناع الأسماء من الجزم ؛ يقول : "وليس في  
الأسماء جزم ؛ لتمكنها ، وللحاق التنوين" (٣) .

ومن أمثلة التعليل بها عند ابن الوراق تفسير استحقاق (أي) الإعراب ،  
يقول : " وإنما استحققت الإعراب ، لأنها متضمنة للإضافة ، وهي مع هذا متمكنة ، ومستعملة  
في مواضع الرفع والنصب والجر " (٤) .

## البناء :

المبني خلاف المعرب ، وهو وصف للكلمة التي تلازم حالة واحدة ، ولا يتغير  
آخرها بتغير العامل السابق لها (٥) .

ومن أمثلة التعليل بها رفع (حيث) في نحو قوله تعالى : " من حيث خرجت " ؛ إذ  
إن الضمة هنا ضمة بناء (٦) .

(١) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٢٥ .

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٢١٣ .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ١ / ١٩ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٩ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٢٧ .

(٦) الخصائص ، ابن جني ، ١ / ١٨٧ .



ويذكر ابن الوراق أن علة البناء أوجبت لبعض الأسماء البناء على السكون ؛ يقول : " الذي يستحق أن يبني على السكون كل اسم لم تكن له حال إعراب ، ولم يقع إلا مستحقا للبناء " ، ثم يعلل ذلك بقوله : "لأن ما كان له حال تمكن أقوى في اللفظ مما لا تمكن له ... والحركة أقوى من السكون ، فلهذا وجب ما ذكرنا " (١) .

### التصرف :

يقال في اللغة: " صرّف الشيء : أعمله في غير وجه ، كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه " (٢) .

أما اصطلاحا : فالتصرف هو تقليب الكلمة على عدة أوزان وأشكال ؛ فقولنا في (ضرب) : يضرب وضارب ، وضويرب وضاربي أمور تصريفية لما وقع لهذه الكلمات من تغيير في أبنيتها ، وتحويلها إلى أبنية مختلفة (٣) .  
والتصرف يدخل الأسماء والأفعال ، ولكنه في الأفعال أكثر أصالة من الأسماء ؛ وذلك لكثرة تغييرها ، ولظهور الاشتقاق فيها (٤) .

واعتمد الزجاجي على هذه العلة في تفسير إعراب (عند) وعدم إعراب (لدى) على الرغم من أنهما تحملان المعنى نفسه ، (٥) يقول : " لأن (عند) متصرفة ، و(لدى) لم تتصرف ، ولم تفارق موضعها . ألا ترى أنك تقول : كنت عند زيد ، وتقول عندي أن زيدا لا يخرج

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٩ .

(٢) لسان العرب ، ابن منظور ، ١٩١/٩ .

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) شرح الأسموني ، الأشموني ، ٢٣٦ / ٤ ، (الحاشية) .

(٥) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٣٩ .

في غد ، كأنك قلت : في علمي وتقديري ، وتقول : ما عندك في هذا الأمر؟ وليس لـ (لن) مثل هذا التصرف ، فثبتت على حالها " (١) .

ومن التعليل بها عند ابن الوراق أنه ذكر "أن ألفات الوصل إنما وجب أن يكون ودخولها في الأصل على الأفعال دون الأسماء ؛ لأن الأفعال تتصرف ، وتقع فيها الزيادة ، والأسماء تبني على بناء واحد" (٢) .

ونجد أنه يستخدم علة (عدم التصرف) في بعض المواضع ، (٣) منها : أنه ذكر "أن الحروف لا يجوز الإضمار فيها ، لأنها جوامد لا تتصرف" (٤) .

### الاشتقاق :

الاشتقاق لغة : الصدع؛ يقال : شقَّ الشيء يشقُّه شقًّا صدعه وفرّقه ، ومنه قولهم : شق عصا المسلمين ، أي : فرّق جمعهم وكلمتهم " (٥) .

واصطلاحاً : نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ، ومغايرتهما في الصيغة" (٦) . وهو يقابل الجمود ويضاده .

واختلف في الأصل الذي يقع فيه الاشتقاق ، فالكوفيون يرون أن الفعل أصل الاشتقاق ، في حين أن البصريين يرون أن المصدر أصله ، ويتجه النحاة إلى ترجيح رأي البصريين ، واعتبار المصدر أصل ذلك (٧) .

(١) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٤٠ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٧٥ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٠٣ ، و ٢٥٤ ، و ٤١٥ .

(٤) السابق نفسه ، ص ١٨٨ .

(٥) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ٤٧٥ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٤٧٥ .

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١١٦ .

ويقع الاشتقاق من المصدر من مثل : ضارب ، ومضروب ، وفي أسماء

الأعيان ، نحو : استحجر (١).

ومن التعليل بهذه العلة اختلاف البصريين والكوفيين في أصل (اسم) ، فذهب

البصريون إلى أن أصلها : (سمو) ، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها : (وسم) ، جاء في

الإنصاف : " ذهب الكوفيون إلى أن أصل الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة ، وذهب

البصريون إلى أنه مشتق من سمو ، وهو العلو " (٢) .

واعتمد ابن الوراق على علة الاشتقاق في مواضع محدودة، (٣) منها :-

- رجّح ابن الوراق رأي الخليل في أن (أيتاً) اسم مظهر (٤) ، معتمداً على هذه

العلة؛ يقول : " ومما يقوّي قول الخليل أن بعض النحويين ذكر أن (أيتاً) على وزن فعلى،

وأنه مشتق من الآية، والآية: العلامة ... فلما اشتق لفظ (أيا) منها، والاشتقاق إنما هو

للأسماء الظاهرة دل على أن (أيا) مظهرة " (٥).

- علل إعمال المصدر عمل الفعل بقوله : " الفعل لما كان مشتقاً منه، وكان في

المصدر لفظ الفعل ، جاز أن يعمل عمله ، إذ كل واحد منهما يدل على الآخر " (٦) .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١١٦ .

(٢) الإنصاف ، الأنباري ، ٦/١ .

(٣) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١١٩ ، ٢٥١ ، ٣٠٣ ، و ٣٣٦ ، ٣٨١ .

(٤) الكتاب ، سيبويه ، ٢٧٩/١ ، وانظر ، الإنصاف ، الأنباري ، ٦٥٩/٢ ، وأسرار العربية ، الأنباري ، ص ١٣٥ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٧٤ .

(٦) السابق نفسه ، ص ٣٩٧ .

## المشاركة أو الاشتراك :

سبق الحديث عن علة المشاركة المعنوية تعريفاً وتمثيلاً ، وأما المشاركة ؛ كعلة لفظية فهي : أن تشترك كلمتان أو تركيبان في لفظ ما ، وذلك نحو : اشتراك الفعل المضارع والاسم في حسن دخول اللام على هذا الفعل<sup>(١)</sup> ، فالجامع بينهما دخول اللام على كليهما .

ومن أمثلة هذه العلة عند ابن الوراق ما يلي:

- علل ابن الوراق إسقاط التنوين في الوقف اعتماداً على اشتراك التنوين مع الإعراب في أنهما علامتان زائدتان ساقطان في الوقف ؛ يقول : "ذلك أن الإعراب قد استقر أن ثبت حكمه في درج الكلام ، وهو زيادة على الاسم ، ويسقط في الوقف، فحمل التنوين عليه؛ لاشتراكهما في أنهما علامتان زائدتان على الاسم ... " (٢) .

- علل قبول اسم الفاعل الضمير دون المصدر بقوله : " لأن اسم الفاعل والفعل فرعان للمصدر ، فلما جاز استتار الفاعل في الفعل ، جاز استتاره أيضاً في اسم الفاعل ؛ لاشتراكهما في الفرعية " (٣) .

- علل ابن الوراق تشديد نون (هُنَّ) و (أنتنَّ) لاشتراك النون المشددة مع ما زيد على المذكر (أنتم) و (هم)؛ إذا زيد عليهما الميم والواو ؛ "فجعلت النون المشددة بمنزلة ما زدت للمذكر ... ولو خففت لزالَت المشاركة التي قصدت بتشديد النون" (٤) .

(١) المقتصد ، عبد القاهر الجرجاني ، ص ١١٩ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٣٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٤٠٠ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٢٧١ .

## المخالفة :

سبق الحديث عن مصطلح (المخالفة) تعريفاً واستعمالاً ، ثم تمثيلاً على علة

المخالفة المعنوية .

أما المخالفة ؛ باعتبارها علة لفظية فمثالها ما ورد عند ابن عقيل ، إذ يقول

:"معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ، فنقول (دراك زيدا)، ولا يجوز تقديمه عليه ، فلا

تقول (زيداً دراك)، وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز : (زيداً أدرك) <sup>(١)</sup>.

واتكأ ابن الوراق على هذه العلة في مواضع محدودة ، منها : <sup>(٢)</sup>.

- يذكر أن فعل الشرط إن كان مضارعاً فقبیح أن نأتي بفعل ماضٍ جواباً له ، ثم

يعلل هذا القبح بقوله : " فقبیح أن يأتي لفظ الجواب مخالفاً لما أوجبه الحرف العامل " <sup>(٣)</sup>.

- علل جواز الجمع بين تأنيتين في نحو : إحدى عشرة جارية، بقوله : " فجاز

الجمع بينهما، لاختلاف صورتی التأنيت ، وقبح في الهاءين، لاتفاقهما " <sup>(٤)</sup> .

(١) شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ٢٨٧/٢ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٧٥ ، و ١٨١ ، و ٢٧٥ ، و ٢٩٢ ، و ٣٣٤ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٩١ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٣٣١ .

## الإخلال :

سبق الحديث عن علة الإخلال المعنوية ، أما الإخلال ؛ كعلة لفظية : فهو أن يقع في تركيب ما يفسده ، ويسيء إليه .

وهذا ما نجده عند الزجاجي في تعليقه امتناع جزم الأسماء ، يقول : "... والاسم ليس كذلك ، لأنه متحرك الآخر ، وأنت تسلب منه الحركة للجزم ، ثم يلتقي الساكنان ، فيحذف آخره ، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معا ، فكان يخل " (١).

وذكر ابن الوراق امتناع سقوط الألف المقصورة في حال الوقف ؛ لأن سقوطها يخلّ بالاسم المقصور؛ يقول : "ولو أسقطنا الألف من المقصور لم يكن له حال رجوع ، فكلن ذلك يؤدي إلى الإخلال بها ، فوجب أن يردوها " (٢).

واستخدم مصطلح (الإجفاف) للدلالة على هذه العلة ؛ إذ إن كلا المصطلحين يحمل المعنى نفسه ، فقد جاء في (محيط المحيط): "أخلّ بالشيء: أجف ، وأخلّ بالأمر : أساء فيه وأفسد" (٣).

يقول : "إلا أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم ؛ لأنه لو دخل عليه ، لأوجب حذف شيتين، وهما : التنوين والحركة ، والاسم في نهاية الخفة ، فكان وذلك يؤدي إلى

(١) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٠٣ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٤٨ .

(٣) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ٢٥٢ .

الإجحاف به ، فسقط الجزم من الأسماء" (١) . وهي نفس العلة التي اعتل بها الزجاجي فسي  
امتناع جزم الأسماء .

### التناقض :

لقد تناولت مسبقاً مصطلح (التناقض) تعريفاً واستعمالاً ، ثم مثّلت لعلّة التناقض  
بمثال جمع بين العلتين : اللفظية والمعنوية ، ولم أجد غير هذا المثال في كتاب ابن الوراق ،  
ولذا فسأكتفي بما ذكرته في الفصل الثاني.

### السبق :

السبق لغة : التقدم (٢) ، و أما اصطلاحاً فله استعمالات كثيرة (٣) ، منها :

(١) السبق بالعلية : وهو السبق المؤثر الموجب على أثره ومعلوله ، كسبق حركة  
الإصبع على حركة اليد .

(٢) السبق بالطبع : وهو كون الشيء ، بحيث يحتاج إليه شيء آخر ، و لا يكون مؤثراً  
فيه ، كسبق الواحد على الاثنين .

(٣) السبق بالترتبة : وهو أن يكون الترتيب معتبراً فيه كتقديم الفاعل على المفعول به .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٣ .

(٢) الكلبيات ، الكفوي ، ٢٨ / ٣ .

(٣) السابق نفسه ، ٢٨/٣-٢٩ .

ومن أمثلتها عند النحاة أنها جعلت شرطاً من شروط إعمال ( ما ) عند الحجازيين ،  
فمن شروطها أن يتقدم اسمها على خبرها ، فإذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها (١) ، نحو  
قول الشاعر (٢) .

وَمَا جُدِّلَ قَوْمِي فَأَخْضَعُ لِلْعِدَا  
وَلَكِنْ إِذَا دُعُوهُمْ فَهُمْ هُمْ

برفع كلمتي ( جدل ) و ( قومي ) ، لبطلان عمل ( ما ) بسبب فقدان الترتيب بين اسمها  
وخبرها (٣) .

وهذا ما نجده عند ابن الوراق ، إذ يذكر أن ( ما ) يبطل عملها إذا فقدت هذا الترتيب ،  
يقول : " فإذا زالت ( ما ) عن ترتيب أصل عملها رجعت إلى ما تستحقه من القياس ، و هذه  
علة كافية في ( ما ) ، وانصرافها عن العمل " (٤) .

## الأولى :

يقال : أولى أن يزيد على الثلاث ، أي : يقارب أن يزيد (٥) ، و يستعمل في مقابله :  
الجواز ، كما أن الصواب في مقابله الخطأ (٦) .

(١) معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٩٣ .

(٢) غير معروف القائل ، شرح الأشموني ، الأشموني ، ٢٤٨/١ . والشاهد قوله : ( ما جدل قومي ) برفع الاسمين ،

لبطلان عمل ( ما ) لتقدم خبرها على اسمها ، السابق نفسه ، ٢٤٨/١ .

(٣) السابق نفسه ، ٢٤٨/١ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٠٣ .

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ، ٤١٢/١٥ .

(٦) الكليات ، الكفوي ، ص ٢١٨ .



و الألفاظ و التراكيب النحوية لا تقف على قدم المساواة عند النحاة ، فحروف المد أولى بالزيادة من غيرها ، وحذف ما لا معنى له ، أولى من حذف ما معنى له ، وترك الإضمار أولى من الإضمار . ومن أمثلة التعليل بها ما ورد في كتاب (أسرار العربية) ، حيث ذكر ابن الأنباري سبب زيادة الألف والواو والياء على التنثية و الجمع مستخدما هذه العلة ، يقول :  
" ... و كانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ، لأنها أشبه الحروف بالحركات " (١).

و أعتمد ابن الوراق على هذه العلة في مواضع كثيرة (٢) ، منها :

- فسر كسر ما قبل الياء في جمع المذكر السالم بقوله : " الكسر من الياء ، فكان أولى ما يجر به ما هو من جنسها " (٣) .

- علل حذف الياء دون التنوين في نحو : جاء قاض ، بقوله : " ... فتسقط الياء ، لالتقاء الساكنين ، و كانت أولى من التنوين ، لأن التنوين علامة ، والياء ليست بعلامة ، فكان تبقيه العلامة أولى ، فإذا وقفت على الاسم ، فقلت : هذا قاض ، فالاختيار (٤) حذف الياء أيضا في الوقف " (٥) .

## الأصل :

سبق الحديث عن ( الأصل ) ، كعله معنوية ، و ذلك في الفصل الثاني .

(١) أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص ٢٢ .

(٢) انظر ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤) ذكر ابن الأنباري ما نصه : " فإن وقفت على المرفوع أو المجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء و إثباتها ، و اختلف النحويون في الأجود منها : فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود ، إجراء للوقف على الوصل ، لأن الوصل هو الأصل ، و ذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود ، لأن الياء حذفت لأجل التنوين ، و لا تنوين في الوقف ، فوجب رد الياء " أسرار العربية ، ص ١٨ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٤٥ .

أما (الأصل) ، كعله لفظية ، فالأصل لغة : أسفل الشيء ، واصطلاحاً : هو ما يبنى عليه غيره ، وبقاء الشيء على ما كان عليه <sup>(١)</sup> وذكر الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) في (الكليات) مجموعة من الأصول اللفظية <sup>(٢)</sup> ، وهذه بعضها :

- الأصل في العمل الفعل .  
- الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت ، لأجل الوقف ، و الوقف لا يكون إلا على الساكن .

- الأصل في الظروف التصرف .  
- الأصل في (حتى) أن تكون جارة ، لكثرة استعمالها .  
- الأصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث أن يكون للمذكر .  
- الأصل في الحال أن تكون نكرة ، و في صاحبها أن يكون معرفة .  
- الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، لأنه كالجاء منه ، لشدة احتياج الفعل إليه .  
- الأصل في استحقاق الرفع للمبتدأ والخبر ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما .  
ومن التنصيص على هذه العلة عند النحاة ما يلي :

أ) قال الخليل : " من قال : (يا زيد و النصر) ، فنصب ، فإنما نصب ، لأن هذا كان من المواضع التي يرد بها الشيء إلى أصله " <sup>(٣)</sup> .

ب) قال المبرد : " عليه رجلاً ليسني ، لأن هذا مثل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً " <sup>(٤)</sup> .

(١) الكليات ، الكفوي ، ١٨٨/١ ، و ١٩١ / ١ .

(٢) انظر ، السابق نفسه ، ١٩١/١ - ١٩٤ .

(٣) الكتاب ، سيوييه ، ٣٠٥/١ .

(٤) المقتضب ، المبرد ، ٢٨٠/٣ .

ج) قال السيوطي : " الأصل : ( نَحْنُ ) بضم الحاء ، وسكون النون ، فنقلت حركة الحاء على النون ، وأسكنت الحاء " (١) .

د) نص ابن الوراق على هذه العلة بقوله : " أصل الإعراب إنما هو في الأسماء " (٢) .  
ونجد أنه احتكم كثيرا إلى هذه العلة في تفسير الأحكام النحوية ، وطردها على وتيرة وحدة (٣) ، وهذه بعض الأمثلة :-

(١) يعلل تعدي ( ظننت ) و أخواتها إلى مفعولين بها ، فيقول : " لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، و المبتدأ لا بد له من خبر ، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا " (٤) .  
(٢) يحتكم إليها في تعليل سكون الباء في ( يضرين ) ، يقول " إنما كانت الباء أولى بالسكون من وجهين ... و الوجه الثاني : أن أصل الفعل (٥) السكون ، فلما احتجنا إلى تسكين حرف كان ما أصله أولى ، ولهذا وجب إسكان الباء " (٦) .

ولعل احتكام ابن الوراق كثيرا إلى هذه اللفظية يرجع إلى صلتها بالمعيارية التي تكسب اللغة - أنى كانت - الثبات و الاستقرار ، و تتأى بها عن التناقص و الإخلال .

## الطرد :

الطرد لغة : الضمّ ، يقال : " طرد الأبل : ضمها من نواحيها ، واطرد الأمر : تبع بعضه بعضا و استقام " (٧) .

(١) الهمع ، السيوطي ، ٢٠٩/١ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٢٢ .

(٣) السابق نفسه ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ .

١٦٠ ، ١٦٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠٨ ، ٣٩٤ ، ٤١١ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٣٨٣ .

(٥) أصل البناء السكون ، و البناء على السكون في الفعل أصل ، انظر ، المقتصد ، عبد القاهر الجرجاني ، ١٣٢ .

(٦) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٤ .

(٧) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ٥٤٧ .

أما اصطلاحاً ، فالطرد عند المنطقيين : صدق المحدود على كل ما صدق عليه الحد<sup>(١)</sup>.  
وعند النحويين : استقامة القاعدة وعدم تخلفها ، كان يقال مثلاً : وزن ( فَوَعَلَ ) مطّود  
في جمع ( فَوَاعِل ) ، كجَوَاهِرٍ وَجَوَاهِرٍ<sup>(٢)</sup> .

نلاحظ مما سبق ارتباط المصطلح المنطقي بالمصطلح النحوي ، فالحَد في المثال السابق  
هو ( فَوَعَلَ ) التي جمعها جواهر ، فجمع ( جواهر ) وما شاكله وزناً قد حُدَّ بحدِّ ( فواعل ) ، وهذا  
الجمع يطرد في الكلمات التي على وزن ( فَوَعَلَ ) .

وعلة الطرد من أهم العلة التي تُكسب اللغة المعيارية ، و استقامة القواعد النحوية .  
ومن التعليل بها في كتب النحاة ما ذكره ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) في ألفيته<sup>(٣)</sup> .

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ      ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

يعني : أن صيغة الجمع ( أَفْعَلَةٌ ) تطرد في جميع اسم مذكر رباعي بمدِّ قبل آخره ،  
مثل : ( طعام ) التي تجمع على ( أطعمة ) .

ونجد أن ابن الوراق احتكم إلى هذه العلة في باب النداء ، إذ يعتمد عليها في رفع نعت  
المنادى إن كان مفردين معرفتين ، حملاً على لفظ المنادى ، يقول : " إنما جاز حمل النعت على  
اللفظ في المنادى ، لأن الضم أطرد في كل مفرد ، فصار اطراده يجري مجرى عامل أوجب له  
ذلك ، فشُبِّهت الضمة في المنادي بحركة الفاعل ، لِمَا ذكرناه من الاطراد " <sup>(٤)</sup>.

(١) معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٣٩ .

(٢) السابق نفسه ، ص ١٣٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ٤/٤٦٨ .

(٤) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٤١٩ .

ومن الاطراد النحوي قوله : " ألا ترى أنهم يقولون : وعد : يعد ، لوقوعها بين ياء وكسرة ويحذفونها أيضاً من : نعدُ وأعد ، وإن لم تكن وقعت بين ياء وكسرة ، فحماً على (يعدُ) ، لئلا يختلف طريق الفعل " (١) فقوله : (لئلا يختلف طريق الفعل ) طرد لباب على وتيرة واحدة ، فالواو تحذف من الفعل المضارع سواء أكان مبدوءاً بنون أو همزة أو تاء أو ياء .

مضافاً إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى مشاراً إليها في الهامش (٢) .

### عدم الابتداء بساكن :

من القواعد الثابتة في لغتنا أنها لا تبدأ بحرف ساكن ، ولذا فلا بد من همزة تسمى (همزة الوصل) ، لكي نستطيع أن ننطق بالحرف الساكن .  
وهمزة الوصل هي كل همزة تثبت في الابتداء ، وتسقط في الدرج (٣) ، وسُميت كذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن كما يرى الخليل وسيبويه ، أو لأنها تسقط في الدرج ، فتصل ما قبلها بما بعدها ، كما يقول الكوفيون (٤) ، ومن التعليل بها ما نجده في كتاب الإيضاح للزجاجي ، يقول في نحو " ضَرَبْنَ " معللاً حركة الضاد : " لأن الأول تلزمه الحركة ، ضرورة للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك " (٥) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٣١ .

(٢) انظر ، السابق نفسه ، ص ١٣٨ ، و ١٥٠ ، و ١٥١ ، و ١٦٤ ، و ٣٧٦ ، و ٣٨٦ ، و ٤٢٤ .

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٢٤١ .

(٤) شرح الأشموني ، الأشموني ، ٢٧٣/٤ .

(٥) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ١٦٤ .

وهذا ما نجده عند ابن الوراق ، إذ يعلل سكون الباء وحركة الضاد بقوله : " وإنما كانت الباء بالسكون أولى من وجهين : أحدهما : أن الأول لا يجوز إسكانه لأنه لا يبدأ بساكن ، فلم يبق غير الباء ، فوجب إسكانها ... " (١) .

### عدم الجمع بين تأنيثين :

كما لا يجوز الابتداء بالساكن ، فكذا لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث ؛ لهذا يقول المبرد: " فلا يدخل تأنيث على تأنيث " (٢) ولهذا فإن ابن الوراق يعتمد على هذه العلة في حذف تاء مسلمة ، وما شابهها إذا جمعت جمع سلامة ، يقول : " فنقول في مسلمة : مسلمات ، والأصل : مسلمات ، فأسقطوا التاء الأولى اكتفاءً بالثانية ، وكانت أولى بالإسقاط ، لأن الثانية تفيد معنى التأنيث ومعنى الجمع ، فلها كانت أولى بالإسقاط من الثانية ، وإنما أسقطوها ؛ لئلا يجتمع تأنيثان " (٣) .

### الحكاية :

يقال في اللغة : حكى الحديث يحكيه حكاية ، وحكى عن فلان : نقله والخبر : وصفه وفلاناً : شابهه وفعل فعله (٤) .

أما اصطلاحاً : فهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما ورد في كلامه كما إذا قيل : رأيت زيداً ، فنقول : من زيداً ، بالنصب ، كما ورد في عبارة المتكلم (٥) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٦٤ .

(٢) المقتضب ، المبرد ، ٦/١ .

(٣) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٤٠ .

(٤) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ١٨٥ .

(٥) السابق نفسه ، ص ١٨٥ .

فالحكاية اصطلاحاً : " إيراد اللفظ المسموع على هيئته من دون تغيير " (١).

وطبيعة الحكاية المماثلة بين اللفظ المحكي والمحكى به في كل ما بينهما من إعراب ،

أو تذكير ، أو أفراد ، وما يتفرع عنهما (٢).

وتتحقق الحكاية بـ(أي) الاستفهامية وبالعلم ، فإذا قلنا : نجح تلميذٌ ، قلنا : في حكايته

:أي ، ونجح تلميذان ، قيل : أيان ، ونجح تلاميذ ، قلنا : أيون .

وأما حكاية العلم فنحو أن يحكى (سعيد) في المثال التالي : مررت بسعيدٍ ، بالشكل التالي

: من سعيد (٣).

ومن الحكاية كذلك حكاية المفرد بدون (من) أو (أي) ، وهذه حكاية شاذة غير مقيسة

، وذلك كحكاية لفظ (تمرتان) من قول عربي وقد قيل له: هاتان تمرتان: دعنا من تمرتان (٤).

واعتمد الخليل على هذا العلة في تفسير الرفع في قول الشاعر (٥).

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ      فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

إذ يرى أن قوله (لا حرج ولا محروم) حُمل على الحكاية، يقول سيبويه : " ولكنه

فيما زعم الخليل - رحمه الله - فأبيت بمنزلة الذي يقال: لا حرج ولا محروم " (٦).

وذكر سيبويه لتقوية رأي الخليل قول الشاعر (٧):

(١) حاشية الصبان ، الصبان ، ٨٨/٤.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ٦٦.

(٣) السابق نفسه ، ص ٦٦ .

(٤) الفصول الخمسون ، ابن معطي ، ص ٢٦٨.

(٥) للأخطل ، ديوانه ، ص ٨٤ ، والشاهد: رفع (حرم) و (محروم) حملاً على الحكاية، أي: كالذي يقال له : لا حرج

ولا محروم ، الكتاب، ١٨٤/٢ (الهامش).

(٦) السابق نفسه، ١٨٥/٢.

(٧) للربيع الأسدي ، السابق نفسه، ١٨٥/٢ والشاهد فيه: وضع (خامري) موضع خبر كان، على معنى الحكاية، السابق

نفسه، ١٨٥/٢.

على حين أن كانت عقيلٌ وشانظاً وكانت كلابٌ خامري أم عامر

فإنما أراد : كانت كلاب التي يقال لها: خامري أم عامر (١) .

ثم يذكر سيبويه التصريح بمصطلح (الحكاية) عند الخليل ، فيقول : " وقال الخليل

- رحمه الله - : كأنه حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك، فكأنه حكى هذا اللفظ " (٢) .

ونجد أن ابن الوراق أتكا على هذه العلة في مواضع محدودة من الكتاب، منها :-

- ذكر ابن الوراق أن الجمل لا تُرخم، لأنها تحكى، يقول: " وأما الجمل فلا يجوز

ترخيمها، لأنها تحكى، وذلك أنك لو رخمتهما بطلت حكايتها " (٣) .

- يُفسرُ نصب (زيد) في نحو : (من زيدا) بالحكاية ، فيقول : " اعلم أنك إذا قلت :

رأيت زيدا ، فقلت : من زيدا ؟ ... إنما نصبته بالحكاية " (٤) .

## التتوين :

جاء في محيط المحيط " نون نونا تتويناً : كتبها ، والكلمة: ألحقها التتوين ... والتتوين

مصدر (نون) ، وعند النحاة : نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد " (٥) .

وأقسام التتوين كثيرة (٦) ، منها (٧) :

(١) الكتاب ، سيبويه ، ١٨٥/٢ .

(٢) السابق نفسه، ١٨٥/٢ .

(٣) علل النحو، ابن الوراق، ص ٢٢٤ .

(٤) السابق نفسه، ص ٢٨٤ .

(٥) محيط المحيط ، المعلم بطرس البستاني ، ص ٩٢٥ .

(٦) انظر ، التفصيل ، السابق نفسه ، ص ٩٢٥ .

(٧) السابق نفسه ، ص ٩٢٥ .



- تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، إعلماً ببقائه على أصله ،

كزيد و رجل .

- تنوين التنكير: هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقا بين معرفتها ونكرتها ،

وذلك كالتنوين اللاحق لاسم الفعل ، نحو : صَبِه .

- تنوين المقابلة : هو اللاحق لنحو : مسلمات ، جُعِلَ في مقابلة النون في : مسلمين .

- تنوين العوض : هو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه

فالأول ، كجوار ، فإنه عوض من الياء ، والثاني ، كجندل فإن تنوينه عوض من ألف (جندال)

والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة .

- تنوين الترتم : هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق ، وهي الألف

و الواو و الياء .

- ونجد أن الفراء اعتمد على علة التنوين في التمييز بين الاسم والفعل ، فقال :

" التنوين فارق بين الأسماء والأفعال فقليل له فهلاً جُعِلَ لازماً للأفعال ، فقال الأفعال ثقيلة ،  
والأسماء خفيفة فَجُعِلَ لازماً للأخف " (١).

- ويذكر ابن الورق أن التنوين علامة للمعرب (٢) ، وعليه فالتنوين علة تدخل الكلام ؛

لتمييز المعرب عن المبني فالمعرب يُنَوَّن بخلاف المبني .

(١) الإيضاح ، الزجاجي ، ص ٩٧ .

(٢) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ١٨٥ .

## إطلاق القافية :

القافية المطلقة هي ما يكون الروي فيها متحركا بالضم أو بالكسر أو بالفتح و لهذا سُميت مطلقاً (١) .

ومثالها ما وجدته في كتاب (أوضح المسالك) إذ ورد فيه قول الشاعر (٢) :

يا أَبَجْرُ بَنَ أَبَجْرُ يا أَنْتَا      أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

حيث إن الألف في ( أنتا ) و ( جعتا ) للإطلاق (٣) .

ويُرى ابن الوراق إثبات الياء في مئة بهذه العلة ، وإن كان الأصل حذفها ، لأن التاء جاءت عوضاً منها ؛ يقول : " واعلم أن المائة اسم ناقص قد حُذِفَ منه لام الفعل ، وأصلها مئة ، فحذفت الياء منها تخفيفاً ، فصارت هاء التانيث عوضاً منها ... وأما قول الشاعر (٤) :

حَيْدَةَ خَالِي وَلَقِيطَ وَعَلِيَّ      وَحَاتِمُ الطَّائِيَّ وَهَابُ المَيْي

ففيه ثلاثة و جوه ... والوجه الثالث : أن يكون جمع مائة فحذف الهاء ، كتمررة و تمر

ثم ألحق الياء في الميئي ، لإطلاق القافية (٥) .

فهذه الياء إذن ياء الإطلاق ، وليست الياء الأصلية .

(١) معجم المصطلحات النحوية و الصرفية محمد اللبدي ص ١٤١ .

(٢) لسالم بن دارة أوضح المالك ، ابن مالك ٤ / ١١ والشاهد قوله : ( أنتا ) و ( جعتا ) ، حيث جاءت الألف فيهما للإطلاق السابق نفسه ٤ / ١٢ .

(٣) السابق نفسه ٤ / ١٢ .

(٤) لامرأة من بني عامر ، الخصائص ، ابن جني ، ١ / ٣١١ ، والشاهد قوله : ( الميئي ) ، حيث جاءت الياء للإطلاق ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٤١ .

(٥) السابق نفسه ص ٣٤١ .

## الضرورة الشعرية :

الضرورة لغة : النازل مما لا مدفع له (١) ، واصطلاحاً : فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنها ما وقعت في الشعر مما لا يقع في النثر ؛ سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أولاً ، ومنهم من عرقها بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ؛ وهو مأخوذ من كتاب سيبويه (٢) .  
وقد جمع الألويسي (ت ١٣٤٢ هـ) الضرورات اللغوية في كتاب أسماء : ( الضرائر وما يسوغ منها للشاعر دون الناثر ) ، وقسمها ثلاثة أقسام : ضرورة بالحذف ؛ كترخيم غير المنادى ؛ وضرورة بالتغيير ؛ كصرف الممنوع من الصرف ؛ وضرورة بالزيادة ؛ كتنوين المنادى المبني على الضم (٣) .

ومن خصائص الضرورة أنها سماعية ؛ ولا يسوغ للمولدين أحداث شيء منها (٤) .  
ومن أمثلتها قول الشاعر (٥) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

حيث نَوَّنَ المنادى ( مطرٌ ) الأول مع أنه مبني على الضم (٦) .

ومنها أيضاً قول الشاعر (٧) :

(١) التعريفات ، الجرجاني ، ص ١٣٨ .

(٢) الضرائر وما يسوغ منها للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الألويسي ( ت ١٣٤٢ هـ ) ، شرح محمد بهجت الأثري ، القاهرة ، دار الأفاق العربية ، ط ١٩٩٨ م ، سينكر مستقبلاً باختصار : الضرائر .

(٣) السابق نفسه ، ص ٧-٨ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٧-٨ .

(٥) للأحوص الأنصاري ، شرح ابن عقيل ، ٢٣٩/٣ ، والشاهد قوله ( مطرٌ ) الأول الذي نَوَّنَ ، ضرورة السابق نفسه ، ٢٣٩/٣ .

(٦) السابق نفسه ، ٢٣٩/٣ .

(٧) ذكره الأشموني دون أن ينسبه ، شرح الأشموني ، الأشموني ، ٢٠/٤ ، والشاهد قوله ( يا الملك ) بإدخال ( يا ) على المعرف بـالـ ، ضرورة ، السابق نفسه ، ٢٠/٤ .

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكِ الْمَتَوَجِّحِ وَالَّذِي عَرَقَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ

حيث جمع بين ياء النداء؛ وأل في قوله : ( يا الملك ) ؛ إذ لا يجوز هذا الجمع إلا مع

لفظ الجلالة والذي يبرره الضرورة الشعرية (١) .

ومن أمثال ابن الوراق إلى هذه العلة قول الشاعر (٢) :

حَيْدَةَ خَالِي وَلَقَيْتُ وَعَلِيَّ وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمَثِي

قال : " ففيه ثلاثة وجوه ؛ أحدها : أن يكون : وهَابُ المَثِينِ ؛ فحذف النون ؛ لضرورة

الشعر " (٣) .

## الفصل :

سبق الحديث عن علة الفصل المعنوية تعريفاً وتمثيلاً ؛ وذلك في الفصل الثاني .

أما الفصل ؛ كعلة لفظية فهو القطع بين المتصلين في العادة (٤) ؛ أو التمييز بين

اللفظين بعلامات لفظية ؛ للفصل بينهما ، ومن أمثلتها عند ابن الوراق ما يلي :

- ذكر ابن الوراق أنه " إن قال قائل : لِمَ وجب أن تكسر ( إن ) في الابتداء ؟ قيل :

للفصل بينهما ؛ أعني : بين ( إن ) و ( أن ) " (٥) .

- علل جواز وقوع الاسم المرفوع والمنصوب ضميراً منفصلاً في حين أن المجرور

لا يقع إلا متصلاً بقوله : " إن المرفوع والمنصوب يجوز أن يفصل بينهما ؛ وبين ما عمل فيهما

(١) شرح الأسموني ، الأسموني ، ٢٠/٤ .

(٢) مرّ سابقاً ، والشاهد قوله : (المثي) ، بحذف النون منها ، للضرورة الشعرية ، علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٣٤٠ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٣٤٠ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص ١٧٣ .

(٥) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٩٦ .

؛ والمجرورة مع الجار ؛ كالشيء الواحد ؛ ولا يجوز الفصل بينهما " (١) ؛ ولهذه العلة جاز أن يكون للمرفوع والمنصوب ضمير منفصل ؛ ولم يكن للمجرور إلا ضمير متصل .

نلاحظ أنه استخدام علة (عدم الفصل) بجانب علة الفصل .

## العامل :

لقد تحدثت مسبقاً عن العامل ، فعرفته وتناولته كعلة معنوية تعريفاً وتمثيلاً وذلك في

الفصل الثاني .

أما العامل ؛ كعلة لفظية فهو نوعان : " سماعي قياسي والمراد بالعوامل اللفظية السماعية : ما سُمعت عن العرب ولا يقاس عليها ، كحروف الجر ، فإن الباء تجر الاسم ، ولكن ليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها مما لم يرد . والمراد بالعوامل اللفظية القياسية : مما لا يتوقف إعمالها على السماع ، بل يكون إعمالها بالقياس على غيرها ، أخذاً من قاعدة كلية ، كقاعدة أن الأفعال ترفع الفاعل ، والمتعدية منها تنصب بعده المفعول (٢) .

ومن أمثلة التعليل بها ما نجده عند ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، حيث علل نصب (اليوم) في نحو القتالُ اليومَ ، بتقدير عامل لفظي ، يقول : (لقتال) مرفوع بالابتداء ، و(اليوم) منصوب بفعل محذوف ؛ كأنك قلت : القتالُ يستقرُّ اليومَ " (٣) .

واتكأ البصريون على هذه العلة في تفسير رفع (زيد) في نحو : أن زيداً أتاني آته ، حيث

ذهب البصريون إلى أن (زيد) يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه : إن أتاني زيد (٤) .

(١) علل النحو ، ابن الوراق ، ص ٢٦٩ .

(٢) تسمييل نيل الأمانى في شرح عوامل الجرجاني ، أحمد القطاني ، ص ٥-٦ .

(٣) الأصول ، ابن السراج ، ١/١١٤ .

(٤) الإنصاف ، الأنباري ، ٢/٦١٦ .

وهذا ما نجده عند ابن الورأق ؛ إذ يذكر أن (فصاعداً) في نحو : أخذته بدرهم فصاعداً ، منصوب بتقدير فعل : يقول : "وأما قوله : أخذته بدرهم فصاعداً... فيكون التقدير : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ، ونُصب (صاعداً) على الحال ، والعامل فيه (زاد) " (١) .

كما علل نصب (نفساً) في قول الشاعر: (٢)

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟  
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

بعلة العامل اللفظي ؛ يقول : " (النفس) منصوبة بإضمار فعل على طريق التبيين كأنه قال :

وما كان تطيب بالفراق ، ثم قال : نفساً " (٣) .

(١) علل النحو ، ابن الورأق ، ص ٢٤٢ .

(٢) للمخبل السعدي ، الخصائص ، ابن جنبي ، ٣٨٤/٢ . والشاهد نصب (نفس) ب (تطيب) المقدر ، علل النحو ، ابن

الوراق ، ص ٢٥٥ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٥٥ .

## الخاتمة :-

بعد أن تناولت موضوع التعليل النحوي عند ابن الوراق ، فقد آلت الدراسة إلى

النتائج التالية :

• التعليل قديم قدم الدرس النحوي ، حيث استخدم في تفسير الظواهر اللغوية، وجعلها تتصف

بالمعيارية

• لم تظهر كتب متخصصة في العلة النحوية إلا بعد القرن الثالث الهجري وذلك نحو : كتاب

(العلل في النحو ) لقطرب ، و( علل النحو) للأصبهاني و ( الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ، و

(علل النحو ) لابن الوراق .

• ابن الوراق ذو نزعة بصرية ، فإذا ذكر البصريين ، قال عنهم : " أصحابنا" وإذا ذكر

آراءهم دافع عنها ، ونصرها على آراء الكوفيين ، بل إن كتابه يعد شرحاً وتفسيراً لما جاء في كتاب

سيبويه .

• استعرض ابن الوراق في كتابه جميع الأبواب النحوية من وجهة نظر تعليلية ، فقدم صورة

شاملة للعلة أبرزت مدى تشعبها ، وإحاطتها بكل المسائل النحوية .

• قسم النحويون العلة أقساماً كثيرة ، إلا أن أشهر هذه الأقسام تقسيمها إلى علة تعليمية ،

وقياسية ، وجدلية .

• لقد كان للتعليل آثاره الإيجابية والسلبية ، وتكاد أن تكون هذه الآثار متصلة ، فالخلاف

النحوي أغنى النحو باجتهادات متباينة من ناحية ، وكان سبباً من أسباب الشكوى من النحو من

ناحية أخرى .

• من القدماء من تقبل التعليل ، ودافع عنه ، كابن فرخان ، وابن جني ، وابن خروف ،

ومنهم من رفض التعليل عامة ، كابن مضاء الذي رفض العلة القياسية والجدلية ، وتابعه أبو حيان

في ذلك .

هذا ما نجده عند المحدثين ، فمنهم من تقبل التعليل كأحمد الجوارى ، وعلي النجدي ، ومنهم من رفضه ، كشوقي ضيف ، وعباس حسن .

- يعد السماع العلة الأولى التي انبثقت منها العلل الأخرى فالنحاة - منذ البدء - اعتمدوا على لغة العرب ، ليستخرجوا منها العلل التي تتفق والاستعمال اللغوي للعرب ؛ كعلة الاستخفاف مثلاً .
- لم يكن المنطق من المنطلقات التأسيسية للنحو العربي ، فنظام القواعد كان مبتكراً بشكل كامل عند سيبويه في القرن الثاني للهجرة .

اتسم التعليل في هذه الفترة بالناية بالمعنى ، والبعد عن الافتراضات الوهمية ، والاهتمام بإقرار الحكم النحوي ، دون محاولة نقضه ، ثم البرهنة على صحته ، وكان التعليل أقرب إلى الجزم منه إلى الجدل ، معتمداً على ذوق العرب في اعتمادهم على الخفة ، وفرارهم من النقل والقيح .

- ظهر أثر المنطق بعد القرن الثالث الهجري ، حيث تأثر بعض النحاة بالمنطق والفلسفة ، كالزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، وابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) ، والرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، حيث استخدم ابن الوراق المقدمات المنطقية ، والمصطلحات الفلسفية ، وشاع عنده أسلوب الجدل المنطقي ، وما يزدحم به من افتراضات وهمية ، فكثرت التقسيمات النظرية للعلة ، فهناك العلل اللفظية والمعنوية ، والعلل القاصرة والمطرده ، والعلة المجوزة والواجبة ، والعلة التعليمية والقياسية والجدلية ، مضافاً إلى ذلك تعدد الأوجه الإعرابية ، وما يرتبط بها من علل نحوية تؤيدها .

- كما تأثر درس النحوي بعلم الفقه فشاع أسلوب الطرد والسبر والتقسيم . وبناء القاعدة على السماع والإجماع والاختيار ، كما تأثرت مسالك العلة النحوية ، وقوادحها بمسالك العلة الفقهية ، وقوادحها ؛ هذه الآثار جميعها واضحة عند ابن الوراق ، ولا عجب في ذلك ، فهو أصولي فقيه .
- وارتأيت أن تكون العلل عند ابن الوراق قسامين : معنوية ، نحو : علة الحمل على المعنى .

وأمن اللبس والتضمين ، وأخرى لفظية ، نحو العلة : الاستخفاف والنقل والمشاكلة .



• تتفاوت العلل المعنوية من حيث استخدامها عند ابن الوراق ، فهناك علل أكثر من استخدامها ، كعلة الحمل على المعنى ، وأمن اللبس والتضمين ، وعلل أخرى لم يستخدمها إلا في مواضع محدودة ، نحو : علة الأصل ، والنقيض ، والمخالفة . وهذا الأمر راجع إلى اللغة نفسها التي استخرج منها النحويون العلل ، فالعرب مِيلون إلى الحمل على المعنى مثلاً ، ولذا كثر استخدام هذه العلة عند ابن الوراق في حين أنهم لم يعتمدوا كثيراً على المخالفة مثلاً في الفصل بين المعاني النحوية ، ولذا فقد قلَّ استخدامها عند ابن الوراق .

• كما تفاوتت استخدام العلل المعنوية عند ابن الوراق ، فكذلك الحال بالنسبة إلى العلل اللفظية ، فقد أكثر من استخدام علة الخفة ، والنقل ، والشبه ، والاستعمال والعوض ؛ لأنها كثر في الاستعمال اللغوي عند العرب ، في حين أنه لم يكثر من استخدام علة المجاورة ، وعدم الابتداء بالساكن والدلالة ، لأنها لم تكثر في الاستعمال اللغوي .

• العلل اللفظية أكثر تداولاً من العلل المعنوية عند ابن الوراق ، فعدد العلل اللفظية اثنتان وخمسون علة ، في حين أن عدد العلل المعنوية ست وعشرون علة .

• بعض العلل عند ابن الوراق لفظية ومعنوية في الوقت نفسه ، كعلة المخالفة والتناقض والإخلال ، والتوهم ، والشبه .

• عدد لا بأس به من العلل قائم على التشابه أو التناقض ، فعلة الخفة والحذف والاختصار والاتساع مثلاً قائمة على التشابه الواضح فيما بينهما ، في حين أن علتي الاستحسان والاستقباح مثلاً قائمتان على التناقض ، وهذا الأمر أكثر ما يكون واضحاً في العلل اللفظية .

## Summary

Grammatical Causation According to Ibn Al Warraq's Point of View Through Animated Narration and Argumentative Proof, Khaldoun Jameel Al Honaiti, Ph.D the sis, Yarmouk University, 2003 AD, Supervised by Prof. Salman Al Qudah .

The research aims at clarifying the term of causation, its origins its parts, and its influence Ibn Al- Warraq has been chosen to be the core of this study since his book is considered to be one of the main references of causations .

characteristic of human nature, Arab grammarians, from the beginning, attended to justify linguistic phenomena to achieve discipline, and that can be noticed of Al Khaleel, Sebawaih and Al Mubarrid . Their Causations are Characterized by paying attention to the meaning, being far away from argumentative discussion, depending on the linguistic usages Arabic . But some grammarians have expanded in causation influenced by philosophy especially in the fourth century of Al Hijra, like Al Zujaji and Ibn Al Warraq . We notice that Ibn Al Warraq has used theoretical introductions and philosophical terms . The argumentative discussion was clear in his style, so the theoretical divisions of causation have increased .

To clarify causation, Ibn Al warraq divided causations into two parts :- 1) semantic Causations like the causation of ambiguity . 2) Pronunciational Causation like the Causation of heaviness, mentioning that some Causations may be linguistic and Pronunciational at the same time, like the Causation of contrast and fantasy.

## فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٢٧	١٣٧	" وكذلك زين لكثير من الناس قتل أولادهم شركاؤهم "	الأنعام
٤٤	١٥ ، ١٦	" لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة "	العلق
٥٨	١١	" وإذا الرسل أفتت "	المرسلات
٥٨	١٠٥	" يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم "	المائدة
٥٨	٢٩	" إلا أن تكون تجارة "	النساء
٢٣	١٨	" أن أدوا إلي عباد الله "	الدخان
١١٥	٢٦	" وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون "	الأنبياء
٧٣	٧٤	" وذلك عيسى ابن مريم قول الحق "	مريم
١٢٥ ، ٧٣	١٠	" يا جبال أوبي معه والطير "	سبا
٨٢	٢٧٥	" فمن جاءه موعظة من ربه "	البقرة
٨٥	٦٣	" تلك الجنة "	مريم
٩٣	٨٢	" واسأل القرية "	يوسف
٩٨	٤	" والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين "	يوسف
١٠٤	٣٥	" ولدينا مزيد "	ق
١٠٤	٣٥	" على أبصارهم غشاوة "	البقرة
١١٣	١٧٩	" هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم "	المائدة
١١٦	٦	" سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم "	المنافقون
١١٦	٣٩	" أم له البنات ولكم البنون "	الطور
١٣٢	٤	" واعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً "	الإنسان
١٣٣	٦	" وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين "	المائدة
١٤٠	١٠٦	" ولا نكتم شهادة الله "	المائدة
-١٥٦	٧٦	" وحسبوا أن لا تكون فتنة "	المائدة
١٦٢	٢٩	" كيف نكلم من كان في المهد صبياً "	مريم
١٤٧	٧٢	" أين شركائي الذين كنتم تزعمون "	القصص

## فهرس الأشعر

رقم الصفحة

البيت

### قافية الباء

٦٠	إذا كان يوم ذو كواكب أشهب	فدى بني ذهل بن شيبان ناقتي
٧٧	على - كان - المسومة العراب	جواد بني بكر تسامى
١٩١	وما كان نفساً بالفراق تطيب	أنهجر سلمى بالفراق حبيبها
١١٠	فبيض وأما جلدها فصليب	بها جيف الحسرى فأما عظامها
١٢٩	ويعرف لها أيامها الخير تعقبه	وللخيل أيام فمن يصطبر لها
١٣٣	أكنت سائلتي عبوقاً فذهبي	كذب العتيق وماء شن بارد

### قافية التاء

١٨٧	أنت الذي طلقت عام جعتا	يا أبجر بن أبجر يا أنتا
-----	------------------------	-------------------------

### قافية الدال

١٠٠	وأبوك والنقلان أنت محمد	أنى يكون أبا البرية آدم
١٢٤	مني السلام وأن لا تشعرا أحدا	أن نقرآن على أسماء ويحكما
١٢٦	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

### قافية الراء

٤٠	سبحان من علقمة الفاخر	أقول لما جاعني فخره
١٤٦	إياكما أن تكسباناً شرا	فيا الغلامان اللذان فـرا
١٨٥	وكانت كلاب خامري أم عامر	على حين أن كانت عقيل وشائظاً

### قافية السين

١٥٥	إلا اليعافير والعيـس	وبلدة ليس بها أنيس
-----	----------------------	--------------------

### قافية العين

أنت من عليه الطل بعدما

رأت حاجب الشمس استوى وترفعا ٥٩

### قافية الميم

وما جذل قومي فأخضع للعدا  
ولقد أبيت من الفتاة بمنزل  
سلا م الله يا مطر عليها

ولكن إذا دعوهم فهم هم ١٧٧

فأبيت لآحرج ولا محروم ١٨٤

وليس عليك يا مطر السلام ١٨٨

### قافية النون

كانك يوم قـرى إ  
عباس يا الملك المتوج والذي

نما نقتل إيانا

عرفت له بيت العلا عدنان ١٨٩

### قافية الهاء

ويوم شهدناه سليماً وعامراً  
إذا رضيت علي بنو قشير

قليل سوى الطعن النهال نوافله ١٤٩

لعمرك الله أعجبنى رضاها ٨٧

### قافية الياء

حيدة خالي ولقيط وعلي

وحاتم الطائي وهاب المئي ١٨٧ ، ٨٩

## فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	الملخص
١	مدخل
٦	المهاد :-
٧	(١) التعليل النحوي لغة واصطلاحاً
٩	(٢) نشأة التعليل النحوي
١٤	(٣) أقسام العلة النحوية
١٨	(٤) أثر التعليل في الدرس النحوي
١٩	(١) تفسير الواقع اللغوي
٢١	(٢) اطراد الأحكام النحوية
٢٥	(٣) التناقض بين المسموع والمعيار
٢٧	(٤) ظاهرة الخلاف النحوي
	(٥) نظرة المتقدمين والمحدثين إلى التعليل النحوي
	٣٠
٣٠	(أ) نظرة المتقدمين إلى التعليل النحوي
٣٥	(ب) نظرة المحدثين إلى التعليل النحوي
	الفصل الأول : العلة بين اللغة والدرس النحوي
٣٩	(١) العلة النحوية بين اللغة والدرس النحوي في القرنين الثاني والثالث
٤٤	(٢) تأثر العلة النحوية بالفلسفة بعد القرن الثالث
٤٩	(٣) تأثر العلة النحوية بعلم الفقه
٥٦	(٤) تأثر ابن الوراق بعلمي الفقه والفلسفة
٥٦	(١) تأثر ابن الوراق بعلم الفقه
٦٧	(٢) تأثر ابن الوراق بعلم الفلسفة
	الفصل الثاني : العلل المعنوية عند ابن الوراق
٨٢	- الحمل على المعنى

٨٥	- الأصل
٨٦	- النقيض والتناقض
٨٩	- المخالفة
٩٠	- التناقض
٩١	- الإخلال
٩٢	- أمن اللبس
٩٤	- الفرق
٩٥	- الفصل
٩٦	- التوهم
١٠٠	- الدلالة
١٠١	- البيان
١٠٣	- الإفادة
١٠٤	- التنبية
١٠٥	- المبالغة
١٠٦	- التوكيد
١٠٧	- التضمنين
١٠٩	- الشبه
١١٠	- المشاركة
١١٢	- الافتقار
١١٤	- الإضراب
١١٥	- التسوية
١١٦	- التحقيق
١١٦	- التراخي
١١٧	- الاختصاص
١١٨	- العامل

#### الفصل الثالث : العلل اللفظية عند ابن الوراق

١٢٣	- الحمل
١٢٧	- القياس
١٢٨	- الشبه
١٢٩	- النظير

١٣٠	- الاعتدال
١٣٢	- المشاكلة
١٣٣	- المجاورة
١٣٤	- السماع
١٣٧	- الاستعمال
١٤٣	- الخفة
١٤٥	- الحذف
١٤٧	- الاختصار
١٤٨	- الاتساع
١٤٩	- الثقل
١٥٢	- الطول
١٥٣	- العوض
١٥٦	- الدلالة
١٥٧	- الاستتار
١٥٨	- الإضمار
١٥٩	- الخفاء
١٦٠	- الاستحسان
١٦١	- التحسين
١٦٢	- الاستقباح
١٦٣	- الاختصاص
١٦٥	- الاستغناء
١٦٧	- الافتقار
١٦٨	- الضعف
١٦٩	- التمكن
١٦٩	- البناء
١٧٠	- التصرف
١٧١	- الاشتقاق
١٧٣	- المشاركة
١٧٤	- المخالفة



١٧٥	- الإخلال
١٧٦	- التناقض
١٧٦	- السبق
١٧٧	- الأولى
١٧٨	- الأصل
١٨٠	- الطرد
١٨٢	- عدم الابتداء بالساكن
١٨٣	- عدم الجمع بين تأنيثين
١٨٣	- الحكاية
١٨٥	- التتوين
١٨٧	- إطلاق القافية
١٨٨	- الضرورة الشعرية
١٨٩	- الفصل
١٩٠	- العامل
١٩٢	الخاتمة
١٩٥	الملخص باللغة الإنجليزية
١٩٦	فهرس الآيات
١٩٧	فهرس الأشعار
١٩٩	فهرس المراجع